Alive PDF Merger: Order full version from www.alivemedia.net to remove this watermark!

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

Université M'SILA
Faculté des Sciences Économiques,
Commerciales et des Sciences de Gestion
Département science commerciales

جامعة المسيلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية

العنـــــــــوان

دور حوكمة النظام المصرفي في الحد من الأزمات المالية والمصرفية
دراسة حالة: بنك الفلاحة والتنمية الريفية - وكالة بوسعادة -

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر (أكاديمي) في العلوم التجارية تخصص بنوك

اعداد الطالبة :
نفيسة كمال

الأستاذ المشرف :
أ- حمزة فيشوش

لجنة المناقشة

أعضاء اللجنة	الرتبة	الصفة
د. حسان بوبعاية	أستاذ محاضر. ب	رئيسا
أ. حمزة فيشوش	أستاذ مساعد.أ	مشرفا
أ. عبد الرحمان عفيصة	أستاذ مساعد. أ	مناقشا

السنة الدراسية : 2014-2015

كلمة شكـــر

اتوجه بالشكر والحمد لله عزوجل الذي مدني بالقوة والصبر على مواصلة هذا العمل واتمامه، كما اتقدم بجزيل الشكر وعظيم التقدير الى الاستاذ " حمزة فيشوش" لتفضله بالاشراف على هذه المذكرة والاساتذة المناقشين الدكتور حسان بوبعاية والاستاذ عفيصة عبد الرحمان ،كما اتقدم ايضا بالشكر الى مدير وعمال بنك الفلاحة والتنمية الريفية -وكالة بوسعادة-

اهـــداء

اهدي ثمرة جهدي اولا وقبل كل شيى
الى والدي العزيزين الذين وفرا لي جميع
الظروف المساعدة للوصول الى هذا
المستوى ولانجاز هذا العمل.
كما اهدي عملي هذا الى جميع افراد
العائلة و الى كل الاصدقاء والزملاء والى
كل من ساهم في هذا العمل من قريب
أو من بعيد.

فهرس المحتويات

العنــوان	الصفحة
المقدمة العامة.....	أ – و
الفصل الأول : ماهية الحوكمة المؤسسية في البنوك	
تمهيد:.....	08
المبحث الأول : ماهية و أهداف الحوكمة المؤسسية ومبادئها.....	09
المطلب الأول : نشأة و مفهوم الحوكمة المؤسسية.....	09
المطلب الثاني اهمية وأهداف الحوكمة المؤسسية.....	13
المطلب الثالث : أساسيات الحوكمة المؤسسية.....	17
المبحث الثاني : ماهية ومحددات الحوكمة في البنوك و الفاعلون الأساسيون فيها.....	22
المطلب الأول: مفهوم و أهمية الحوكمة المؤسسية من المنظور البنكي.....	22
المطلب الثاني : الفاعلون الأساسيون لنظام الحوكمة المؤسسية في البنوك.....	25
المطلب الثالث : أهداف و محددات تنفيذ الحوكمة المؤسسية في البنوك.....	29
المبحث الثالث: نموذج الحوكمة الجيد في البنوك	30
المطلب الأول: متطلبات نموذج الحوكمة الجيد في البنوك.....	31
المطلب الثاني: أبعاد تنفيذ نموذج الحوكمة الجيد في البنوك.....	31
المطلب الثالث: العناصر الأساسية للتطبيق السليم للحوكمة في البنوك.....	33
خلاصة.....	35
الفصل الثاني : الأزمات المالية و المصرفية	
تمهيد:.....	**37**
المبحث الاول : ماهية الازمات المالية والمصرفية وانواعها.....	38
المطلب الاول : مفهوم الازمات المالية والمصرفية وجذورها.....	38
المطلب الثاني : انواع الازمات المالية.....	41
المطلب الثالث: مؤشرات الازمات المالية	43

المبحث الثاني: أهم الأزمات المالية والمصرفية..... 46
المطلب الأول : الكساد العظيم سنة 1929 وأزمة الثمانينات..... 46
المطلب الثاني: ازمه الأسواق الناشئة وأزمة جنوب شرق أسيا..... 50
المطلب الثالث : الأزمة المالية سنة 2008..... 57
المبحث الثالث : أسباب الأزمات المالية والمصرفية وطرق علاجها..... 62
المطلب الأول : أسباب الأزمات المالية والمصرفية..... 62
المطلب الثاني : آثار الأزمات المالية والمصرفية..... 66
المطلب الثالث : طرق علاج الأزمات المالية والمصرفية..... 70
خلاصة:..... 73

الفصل الثالث: دراسة حالة الحوكمة ببنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR

تمهيد:..... **75**
المبحث الأول : تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR..... 76
المطلب الأول : نشأة بنك الفلاحة والتنمية الريفية، أهدافه ووظائفه..... 76
المطلب الثاني : هياكل بنك الفلاحة والتنمية الريفية..... 79
المطلب الثالث : تقديم وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية لبوسعادة..... 82
المبحث الثاني: طرق تطبيق الحوكمة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية..... 84
المطلب الأول : الشفافية والإفصاح..... 84
المطلب الثاني : تطبيق الحوكمة عن طريق أجهزة الرقابة..... 88
المطلب الثالث : تنظيم ومراجعة الحسابات..... 93
المبحث الثالث : علاج الأزمات المالية والمصرفية من خلال الحوكمة..... 95
المطلب الأول : نظام الانذار المبكر..... 96
المطلب الثاني : نظام ادارة المخاطر 99
المطلب الثالث: الجهود المبذولة لتطبيق الحوكمة ونتائجها على بنك BADR... 101
خلاصة :..... 105
الخاتمة العامة:..... 106

ملخص الدراسة:..... 109
قائمة المصادر والمراجع:..... 111
الملاحق:..... 117

قائمـة الجداول

الرقم	العنــوان	الصفحـة
01	جدول المؤشرات الاقتصادية التقليدية للتعرض للأزمات المالية	45
02	معدل الانخفاض في قيمة الأوراق المالية وأكبر القطاعات المتضررة في أهم الدول سنة 2008.	69
03	تخفيض أسعار الفائدة في بعض الدول خلال (1 سبتمبر الى 4 ديسمبر2008)	71
04	التدابير المعتمدة وخطط الانقاذ الوطنية لاحتواء الأزمة المالية في بعض الدول.	72
05	مؤشرات نظم الانذار المبكر	102

قائمـة الأشكال

الرقم	العنـوان	الصفحة
01	الأطراف الفاعلة في نظام الحوكمة المؤسسية	21
02	الفاعلون الأساسيون في نظام الحوكمة المؤسسية في البنوك	28
03	الهيكل التنظيمي العام لبنك الفلاحة والتنمية الريفية Badr	80
04	الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية– وكالة بوسعادة	82
05	مراحل اعداد القوائم المالية	88

مقـــــــدمـة

المقدمـة العامـة

تعرض الاقتصاد العالمي إلى عدة أزمات مالية ومصرفية خلفت آثار سلبية على المستويات المحلية والدولية، وعلى القطاعات الاقتصادية والاجتماعية بداية بأزمة الكساد العظيم سنة 1929 إلى غاية ازمه سنة 2008 التي تعرضت لها الولايات المتحدة الأمريكية، مما دفع بالأوساط المالية والنقدية في تلك الاقتصاديات وعلى مستوى الهيئات الدولية إلى التساؤل عن أسباب هذه الانهيارات التي لم يكن متوقع حدوثها من شركات كانت قوائمها المالية وتقاريرها السنوية توحي إلى وضعيات مالية مريحة وملاءة مناسبة في رؤوس أموالها وبعد التدقيق والتحقيق في تلك الأزمات والانهيارات المالية التي شهدها العالم، تبين أن من ابرز أسبابها يعود إلى العوامل الداخلية في تلك الاقتصاديات وفي تلك الشركات وليس إلى عوامل خارجية لا يمكن التحكم فيها، فمثلاً بالنسبة للأزمة الآسيوية كان لمستوى الرقابة الداخلية درجة الإفصاح والشفافية الكافية وكيفية استعداد الهيئات الإشراقية والرقابية لمواجهة هذه الأزمات، حيث أن البنوك كانت تتوسع في الاقتراض من الخارج وتوسع من عمليات الإقراض للداخل دون التقيد بأية ضوابط وقواعد احترازية. وأما فيما يتعلق بالانهيارات المالية الأخرى فمثلا نجد ان شركة " انرون" قامت بالإخفاء وبالتلاعب المالي والمحاسبي لمبلغ مليار دولار كنفقات حتى يظهر مركزها المالي لمختلف مساهميها إن حالتها المالية جيدة. وبالاعتماد على ما سبق من أحداث على المستوى الدولي تظهر الحاجة الضرورية إلى تكريس مبادئ الحوكمة المؤسسية، ففي أعقاب الأزمة الآسيوية أصدرت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية مبادئ عالمية لحوكمة المؤسسات بحيث تعاظم الاهتمام بمفهومها لأنها تعمل على تفعيل أداء مجالس الإدارة في تلك المؤسسات ونظرا للمساهمة الكبيرة من طرف الدول في تبني وإرساء مبادئ الحوكمة في القطاع المصرفي للحد من الأزمات المالية والمصرفية فان الجزائر كغيرها من الدول حاولت منذ الاستقلال النهوض بالقطاع المصرفي ليتماشى مع التطورات العالمية إذ وضعت قانون النقد والقرض 90-10 اهم إصلاح جوهري في المنظومة المصرفية فتم إنشاء كل من البنوك الخاصة والأجنبية ومع ظهورها بفترة حدثت ازمه في هذه البنوك مما اثر على القطاع المصرفي ككل وبالتالي أمام هذه الأوضاع كان من اللازم اتخاذ إجراءات لتدارك الأوضاع حيث قام بنك الجزائر

باعتباره المؤسسة التي تقف على قمة النظام المصرفي بإصدار عدد من القوانين والأوامر من خلال محاولة تطبيق وتبني مبادئ الحوكمة المؤسسية في البنوك الجزائرية.

الإشكالية العامة

ما هو الدور الذي يمكن أن تلعبه مبادئ الحوكمة في النظم المصرفية للحد من الأزمات المالية والمصرفية ؟ وكيف يمكن تفعيل الحوكمة في النظام المصرفي الجزائري لتفادي حدوث أزمات مالية مستقبلا ؟

الأسئلة الفرعية : لفهم وادراك الإشكالية ينبغي الإحاطة علميا بما يلي :

1- ماهي مبررات تبني مفهوم الحوكمة المؤسسية وانعكاساتها ؟

2- ما محتوى ومضمون الحوكمة المؤسسية في البنوك ؟

3- مامدى الالتزام بتطبيق قواعد الحوكمة للحد من الأزمات المالية والمصرفية في البنوك الجزائرية ؟

4- ما الجهود المبذولة لتبني قواعد الحوكمة في البنوك الجزائرية و هل نتائج تطبيقها له أثار إيجابية عليها ؟

الفرضيات :

تقوم هذه الدراسة على مجموعة من الفرضيات التي تحاول الطالبة إثبات مدى صحتها نذكرها فيما يلي :

1- انعكاسات الأزمات المالية على مختلف المؤسسات كان سبب لتبني مبادئ الحوكمة المؤسسية.

2- تطبيق الحوكمة المؤسسية في البنوك يعمل على الرفع من كفاءتها ويجنبها الوقوع في الأزمات.

3- يلتزم البنك بتطبيق قواعد الحوكمة للحد من الأزمات المالية.

4- تم تبني جهود من طرف الدولة فيما يخص تطبيق الحوكمة في البنك وخلفت عدة نتائج إيجابية.

دوافع اختيار الموضوع :

من الأسباب التي جعلتنا نختار موضوع الحوكمة المصرفية ودورها في الحد من الأزمات المالية والمصرفية في البنوك مايلي :

- حداثة موضوع الحوكمة والاهتمام الكبير والمتزايد به في معظم انحاء العالم خاصة بعد الأزمات المالية والمصرفية التي عصفت باقتصاديات الدول.
- الرغبة الشخصية للبحث في مفهوم الحوكمة وتطبيقها في البنوك.
- قلة الدراسات العربية حول هذا الموضوع وخاصة تطبيقه في البنوك الجزائرية
- الموضوع المختار يدخل ضمن تخصص تكويننا
- العمل على فتح الباب امام زملائنا الطلاب للبحث اكثر في هذا المجال

أهداف الدراسة :

- إبراز أهمية حوكمة المؤسسات وكيفية الاستفادة منها في البنوك .
- البحث على اكفأ الطرق لتطبيق الحوكمة في البنك .
- الوقوف على النماذج الأساسية للحوكمة في الاقتصاديات العالمية واستعراض مختلف المساعي التي بذلت في اطار تفعيل وتطوير حوكمة المؤسسات.
- مظاهر الأزمات المالية الأخيرة وبالضبط ازمه جنوب شرق أسيا وأزمة الرهن العقاري في 2008 التي جعلت من حوكمة المؤسسات تتصدر اهتمامات المسؤولين .
- إثراء المكتبة الجامعية بالمادة العلمية وخاصة في هذا الموضوع محل الدراسة.

أهمية الدراسة

للدور الفعال الذي يلعبه موضوع الحوكمة في البنوك للتقليل من المخاطر التي تهدد سلامة واستقرار الأنظمة المصرفية لمعظم الدول خاصة وان القطاع البنكي يعتبر العمود الفقري للاقتصاد لذا تكمن اهمية هذه الدراسة فيما يلي

- تطبيق ضوابط وقواعد الحوكمة في البنك يساعد على تحسين أداء الإدارة البنكية مما يساهم في تنشيط الحركة ككل.
- معرفة مدى التوافق العملي مع الدراسة النظرية وذلك من خلال الدراسة التطبيقية
- مساهمة الحوكمة في التصدي للمخاطر والقضاء على الفساد في البنوك.

المنهج المستعمل في الدراسة

اعتمد البحث في سبيل الوصول إلى مخرج للإشكالية على مناهج بحث متعارف عليها ،ونعني بالضبط الأسلوب الوصفي الذي استعرض حوكمة المؤسسات كمفهوم جديد ادرج ضمن اليات الإدارة في مختلف المؤسسات أو كبديل للإدارة الحالية ، بالإضافة إلى الأسلوب التحليلي المستعمل في تحليل أسباب ونتائج الأزمات المالية والمصرفية .واخيرا استعملنا منهج دراسة حالة في الدراسة الميدانية التي أجريت في بنك الفلاحة وذلك بالاعتماد على الوثائق الموجودة في البنك: تقارير، دليل ،ملفات ،تعليمات، مراسيم...

مصادر البحث

تم الاعتماد على مصادر عدة ومتعددة في تحليل إشكالية البحث ومن تلك المصادر:

- الكتب والمجلات المتخصصة.
- التوصيات والتقارير والدراسات الميدانية التي تقوم بها وتصدرها الهيئات الوطنية والدولية المتخصصة،
- النصوص التشريعية والتنظيمية المصرفية التي تنظم عمل البنوك بالجزائر.
- البحوث والمطبوعات الوطنية والدولية المنشورة على شبكة الانترنت.

– حدود البحث

- الحدود المكانية :تم إسقاط الجانب الميداني لهذه الدراسة على بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

– الحدود الزمنية :سوف تتم هذه الدراسة في المؤسسة المعنية خلال السنة الدراسية الحالية (2014-2015).

الدراسات السابقة

1-دراسة الباحثة **دعبوز سعاد 2013"** مقدمة كمذكرة للحصول على شهادة ماستر من جامعة البويرة بالجزائر بعنوان (إرساء مبادئ الحوكمة المؤسسية في القطاع المصرفي وواقعها في المؤسسات المصرفية الجزائرية)، تخصص اقتصاديات المالية والبنوك. تم التطرق في الدراسة على المبادئ والأطراف المعنية بتطبيق مفهوم الحوكمة وتم التطرق

أيضا لدراسة واقع الحوكمة في المؤسسات المصرفية الجزائرية من خلال دراسة تطور القطاع المصرفي الجزائري في ظل الإصلاحات وأزمات البنوك الخاصة كسبب من أسباب تبني الحوكمة.

2-دراسة **(عمر علي عبد الصمد ،2009)** :

الدراسة بعنوان: دور المراجع المراجعة الداخلية في تطبيق حوكمة المؤسسات، دراسة ميدانية هدفت الدراسة الى تبيين دور المراجعة الداخلية كألية من اليات تطبيق حوكمة المؤسسات وسبل تفعيلها في الجزائر، منهج الدراسة: تتبع الباحث المنهج الوصفي في الجانب النظري ، واستعان بالاستبيان والمقابلة من اجل الوقوف على آراء أهل الاختصاص من المهنيين (مدراء أقسام المراجعة الداخلية) ،توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن وظيفة المراجعة الداخلية أصبحت من الوظائف الهامة في المؤسسة نظرا لما تقدمه من مساندة لمجلس الإدارة ومن هنا فهي تساعد في تطبيق الحوكمة والعمل على توفير الاطار المؤسسي والقانوني كبيئة مناسبة لذلك وضرورة إعادة تنظيم وظيف المراجعة الداخلية في المؤسسات الجزائرية بما يضمن استقلاليتها ،موضوعيتا وكفاءة وفعالية عملياتها .

3-دراسة الباحثة **وجدي بن رجب 2003** قدمت كمذكرة لنيل شهادة الدراسات المعمقة في الإدارة بجامعة تونس ،بعنوان ، Gouvernance et performance dans les établissement de soins en Tunisie) عالجت هذه الدراسة إشكالية مدى قدرة مبادئ الحوكمة على تحسين أداء مؤسسات الرعاية بتونس انطلاقا من الفرضيات الآتية والتي تم اختيارها :

- الحوكمة تشجع الأداء أو العوامل المؤدية إلى الأداء.
- هناك علاقة عشوائية ومبهمة بين الحوكمة والأداء.
- توجد أثار على الأداء غير مرغوب فيها.

خطة البحث :

لضمان الإحاطة التامة بجوانب الموضوع محل الدراسة جاء البحث متضمنا مقدمة وثلاث فصول وخاتمة.

***الفصل الأول** : ماهية الحوكمة المؤسسية في البنوك وتم تقسيمه إلى ثلاث مباحث تناول المبحث الأول نشأة ومفهوم الحوكمة المؤسسية وأهدافها وأهميتها ومبادئها والأطراف الفاعلة فيها بينما تناول المبحث الثاني مفهوم ومحددات الحوكمة في البنوك والفاعلون الأساسيون فيها، أما المبحث الثالث فقد تناول نموذج الحوكمة المؤسسية الجيد في البنوك

***الفصل الثاني** : الأزمات المالية والمصرفية وتم تقسيمه الى ثلاث مباحث يتكلم المبحث الأول عن مفاهيم وأنواع ومؤشرات الأزمات المالية والمصرفية وخصائصها ، والمبحث الثاني يظم اهم الأزمات المالية والمصرفية أما المبحث الثالث فيتكلم عن أسباب الأزمات المالية والمصرفية وطرق علاجها والأثار التي خلفتها.

***الفصل الثالث** : دراسة حالة الحوكمة ببنك الفلاحة والتنمية الريفية–وكالة بوسعادة– وينقسم الفصل أيضا إلى ثلاث مباحث يتكلم المبحث الأول عن تقديم عام لبنك الفلاحة والتنمية الريفية ويتكلم المبحث الثاني عن طرق تطبيق الحوكمة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية .ويتكلم المبحث الثالث علاج الأزمات المالية والمصرفية عن طريق الحوكمة .

صعوبات الدراسة :

واجهتنا عدة صعوبات وعوائق خلال دراستنا لم تسمح لنا بالحصول على المعلومات الكافية لأثراء البحث نذكر منها عدم توفر المراجع الكافية مما حتم علينا الاعتماد على الملفات والملتقيات المنشورة والمجلات، وصعوبة الحصول على المعلومات من البنك كون العنوان حديث النشأة والتطبيق في الجزائر وبالخصوص الوكالة محل الدراسة اي انه في مراحله الأولية ،لذا تم التطرق لبعض طرق الحوكمة فقط.

الفصـل الأول : ماهيـة الحوكمـة المؤسسيـة بالبنـوك

تمهيد:

تعتبر حوكمة المؤسسات إحدى أوجه الإدارة المعاصرة التي يراد لها أن تطبق في هياكل الإدارة بالشركات لما لها من مزايا عديدة ومتعددة على ملاك ومساهمي تلك المؤسسات، تم تحديد مفهوم حوكمة المؤسسات وفق عدة معايير ومبادئ وهذا في أعقاب الأزمات المالية الأخيرة التي اِكتشف فيها عدة عناصر تتماثل مع ما وصلت إليه النظريات المفسرة للحوكمة، حيث تم في هذا الإطار إصدار عدة مبادئ ومواثيق وتقارير تعمل كّلها على إرساء الحوكمة بالشركات حسب البيئة القانونية والاقتصادية لكل دولة.

إن آليات حوكمة المؤسسات نشأت منذ زمن والبداية كانت من نظرية الوكالة لجنسن وماكلين (JENSEN et MEKLING) التي اِقترنت بفصل الملكية عن الإدارة وما يخلفه ذلك من مشاكل بين المالك للشركة والمكلف بإدارة جراء تصرفات الوكيل التي يراها المالك في غير صالحه ويصفها بالانتهازية، وبعد ذلك ظهرت نظريات أخرى تحّلل وتفسر حوكمة المؤسسة.

واِنطلاًقا مما سبق يمكن تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث وهي:

*المبحث الاول : ماهية و أهداف الحوكمة المؤسسية و مبادئها

*المبحث الثاني : ماهية و محددات الحوكمة في البنوك و الفاعلون الأساسيون فيها

*المبحث الثالث: نموذج الحوكمة الجيد في البنوك

المبحث الاول : ماهية و أهداف الحوكمة المؤسسية و مبادئها

قد حضي مفهوم الحوكمة المؤسسية في السنوات الأخيرة اهتماما كبيرا من قبل العديد من المنظمات الدولية و الاقتصاديين في مختلف دول العالم نظرا لأهميته و فوائده الجمة بالنسبة للمؤسسة، و لقد خصصنا هذا المبحث للتعرف على كل ما يخص الحوكمة المؤسسية، و أهم المبادئ التي تعمل على الرفع من أداء المؤسسات.

المطلب الأول: نشأة و مفهوم الحوكمة المؤسسية

حتى نتعرف على الحوكمة المؤسسية يجب علينا أولا الاطلاع على جذور هذا المفهوم و و نشأته ومراحل تطوره مع مرور الزمن.

أولا : **نشأة الحوكمة المؤسسية** :

انه ومع الثورة الصناعية قد اتسع نشاط العديد من المؤسسات و بلغ عدد المستثمرين فيها الآلاف، فأصبح من الصعب عليهم تسييرها و اتخاذ القرارات اليومية اللازمة لتشغيلها بأنفسهم مما أدى إلى حدوث انفصال بين ملكية المؤسسة وادارتها فيعتبر أصحاب الأسهم مالكين للمؤسسة بينما يقومون بتوظيف مدراء تنفيذيين ليقوموا بإدارتها هي ما سميت بنظرية الوكالة ، والتي ظهرت لاول مرة سنة 1932 م في كتاب للمؤلفين الامريكيين ادولف بيرل adolf berle وجاردينز gardiner means والذي تناول الشكل المؤسسي لمنشآت الأعمال، إلا أن هذا الفصل الذي تم بين الملكية و الإدارة نتج عنه بعض المشاكل كخطر ضياع حقوق صغار المساهمين إذ لا يوجد سبب لأن يهتم المدراء التنفيذيون الذين تم تعيينهم بمصالح هؤلاء المساهمين، و كل ما يسعون إليه هو تحقيق ربح كاف لكسب رضا الملاك، و تحقيق إشباع ذاتي كالسلطة أو الشهرة كما و قد يستغلون أصول المؤسسة لتحقيق حاجاتهم الشخصية ،وكذا السرقة والاختلاسات باعتبارهم الاقدر على ذلك من بين كل الموظفين وكونهم يملكون القدر الاعظم من السلطة والرقابة و خاصة إذا كانت رقابة

الملاك عليهم ضعيفة و غير فعالة. [1]

كل هذه المشاكل الناجمة عن تعارض المصالح بين المساهمين و المدراء، إضافة إلى الفضائح المالية التي تعرضت لها عدة شركات عالمية خاصة الأمريكية بسبب ضعف الرقابة فيها و انتشار الفساد المالي و الإداري كالاختلاسات التي أدت إلى زيادة الاهتمام بوضع قوانين تنظم العلاقات بين الأطراف في المؤسسات و قد صدر عام 1976 قانون مكافحة ممارسات الفساد في أمريكا يتضمن قواعد محددة لصياغة و مراجعة نظم الرقابة الداخلية في الشركات[2]. منه بدأ الاهتمام بمفهوم الحوكمة المؤسسية و إبراز دوره في التقليل من مشاكل نظرية الوكالة، و في عام 1987 م أصدرت لجنة *Treadway تقريرا يتضمن جملة من التوصيات المتعلقة بتطبيق قواعد الحوكمة المؤسسية و الحد من التلاعبات و الغش في إعداد القوائم المالية من خلال تعزيز أهمية ودور الرقابة الداخلية و المراجعة الخارجية في مجالس إدارة الشركات، أما في سنة 1999 فقد أصدرت كل من بورصة نيويورك (New York Stock Exchange) (NYSE) و الرابطة الوطنية لتجار الأوراق المالية "National of securities dealers association" تقريراً باسم (Blue Ribbon Report) و الذي كان موضوعه الأساسي الدور الفعال للجان المراجعة بالمؤسسات فيما يخص الالتزام بمبادئ الحوكمة المؤسسية .[3] و كذلك قامت منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية OECD بوضع تعريف للحوكمة المؤسسية و جملة من المبادئ غير الملزمة التي تساعد الدول الأعضاء و غير الأعضاء بالمنظمة على

---

[1] طارق عبد العال حماد،**حوكمة الشركات والازمة المالية العالمية**،الدار الجامعية الاسكندرية ،مصر،2009،ص 151-152.

[2] عفاف اسحاق أحمد أبوزر: **استراتيجية مقترحة لتحسين فاعلية الحاكمية المؤسسية في القطاع المصرفي الأردني**، أطروحة دكتوراء (غير منشورة)، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، عمان، الأردن، ص34.

* لجنة Treadway هي لجنة تأسست سنة 1985 بعد حدوث العديد من الانهيارات المالية في مجال الادخار والقروض، وتمثل دورها الأساسي في تحديد الأسباب الرئيسية لسوء تمثيل الوقائع في التقارير المالية و تقديم التوصيات حول تقليل حدوثها.

[3] محمد مصطفى سليمان: **دور حوكمة الشركات في معالجة الفساد المالي و الإداري**، ط2، الدار الجامعية، مصر، 2009، ص16.

تحديث و تطوير الأطر القانونية التي تسهل تطبيقها في المؤسسات و التي أجرت عليها تعديلات سنة 2004. [1]

و سنتناول هذه المبادئ بالتفصيل في المطلب الثاني من هذا المبحث.

وفي سنة 2001 تتالت الانهيارات والفضائح المالية في أضخم الشركات العالمية وخاصة الأمريكية منها مثل شركة (Enron Worldcom .) بسبب النوايا السيئة لمسيريها مما أدى الى حدوث أزمة ثقة لدى المستثمرين مما اضطرت الحكومة لاحداث اصلاحات في انظمة الاستثمار القديمة (قانون الأوراق المالية الصادر سنة 1933 الذي تم تعديله سنه

فاقترح السيناتور Paul Sarbanes بالتعاون مع عضو الكونغرس المدعو Michael G.Oxley قانوناً جديداً للتنظيم مرتبط بالحكومة يتكلم عن مسؤولية المسيرين وانشاء لجان مستقلة لمراجعة الحسابات وذلك في سنة 2002.[2]

كما نشير الى أن مفهوم الحوكمة بدا الاهتمام به في انجلترا منذ سنة 1991 حيث تم تشكيل لجنة Cadbury بمبادرة من بورصة لندن London Stock Exchange وحددت مهمتها في وضع مشاريع الممارسات بمساعدة المؤسسات على تطبيق الرقابة الداخلية بهدف تفادي حدوث خسائر كبيرة فيها حيث أصدرت هذه اللجنة تقريرا سنة 1992 بعنوان "الجوانب المالية لحوكمة الشركات" (The finacial aspects of corporate govermece) حيث يؤكد على اهمية الحوكمة المؤسسية بهدف زيادة ثقة المستثمرين في عملية إعداد القوائم المالية.[3]

ولقد شهدت مختلف دول العالم انتشاراً لهذه الفضائح المالية من الولايات المتحدة الأمريكية، فرنسا، كندا، ألمانيا وغيرها، الأمر الذي جعل المجتمع المالي مجبراً للاهتمام أكثر بلجان المراجعة والتدقيق الداخلي والخارجي ومجالس الادراة التي تعد عناصر فعالة

---

[1] عمر مشهور حديثة الحجازي : **حوكمة الشركات في الأردن** ,ص20 ، بحث منشور في الموقع:
http://www.jcdr.com/pdf/hawkamat_alsherkat.pdf, consulté le 10-03-2015

[2]- Frédéric Georgel، **IT Gouvernance(management stratégique d'un système d'information)**، 2eme édition ،DUNOD، Paris ،2006، p 21.

[3] عفاف اسحاق أحمد أبوزر، مرجع سابق، ص34.

في نظام الحوكمة المؤسسية لذا كان الاهتمام بتبني وتطبيق مبادئ الحوكمة في مختلف المؤسسات بهدف المحافظة على استمراريتها وتشجيع الاستثمار فيها عن طريق حماية حقوق المستثمرين[1].

وجدير بالذكر ام مصطلح الحوكمة المؤسسية هو الترجمة للمصطلح الانجليزي Corporate governance وقد اختلف الاقتصاديون والباحثون حول الترجمة الصحيحة له فيرى البعض منهم انه يعني الادارة الرشيدة وآخرون ينظرون اليه على انه الاجراءات الحاكمة، أما البعض الآخر فقد ترجموه الى الحاكمية المؤسسية وهناك من اطلق عليه اسم التحكم المؤسسي، ورغم هذا الاختلاف بين الباحثين حول هذا المصطلح الا أنهم وبدون

شك يتفقون في ما بينهم في نشأته وتطوره والهدف منه بالاضافة الى اهميته للمؤسسات.[2]

ثانياً : مفهوم الحوكمة المؤسسية :

يمكن القول أنه لحد يومنا هذا لم يستطع المختصون والمهتمون بتطبيق مفهوم الحوكمة الاتفاق على تعريف موحد له وهذا سببه أن هذا المفهوم مرتبط بجوانب وأبعاد عديدة اقتصادية، مالية، اجتماعية...) فنجد عدة تعريفات سنهتم بذكر أهمها واكثرها شيوعاً وهذه تعريفات لبعض اهم المنظمات الدولية والعالمية لمفهوم الحوكمة :

- تعريف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) (Organization of Economic Co-operation and Development) : تبنت هذه المنظمة التعريف التالي للحوكمة :"الحوكمة المؤسسية هي مجموعة من العلاقات بين ادارة المؤسسة ومجلس ادارتها ومساهميها والأطراف الأخرى ذات العلاقة بالمؤسسة وهي تبين الآلية التي توضح من خلالها أهداف المنشأة والوسائل لتحقيق تلك الأهداف ومراقبة تحقيقها وبالتالي فان الحوكمة الجيدة هي التي توفر لكل من المجلس والادارة التنفيذية الحوافز المناسبة للوصول الى الأهداف التي تصب في مصلحة المؤسسة والمساهمين وتسهيل

[1] -Frédéric Georgel ،Op.Cit، p 21.

[2]– محمد طارق يوسف : **حوكمة الشركات و التشريعات اللازمة لسلامة التطبيق**، ندوة حوكمة الشركات العامة و الخاصة من أجل الإصلاح الاقتصادي و الهيكلي، جمهورية مصر العربية، نوفمبر 2006، ص122.

عملية ايجاد مراقبة فعالة وبالتالي تساعد المؤسسة على استغلال مواردها استغلالاً رشيداً يمكنها من تحقيق الأهداف المسطرة فيما يعرف بكفاءة الأداء".[1]

– تعريف لجنة Cadbury للحوكمة المؤسسية : عرفت هذه اللجنة الحوكمة المؤسسية بأنها " ذلك النظام الذي تسير وتراقب به المؤسسات، بحيث يكون مجلس الادارة هو المسؤول عن ادارة المؤسسة، ويتمثل دور المساهمين في هذا النظام في تعيين المدراء ومراقبي الحسابات

بينما مسؤوليات مجلس الادارة فهي تتضمن :

- وضع الأهداف الاستراتيجية للمؤسسة.

– الاشراف على ادارة الأعمال.

– تقديم التقارير حول الادارة الى المساهمين

ويمارس مجلس الادارة وفقاً للقوانين والتنظيمات وتعليمات وتوجيهات المساهمين. [2]

– تعريف البنك العالمي (World Bank) للحوكمة المؤسسية : عرف البنك الدولي الحوكمة كالتالي :

"الحوكمة هي الطريقة التي تمارس بها السلطة في تسيير وادارة الدولة الاقتصادية والاجتماعية من أجل التنمية" [3]

وهناك تعريف آخر للحوكمة :

"هي النظام الذي يتم من خلاله توجيه أعمال المنظمة ومراقبتها على أعلى مستوى من اجل تحقيق أهدافها والوفاء بالمعايير اللازمة للمسؤولية والنزاهة والشفافية**"** [4]

---

[1] - Grant Kirkpatrick، The OECD principles as a reference point for good corporate governance ،To a Regional Seminar on Corporate Governance for Banks in Asia, Hong Kong ، 19-20 June 2006 ،pp 03-04 ، http://www.oecd.org/dataoecd/49/20/37178663.pdf, consulté le 10-03-2015

[2]- Cadbury Committee (1992)، report of the committee on the Financial Aspects of Corporate Governance، London ،Gee and Co Ltd، 01 December 1992.
http://www.ecgi.org/codes/documents/cadbury.pdf, consulté le 10-03-2015.

[3] -1 Houssem RACHDI، **LA GOUVERNANCE BANCAIRE: UN SURVEY DE LITTERATURE** ، University of Tunis ElManar، Tunisia ،p04.

[4]– طارق عبد العال حماد، **حوكمة الشركات) شركات قطاع عام و خاص و مصارف :المفاهيم-المبادئ-التجارب-المتطلبات**، ط 2 الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر ،2007، ص4.

وكتعريف شامل يمكن القول أن الحوكمة المؤسسية هي عبارة عن نظام قائم أساساً على ادارة العلاقات بين مختلف الأطراف ذات الصلة بالمؤسسة بغرض تحقيق الأهداف الاستراتيجية للمؤسسة بطريقة تسمح بحماية كل من مصالح وحقوق المساهمين والمستثمرين فيها.

المطلب الثاني : أهمية وأهداف الحوكمة المؤسسية

للحوكمة المؤسسية كغيرها من الأنظمة مجموعة من الأهداف التي تسعى لتحقيقها ,كما لها أهمية كبرى بالنسبة للمؤسسات التي تتبناها.

أولاً : أهمية حوكمة المؤسسات :

تنبع أهمية حوكمة المؤسسات من دورها الأساسي في تحقيق التنمية الاقتصادية وتجنب الوقوع في مغبة الأزمات المالية من خلال ترسيخ عدد من المبادئ والأسس الاقتصادية في الأسواق والتي تسعى إلى كشف التلاعب والفساد وسوء الإدارة، حيث تتضح أهمية حوكمة المؤسسات فيما يلي:

أ- من الناحية الاقتصادية :

تتمثل في تحديد طريقة النشاط الاقتصادي، لها تأثير قوي على تخطيط الأعمال ونشاط الاستثمار وخفض تكاليف : المعاملات التي تكمن في تكاليف التنظيم وإدارة الأعمال وتشمل تكاليف المعاملات ما يلي :

- تكلفة بيع وشراء السلع والخدمات والحصول على التمويل ورأس المال.
- تكلفة ضمان وتنفيذ حقوق الملكية والحصول على معلومات الأعمال وفرص الشراكة.
- تكلفة تكوين المؤسسات وتنظيمها.
- تكلفة نقل واستيراد وتصدير السلع والالتزام باللوائح والتمثيل الحكومي.

أهم مشكل تعاني منه المؤسسات سواءاً أكانت صغيرة أو متوسطة هو التأثر النسبي لارتفاع تكاليف المعاملات لأنها تتضمن عناصر كثيرة هذا ما يؤثر سلبا على حجم هيكل المؤسسات. [1]

ب- من الناحية القانونية :

يهتم القانون بمبادئ وآليات الحوكمة المؤسسية كونها تعمل على الوفاء بحقوق كافة الأطراف المنتمية للمؤسسة من : حملة الأسهم، مجلس الادارة، المديرين التنفيذيين، العاملين، المقرضين وأصحاب المصالح.... وغيرهم.

من هذا المنطق فان التشريعات واللوائح المؤسسة لعمل المؤسسة تعد بمثابة العمود الفقري لمبادئ وآليات الحوكمة التي تعمل على ضبط العلاقة بقوانين وقرارات محددة بين الأطراف المنتمية للمؤسسة، وتتداخل قواعد حوكمة المؤسسات يعددمن القوانين مثل قوانين المؤسسات، أسواق المال، البن وك، المحاسبة والمراجعة، المنافسة المشروعة ومنع الاحتكار، قانون الضرائب والعمل، كما أنها تعمل على تنفيذ العقود بطريقة فعالة، وفي هذا الصدد اقترحت مؤسسة التمويل الدولية في2002 بأن يتم اصدار بنود تشريعية لحوكمة المؤسسات (Codes of Corporat Gouvermance) تتضمن أسواق المال والمؤسسات.

رغم اختلاف القوانين والأنظمة الأساسية، المرتبطة بحوكمة المؤسسات الا أن الأنظمة القانونية تعد عاملاً أساسياً لضمان تطبيق جيد لقواعد الحوكمة هذا فضلاً عن أهمية معايير الافصاح والشفافية والمراجعة والمحاسبة.

ج- من الناحية المحاسبية والرقابية :

الأمر الأكثر أهمية في ما يخص الحوكمة المؤسسية هو مدى كفاءة المناخ التنظيمي والرقابي، وأن أهمية دور أجهزة الإشراف في متابعة الأسواق تزداد من خلال التركيز على ثلاثة عوامل أساسية : الإفصاح، الشفافية، والمعايير المحاسبية السليمة، وسعيا لضمان

[1]- صديقي خضرة، **التأصيل النظري لماهية حوكمة المؤسسات والعوائد المحققة من جراء تبنيها**، المؤتمر الوطني الثاني حول متطلبات ارساء مبادئ الحوكمة في ادارة الميزانية العامة للدولة، جامعة البويرة، يومي 30-31 /2012/10، ص 07.

المزيد من الانضباط أصدرت الولايات المتحدة تشريعاً جديداً أطلق عليه اسم " Sarbanes Oxley" وينص على أهمية انتهاج آليات دورية وسريعة وذلك لضمان الحصول على الإفصاح والشفافية المطلوبان، كما يدعو أيضاً إلى تشكيل لجان من أعضاء مستقلين لمتابعة أعمال مراجعة الحسابات والقوائم المالية بحياد تام، كما يشير أيضا إلى أهمية إنشاء جهاز متابعة ومراقبة أداء مؤسسات المحاسبة والمراجعة وضمان كفاءة أداء مهامها. [1]

د- أهمية الحوكمة بالنسبة للمؤسسات : تتمثل أهمية الحوكمة بالنسبة للمؤسسات في [2] :

- تمكن من رفع الكفاءة الاقتصادية للمؤسسة من خلال وضع أسس للعلاقة بين مديري المؤسسة والمساهمين ومجلس الإدارة.
- تعمل على وضع الإطار التنظيمي الذي يمكن من خلاله تحديد أهداف المؤسسة وسبل تحقيقها من خلال توفير الحوافز المناسبة لأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية لكي يعملوا على تحقيق أهداف المؤسسة التي تراعي مصالح المساهمين.
- تؤدي إلى الانفتاح على أسواق المال العالمية وجذب قاعدة عريضة من المستثمرين بالأخص المستثمرين الأجانب لتمويل المشاريع التوسعية.
- تحظى المؤسسات التي تطبق مبادئ حوكمة المؤسسات بزيادة ثقة المستثمرين لأن تلك المبادئ تضمن حماية حقوقهم، ولذلك نجد أن المستثمرين في المؤسسات التي تطبق مبادئ الحوكمة بطريقة جيدة قد يقومون بالتفكير جيداً قبل بيع أسهمهم في تلك المؤسسات.

هـ- أهمية الحوكمة بالنسبة للمساهمين :

- تساعد في ضمان الحقوق لكافة المساهمين مثل حق التصويت، حق المشاركة في القرارات الخاصة بأي تغيرات جوهرية قد تؤثر على أداء المؤسسة في المستقبل.

---

[1]- بتول محمد نوري، علي خلف سلمان، "حوكمة المؤسسات ودورها في تخفيض مشاكل نظرية الوكالة"، الملتقى الدولي، لإبداع والتغير التنظيمي في المنظمات الحديثة، جامعة البليدة، 19/18 ماي 2011 ، ص 08.

[2]- مرجع نفسه، ص09.

– الافصاح عن أداء المؤسسة و وضعها المالي والقرارات الجوهرية للادارة العليا يساعد المساهمين على تحديد المخاطر المترتبة على الاستثمار في هذه المؤسسات.

ثانيا : **أهداف حوكمة المؤسسات** :

تهدف حوكمة المؤسسات الى تحقيق مجموعة من الأهداف ننجزها كالتالي[1] :

أ– حماية حقوق المساهمين : وذلك من خلال الاحتفاظ بسجلات تثبيت ملكيتهم للأسهم مع تقديم معلومات شفافة في الوقت المناسب، فضلاً عن ضمان حقوق المساهم بما في ذلك حق الانتخاب لأعضاء مجلس الادارة والحصول على حصة من الأرباح السنوية.

ب– تحقيق العدالة : وتعني الاعتراف بحقوق جميع الأطراف ذات المصالح بالمؤسسة وبالشكل الذي يضمن تحقيق العدالة والمساواة بين المساهمين سواءاً داخل أو خارج المؤسسة.

ج– حماية مصالح الأطراف المختلفة ذات العلاقة بالمؤسسة : وهذا ما يتطلب زرع روح الانماء والولاء للمتعاملين مع المؤسسة وفي مقدمة العاملين بها.

د– توفير المعلومات ودعم سلامة قنوات الاتصال : ويقصد به توفير المعلومات المفيدة ذات الحقائق المتمثلة بالدقة والملائمة لجميع الأطراف ذات العلاقة بعمل المؤسسة، كل ذلك يعكس سلامة وصحة التحكم في المؤسسة فضلا عن سلامة أنظمة الرقابة الداخلية والخارجية وتطبيق القواعد والقوانين التي تدعم حوكمة المؤسسات مما يعكس سلامة أداء المؤسسة.

كما أن هناك أهداف أخرى تساهم في [2] :

– محاربة الفساد بكل صوره سواءاً أكان مالياً أم محاسبياً؛

– تحقيق العدالة والشفافية والمعاملة النزيهة لجميع الأطراف ذوي المصلحة المشتركة.

– حماية حقوق المساهمين بصفة عامة؛

---

[1]– النواس رافد عبيد، أثر حوكمة المؤسسات على جودة أداء مراقب الحسابات– نموذج مقترح، "مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، جامعة بغداد، الملجد رقم 14، العدد 50، 2000، ص243.

[2]– أحمد مخلوف، **الأزمة المالية العالمية واستشراف الحل باستخدام مبادئ الافصاح والشفافية وحوكمة المؤسسات من منظور اسلامي"**، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية العالمية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة سطيف، أكتوبر، 20–2006/21، ص 10.

– خلق ثقة بين المتعاملين في زمن كثرت فيه الفضائح والانهيارات؛
– تمكن المستثمرين خاصة الماليين من الحصول على وسائل تقوم على ادارة أصولهم.
– منع استغلال السلطات المتاحة من تحقيق مكاسب غير مشروعة والمتاجرة بمسالح المؤسسة والمساهمين وأصحاب المصالح؛
– تحقيق الاستقرار والمصداقية للقطاعات المالية على مستوى المحلي والدولي؛
– تحسين عملية صنع القرار في المؤسسات بزيادة احساس المديرين بالمسؤولين وامكانية محاسبتهم من خلال الجمعية العامة؛
– زيادة قدرة المؤسسات على تحسين موقفها التنافسي وجذب استثمارات ورؤوس أموال أخرى.

المطلب الثالث : **أساسيات الحوكمة المؤسسية**

هذا المطلب يشتمل مبادئ الحوكمة والنماذج الأكثر شيوعاً لها اضافة الى أهم الأطراف الفاعلة فيها.

أولا– مبادئ الحوكمة المؤسسية :

قامت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OCED بوضع مبادئ خاصة بالحوكمة المؤسسية سنة 1999 تحت عنوان "مبادئ حوكمة الشركات" وهي مبادئ اختيارية وغير ملزمة فللدولة أن تختار منها ما يتناسب مع ظروفها الاقتصادية و الاجتماعية، و تعتبر مرجعا يستعان به لتحسين و تطوير الإطار القانوني و المؤسسي و كذلك التشريعي للحوكمة المؤسسية،[1] وتتمثل هذه المبادئ في العناصر التالية :

1 – ضمان وجود أساس لإطار فعال للحوكمة المؤسسية؛
2– حماية حقوق المساهمين والمعاملة المتساوية لهم؛
3– دور أصحاب المصالح في الحوكمة المؤسسية؛

[1]– مصطفى حسن بسيوني السعدني، **الشفافية و الافصاح في إطار حوكمة الشركات**، ندوة حوكمة الشركات العامة و الخاصة من أجل الإصلاح الاقتصادي و الهيكلي، جمهورية مصر العربية سنة 2006، ص: 158–159.

4- الافصاح والشفافية؛

5- مسؤوليات مجلس الادارة.

وسوف نتطرق اليها بالتفصيل كالتالي :

1- ضمان وجود أساس لإطار فعال للحوكمة المؤسسية : يجب أن يتوفر للحوكمة المؤسسية إطار يعزز كفاءة الأسواق و شفافيتها، ويتوافق مع قواعد القانون و أن يحدد بوضوح توزيع المسؤوليات بين مختلف الجهات الإشرافية و التنظيمية و التنفيذية.

2- حماية حقوق المساهمين: ينبغي على إطار الحوكمة المؤسسية أن يحمي و يسهل على المساهمين ممارسة حقوقهم نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر ما يلي : [1]

- نقل أو تحويل ملكية الأسهم؛
- الحصول على المعلومات الخاصة بالمؤسسة في الوقت المناسب وبصفة منتظمة ؛
- المشاركة والتصويت في الاجتماعات العامة للمساهمين؛
- انتخاب أعضاء مجلس الادارة؛
- الحصول على حصص من أرباح الشركة؛
- حق المشاركة والحصول على معلومات حول كل ما يتعلق بالقرارات المرتبطة بالتغيرات الأساسية في المؤسسة مثل التعديلات التي تم ادخالها على النظام الأساسي أو في مواد تأسيس المؤسسة أو في غيرها من الوثائق الأساسية الخاصة بها، منح الاذن بطرح أسهم اضافية.....) وغيرها من الحقوق.

3- المعاملة المتساوية للمساهمين : يجب أن يتضمن اطار الحوكمة المؤسسية المعاملة المتساوية لكافة المساهمين بما في ذلك صغار المساهمين والأجانب، والحصول على فرصة لتعويض فعلي في أي حالة انتهاك حقوقهم.

4- دور أصحاب المصالح في الحوكمة المؤسسية : يجب ان يعترف اطار الحوكمة المؤسسية بحقوق أصحاب المصالح التي ينشئها القانون أو التي تنشأ نتيجة لاتفاقيات

[1] - OECD Principles for Corporate Governance, OECD publications, 2004, p : 17-18. Http://www.oecd.org/dataoecd/32/18/31557724.pdf: consulé le 20-03-2015.

متبادلة، ويعمل على تشجيع التعاون النشط بين المؤسسات وأصحاب المصالح في خلق الثروة، فرص العمل واستدامة المنشآت السليمة مالياً.

5- الافصاح والشفافية : يجب أن يضمن اطار الحوكمة المؤسسية الافصاح السليم والصحيح في الوقت المناسب حول كل الموضوعات الهامة المرتبطة بالمؤسسة بما في ذلك الوضعية المالية، الأداء، حقوق الملكية وحوكمة المؤسسة.

6- مسؤوليات مجلس الادارة : يجب ان يضمن اطار الحوكمة الارشادات الاستراتيجية لتوجيه المؤسسة والمتابعة الفعالة للادارة من قبل مجلس الادارة ومحاسبته عن مسؤولياته تجاه كل من المؤسسة والمساهمين.[1]

ثانياً : نماذج الحوكمة المؤسسية :

للحوكمة المؤسسية نموذجين أساسين ومشهورين هما النموذج الأنجلوسكسوني والنموذج الألماني-الياباني، وهما متعاكسان نتيجة للاختلافات الثقافية والمؤسسية حتى التشريعية اضافة الى التباين في طرق التمويل ثم ظهر بعدهما النموذج الفرنسي- الايطالي .[2]

وحسب الاقتصادي Michael porter 1992 فان اداء الاقتصاد الوطني لدولة ما يرتكز بصفة أساسية على نوع نظام الحوكمة المؤسسية المنتهج مما يبرز أهمية الحوكمة في الرفع من مستوى اداء الاقتصاد، نوجز أهم سمات وخصائص هذه النماذج كما يلي :

النموذج الأنجلوسكسوني (Le modele anglo-saxon) :

يتميز بتشتت في الملكية أي انه هناك أعداد كبيرة من المساهمين كل منهم يمتلك عدد صغير من أسهم المؤسسة بمعنى غياب المستثمرين المهيمنين، وهذا النموذج شائع في الولايات المتحدة الأمريكية وانجلترا، تعتبر المؤسسة فيه تشكيلة من الاداريين التنفيذيين يعملون لفائدة المساهمين وطريقة التسيير المتبعة من قبل هذه المؤسسات هي الطريقة الأحادية حيث المدير العام هو رئيس مجلس الادارة فلا يوجد فصل بين المهام الرقابية والادارية، كما ان هذه المؤسسات تعتمد على التمويل المباشر كأساس لتمويل نشاطاتها.[3]

[1] -OECD Principles for Corporate Governance, Op.Cit., p18-24.
[2] -Houssem RACHDI, LA GOUVERNANCE BANCAIRE: UN SURVEY DE LITTERATURE, Op.Cit.,p 04.
[3] -Houssem RACHDI, LA GOUVERNANCE BANCAIRE: UN SURVEY DE LITTERATURE, Op.Cit،.p 05.

2 – النموذج الألماني– الياباني (Le modele germano-nippon)

تبنت هذا النموذج ألمانيا واليابان وبعض الدول اللاتينية، ويتميز بتركيز قوى في الملكية (وجود مستثمرين مهيمنين) وحقوق التصويت فالسيطرة على المؤسسة يكون لعدد صغير من المساهمين سواءاً كانوا أفراداً او مؤسسات أو بنوك، كما يتميز بوجود التضارب بين مساهمي الأغلبية ومساهمي الأقلية الذين يعانون من ضعف حماية حقوقهم.[1] و يعتمد في تسيير المؤسسات التي تتبعه الطريقة الثنائية أي الفصل بين مهام الرقابة والادارة فنجد المؤسسة هيئة رقابة ومجلس تنفيذي، ومجلس الرقابة هو المسؤول عن تعيين اعضائه

3– النموذج الفرنسي– الايطالي (Le model franco-italien) :

هو نموذج هجين تبنته فرنسا وايطاليا، ويعتبر وسيطاً بين النموذجين السابقين لأن الرقابة تتم على حد سواء من خلال المؤسسات المالية (النموذج الألماني– الياباني) والأسواق (النموذج الأنجلوسكسوني) و يرتكز على خلق القيمة المضافة لمجموع الأطراف أصحاب المصلحة في المؤسسة بما في ذلك المساهمين والموظفين، اذن المؤسسات الفرنسية والايطالية لهم الحق في اختيار طريقة التسيير المناسبة اما الطريقة الأحادية أو الطريقة الثنائية [2]

ثالثا : الأطراف الفاعلة في نظام الحوكمة المؤسسية

يؤثر ويتأثر أساساً بأربعة اطراف رئيسية والتي لها كذلك دور كبير في تحديد مدى نجاح او فشل تطبيق هذه المبادئ وهذه الأطراف موضحة في الشكل التالي :

[1] بادن عبد القادر، **دور حوكمة النظام المصرفي في الحد من الأزمات المالية و المصرفية بالإشارة إلى حالة الجزائر**، رسالة ماجستير (غير منشورة),جامعة حسيبة بن بوعلي, الشلف، الجزائر، 2007–2008، ص37–38.

[2] -Houssem RACHIDI. LA GOUVREMANCE BANCAIRE : UN SURVEY DE LITTERATURE.Op.cit. p05.

الشكل (01) : الأطراف الفاعلة في نظام الحوكمة المؤسسية

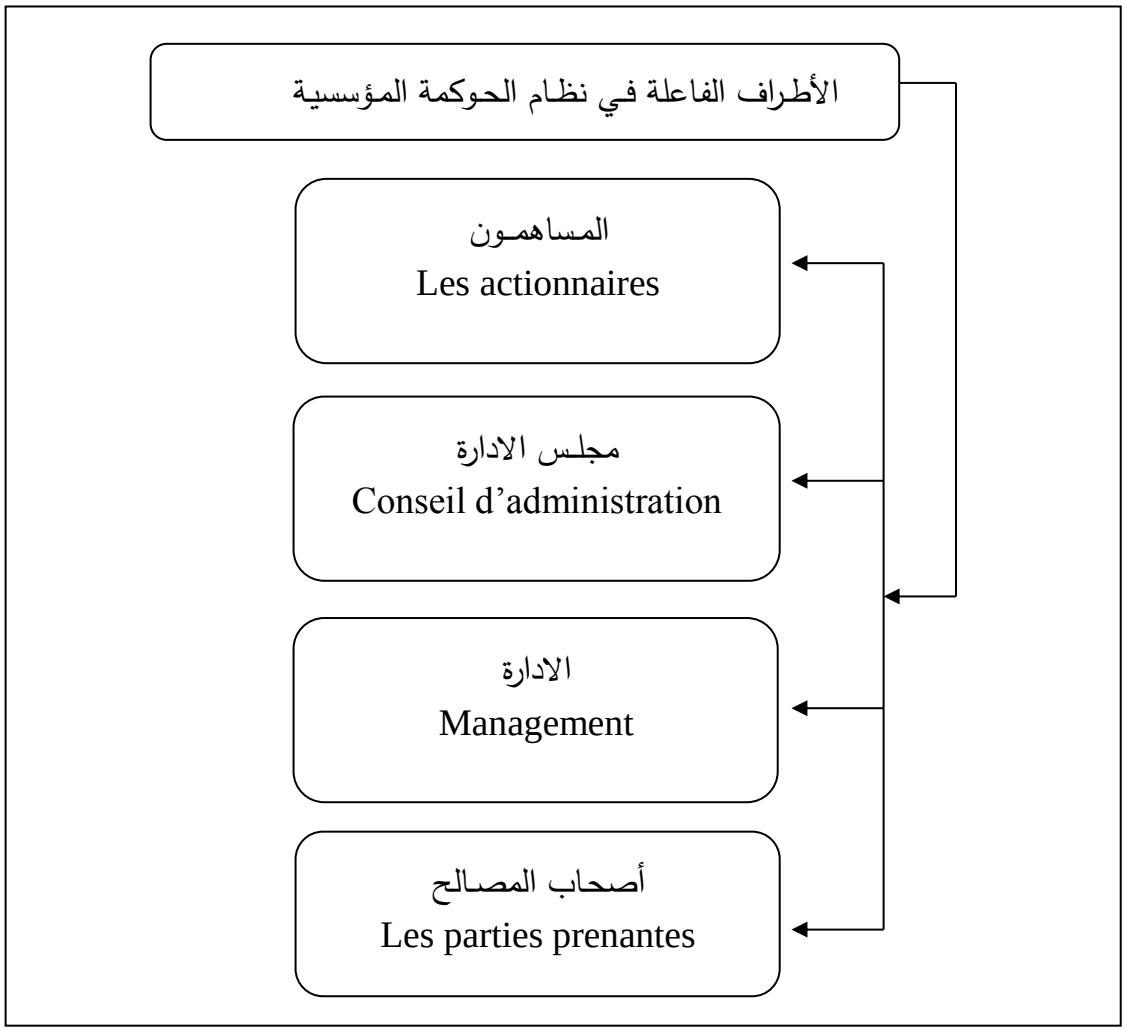

المصدر : محمد مصطفى، **دور حوكمة الشركات في معالجة الفساد المالي والاداري دراسة مقارنة**، ط2، الدار الجامعية، مصر، 2009، ص20.

1- المساهمون (Les actionnaires): قد يكون هؤلاء المساهمون أفراداً أو عائلات او مؤسسات تعمل من خلال شركة قابضة، ويعتبرون المصدر الرئيسي لرأسمال المؤسسة ذلك لكونهم ملاك أسهمها، ويتلقون ارباحاً مقابل استثماراتهم فيها، وكذلك تعظيم قيمتها على المدى الطويل، وللمساهمين الحق في اختيار أعضاء مجلس الادارة الذين يجدونهم مناسبين لحماية حقوقهم ومصالحهم.[1]

[1]- محمد مصطفى سليمان، دور حوكمة الشركات في معالجة الفساد المالي والاداري، مرجع سابق، ص :20-21.

2- مجلس الادارة (Conseil d'administration):

هو المسؤول عن تمثيل المساهمين وأصحاب المصالح الآخرين في المؤسسة، من صلاحيات هذا المجلس اختيار المديرين التنفيذيين الذين يملكون السلطة للادارة اليومية لأعمال المؤسسة تحت رقابة مجلس الادارة، والذي يقوم كذلك برسم السياسات العامة للمؤسسة وطرق المحافظة على حقوق المساهمين وحمايتها.

3- الادارة (Management – La gestion):

مهمتها الأساسية هي الادارة الفعلية للمؤسسة ورفع تقارير عن الأداء لمجلس الادارة، ومن مسؤوليتها كذلك تعظيم أرباح ومداخيل المؤسسة والرفع من قيمتها وكذا الافصاح والشفافية في المعلومات التي تقدمها للمساهمين.

4- أصحاب المصالح (Les parties prenantes) :

هم مجموعة من الأطراف تربطهم مصالح بالمؤسسة كالدائنين الذين يقومون بدور المراقب الخارجي على اداء المؤسسة، الموردين، العمال والموظفين، وليس من الضرورة ان يكون لهؤلاء نفس المصالح بل وقد تكون لهم مصالح متعارضة ومختلفة فالدائنون يهتمون اكثر بكون المؤسسة قادرة على السداد بينما الموظفون فمن مصلحتهم أن تكون المؤسسة قادرة على الاستمرار والنمو.[1]

المبحث الثاني : ماهية ومحددات الحوكمة في البنوك والفاعلين الأساسيين فيها

لقد أصبحت الحوكمة ضرورية في البنوك خاصة بعد تعقد نشاطها في الآونة الأخيرة وبالتحديد في مجال ادارة المخاطر، اذ أصبح هذا الأمر يتطلب التدخل المباشر للمساهمين ومن يمثلونهم في مجلس ادارة البنك، وسنتناول في هذا المبحث أهم المفاهيم المرتبطة بالحوكمة المؤسسية في البنوك.

[1]- محمد مصطفى سليمان، دور حوكمة الشركات في معالجة الفساد المالي والاداري، مرجع سابق، ص :20-21.

المطلب الأول : **مفهوم وأهمية الحوكمة المؤسسية من المنظور البنكي**

لا يمكننا ذكر أهمية الحوكمة في البنوك قبل ان نتطرق الى تعريفها من المنظور البنكي.

أولاً– مفهوم الحوكمة المؤسسية في البنوك :

تعددت تعريفات الحوكمة المؤسسية في البنوك، ونذكر منها التعريفات التالية :

عرفها بنك التسويات الدولية التي تعمل تحت سلطته لجنة بازل للرقابة المصرفية على أنها : "تلك الطريق التي يستعملها مجلس الادارة والادارة العليا من أجل تسيير شؤون البنك بغرض تحديد أهداف البنك وحماية مصالح حملة الأسهم وأصحاب المصالح مع التزام بالعمل وفقاً للقوانين والنظم السائدة و بما يحقق حماية مصالح المودعين"[1]

يمكن تعريفها أيضاً بأنها مجموعة من الأساليب والاجراءات الخاصة التي تبين كيفية تسيير مجلس الادارة والمديرين التنفيذيين لمختلف نشاطات البنك وشؤونه :

- تحديد الأهداف الاستراتيجية للبنك؛
- متابعة سير العمليات اليومية للبنك؛
- القيام بمسؤولياتهم تجاه أصحاب المصالح على اكمل وجه؛
- التأكد من سيرورة انشطة البنك تبعاً لما جاء في اللوائح والقوانين....)[2].

وتعرف أيضاً بأنها "مراقبة الأداء من قبل مجلس الادارة العليا للبنك، وحماية حقوق حملة الأسهم والمودعين و الاهتمام بعلاقة هؤلاء بالأطراف الخارجية والتي تحدد من خلال الاطار النتنظيمي وسلطات الهيئة الرقابية.[3]

" وهي النظام الذي تتم بموجبه ادارة البنوك ومراقبتها لتحقيق أهدافها، فهو النظام الذي يتعاملون بموجبه مع مصادر رؤوس الأموال (المساهمين والمستثمرين المؤسسين)" [4]

---

[1] المعهد المصرفي المصري، **نظام الحوكمة في البنوك** ,مفاهيم مالية ,العدد السادس ,ص01
http://www.ebi.gov.eg/downloads/Corporate%20Governance%20for%20Info%20Arabic%207.pdf,consulté le 25-03-2015

[2] محمد مصطفى سليمان :حوكمة الشركات و دور أعضاء مجالس الإدارة و المديرين التنفيذيين، مرجع سابق ,ص244.

[3] مرجع نفسه، ص309.

[4] حبار عبد الرزاق، **الالتزام بمتطلبات لجنة بازل كمدخل لإرساء الحوكمة في القطاع المصرفي العربي حالة دول شمال افريقيا**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، جامعة الشلف، الجزائر، العدد السابع، 2009، ص80.
http://www.univ-chlef.dz/renaf/Articles_Renaf_N_07/Article_04.pdf; consulté le 25-03-2015.

ثانياً- أهمية الحوكمة المؤسسية في البنوك :

1- في البنوك والدول بصفة عامة : يعود تطبيق مفهوم الحوكمة المؤسسية في البنوك بمنافع جمة وعديدة على البنوك بحد ذاتها وكذا على الدول، وتبرز أهميتها وضرورة تبنيها في الآتي :

- الدور الفعال الذي تلعبه البنوك باعتبارها مركز أساسي لمختلف الأنشطة المالية والتجارية والصناعية للدول؛

- طبيعة نشاطات البنوك التي تتميز بالسرعة؛

- بسبب أهمية البنوك في الاقتصاد فان انهيارها له آثار كارثية واسعة وعلى جميع الأطراف ذات الصلة بالبنك مثل المساهمين والدائنين والمودعين ... الخ؛

- تطبيق الحوكمة ومبادئها في البنوك تساعدها على تحسين أدائها والرفع من قيمتها السوقية كما تساعدها على الحد والتقليل من مستويات المخاطرة؛

- تكتسب البنوك لدى تطبيقها لمبادئ الحوكمة ميزة تنافسية لجلب الودائع واختراق الأسواق وجذب العملاء؛

- عند تبني البنوك على مبادئ الحوكمة يساعدها على تحسين ادارتها وتفادي التعرض للتعثر والافلاس وكذا يضمن لها تطوير الأداء ويزيد من قدرتها على اتخاذ قراراتها وفق قواعد واسس سليمة، وكذا يساعدها على تجنب تعرضها لازمات مصرفية بتبنيها لمعايير الافصاح والشفافية في تعاملها مع المستثمرين والمقرضين.

2- في الدول النامية :

يعتبر تطبيق الحوكمة المؤسسية في البنوك خاصة في الدول النامية مهم جداً وذلك لعدة أسباب نذكر منها على :

- تمتلك البنوك في الأنظمة العالمية للدول النامية مكانة مهيمنة فهي المحرك الرئيسي لنموها الاقتصادي و بما أن البنوك لها مركز مهم في اقتصاديات الدول النامية فهي تعد المخزن الأساسي والرئيسي لادخارات الاقتصاد المختلفة؛

تتميز الأسواق المالية في الدول النامية بالتخلف وجمود الحركة، لذا فان البنوك تعد المصدر الرئيسي الذي تلجأ اليه معظم المؤسسات لجلب الأموال اللازمة لنشاطها.[1]

المطب الثاني : **الفاعلون الأساسيون في نظام الحوكمة المؤسسية في البنوك**

يمكننا تصنيف أهم الأطراف الفاعلة في الحوكمة المؤسسية في البنوك الى قسمين، أطراف داخلية و أخرى خارجية وكل طرف له أدوار ومسؤوليات التزامه بها يسهل تطبيق نظام الحوكمة بشكل الفعال.

أولاً : **الأدوار والمسؤوليات الخاصة بالفاعلين الداخليين**

يتمثل أهم الفاعلون الداخليون للحوكمة المؤسسية في البنوك في الأطراف الآتي ذكرهم :

1- المساهمون (حملة الأسهم) : يلعب المساهمون دوراً هاماً في مراقبة أداء البنوك كونهم يوفرون رأس المال الضروري ويملكون صلاحية تعيين أو فصل مجلس الادارة كما أنه لا يمكن اتمام بعض الصفقات الا بموافقتهم.

2- أصحاب المصالح : هم الأطراف الذين لهم علاقة بالبنك وليس بالضرورة أن يكونوا من حملة الأسهم، مثل المودعين، عملاء البنك، العمال الموظفين داخل البنك، الموردين، المساهمين الحاليين والمتوقعين، المستثمرين ومؤسسات المجتمع المدني بصفة عامة، من اهتماماتهم الأولى ازدهار البنك لأن ذلك يحقق لهم مصالحهم.

3- مجلس الادارة : يترأس مجلس الادارة رئيس يتم انتخابه من طرف اعضاء هذا المجلس الذي عليه اداء بعض المهام التي تمكن من تفعيل نظام الحوكمة داخل البنك [2] منها وضع الاستراتيجيات وتوجيه الادارة العليا، وضع سياسات التشغيل، تحمل المسرولية والتأكد من سلامة موقف البنك.[3] ويقوم المجلس بتكوين لجان لمساعدته على التأكد من سلامة ادارة البنك، ومن بين هذه اللجان الأكثر تواجداً في كل البنوك تقريباً هي اللجنة التنفيذية ولجنة التدقيق والمراجعة :

---

[1] T.G.Arun and J.D.Turner, Op.Cit, p 03.

[2] المعهد المصرفي المصري، نظام الحوكمة في البنوك، مرجع سابق، ص : 02.

[3] حبار عبد الرزاق: **الالتزام بمتطلبات لجنة بازل كمدخل لإرساء الحوكمة في القطاع المصرفي العربي حالة دول شمال إفريقيا**، مرجع سابق، ص 82.

– اللجنة التنفيذية : يترأسها الرئيس التنفيذي وأعضاؤها من كبار المديرين في النبك، مهمتها الأساسية تتمثل في التعامل مع المواضيع ذات الأثر الفعال في استراتيجية البنك وليس لها أي تدخل في اختصاص أي لجنة أخرى.

– لجنة التدقيق والمراجعة : هي لجنة مستقلة مهمتها الرئيسية تتمثل في المشاركة في اعداد التقارير المالية وعملية المراجعة الداخلية والتأكد من الالتزام بتطبيق القوانين واللوائح وهي تعمل بشكل أساسي مع المراقبين والمشرفين.

– اضافة الى لجان أخرى متخصصة تشكلها بعض البنوك مثل لجنة الأجور والمكافآت، لجنة التعيينات، لجنة ادارة المخاطر.... الخ.

4– الادارة التنفيذية : يترأسها المدير التنفيذي الذي تتمثل مهمته في التعاون مع فريق الادارة في ادارة النشاطات والعمليات اليومية للبنك بالطريقة التي تتماشى مع السياسات الموضوعة من طرف مجلس الادارة.[1]

5– المراجعون الداخليون: لهم دور هام جداً في تقييم عملية ادارة المخاطر عن طريق قيامهم بكشف ومنع حالات الغش والتزوير وضمانهم لنزاهة و دقة التقارير المالية.[2]

ثانياً : الأدوار والمسؤوليات الخاصة بالفاعلين الخارجيين:

يمكن تقسيم الأطراف الخارجيين ذوي الدور فعال في الحوكمة في البنوك الى :

1– الاطار القانوني والتنظيمي و الرقابي :

يعتبر الاطار القانوني عنصراً جد هام وحيوي داخل البنك، بالاضافة الى الدور الرقابي للبنك المركزي والذي تحول الاطار العام له من السيطرة المطلقة الى العمل على تشجيع اتباع السلوك الحصيف اضافة الى تغير دور الجهة الرقابية من التحكم في توجيه الائتمان الى ضمان سلامة الجهاز المصرفي، من اجل هذه قامت لجنة بازل للاشراف والرقابة المصرفية من خلال اتفاقياتها بوضع مجموعة من الضوابط المحكمة فيما يتعلق بكفاية

---

[1] المعهد المصرفي المصري، **نظام الحوكمة في البنوك**، مرجع سابق، ص 03 -04

[2] عباس حميد التميمي :آليات الحوكمة و دورها في الحد من الفساد المالي و الإداري في الشركات المملوكة للدولة، ص 14بحث منشور في الموقع www.nazaha.iq/search_web/muhasbe/2.doc, consulté le 27-03-2015

رأس المال، تركز القروض، اقراض الأطراف ذات الصلة والأطراف ذات العلاقة بالبنك (أصحاب المصالح)، تكوين المخصصات تحصيل المدفوعات المستحقة، الاجراءات الخاصة باعادة جدولة الديون، متطلبات السيولة والاحتياطي و اضافة لما سبق تطبيق الأساليب المتطورة للمراقبة المكتبية والميدانية.[1]

2- دور العامة (الجمهور) :

لهم دور جد فعال في تطبيق الحوكمة المؤسسية في البنوك

لأن على المتعاملين في السوق تحمل ما عليهم من مسؤوليات فيما يتعلق بالقرارات خاصة باستثماراهم، وحتى يستطيعوا فعل ذلك هم بالحاجة الى توفر كل من الشفافية والافصاح في كل المعلومات المالية وتقارير التحليل المالي :[2]

- المودعين :

دورهم الأساسي يتمثل في الرقابة على أداء الجهاز المصرفي وفي قدرتهم على سحب مدخراتهم في حالة ما اذا رأوا ان البنك أصبح يجازف بتحمل مخاطر كبيرة.

- شركات التصنيف والتقييم الائتماني :

هي مؤسسات تساعد على دعم الالتزام في السوق اذ تقوم بالتأكد من توفر المعلومات الضرورية لصغار المستثمرين الأمر الذي يزيد من درجة الشفافية في المعلومات المالية ودعم حماية المتعاملين في السوق.

- وسائل الاعلام :

تساعد على نشر المعلومات اللازمة ورفع كفاءة العنصر البشري ومراعات مصالح الفاعلين الآخرين في السوق و تأثيرهم على رأس المال وذلك لقيامها بممارسة ضغوطات على البنك تجبره على ذلك[3] ، ويمكن تلخيص كل ما سبق ذكره في الشكل التالي :

---

[1] المعهد المصرفي المصري، مرجع سابق ,ص 04.

[2] المعهد المصرفي المصر ، **نظام الحوكمة في البنوك**، مرجع سابق، ص 04.

[3] حبار عبد الرزاق، **الالتزام بمتطلبات لجنة بازل كمدخل لإرساء الحوكمة في القطاع المصرفي العربي حالة دول شمال إفريقيا**، مرجع سابق, ص:83.

شكل رقم (02) : الفاعلون الأساسيون في نظام الحوكمة المؤسسية في البنوك.

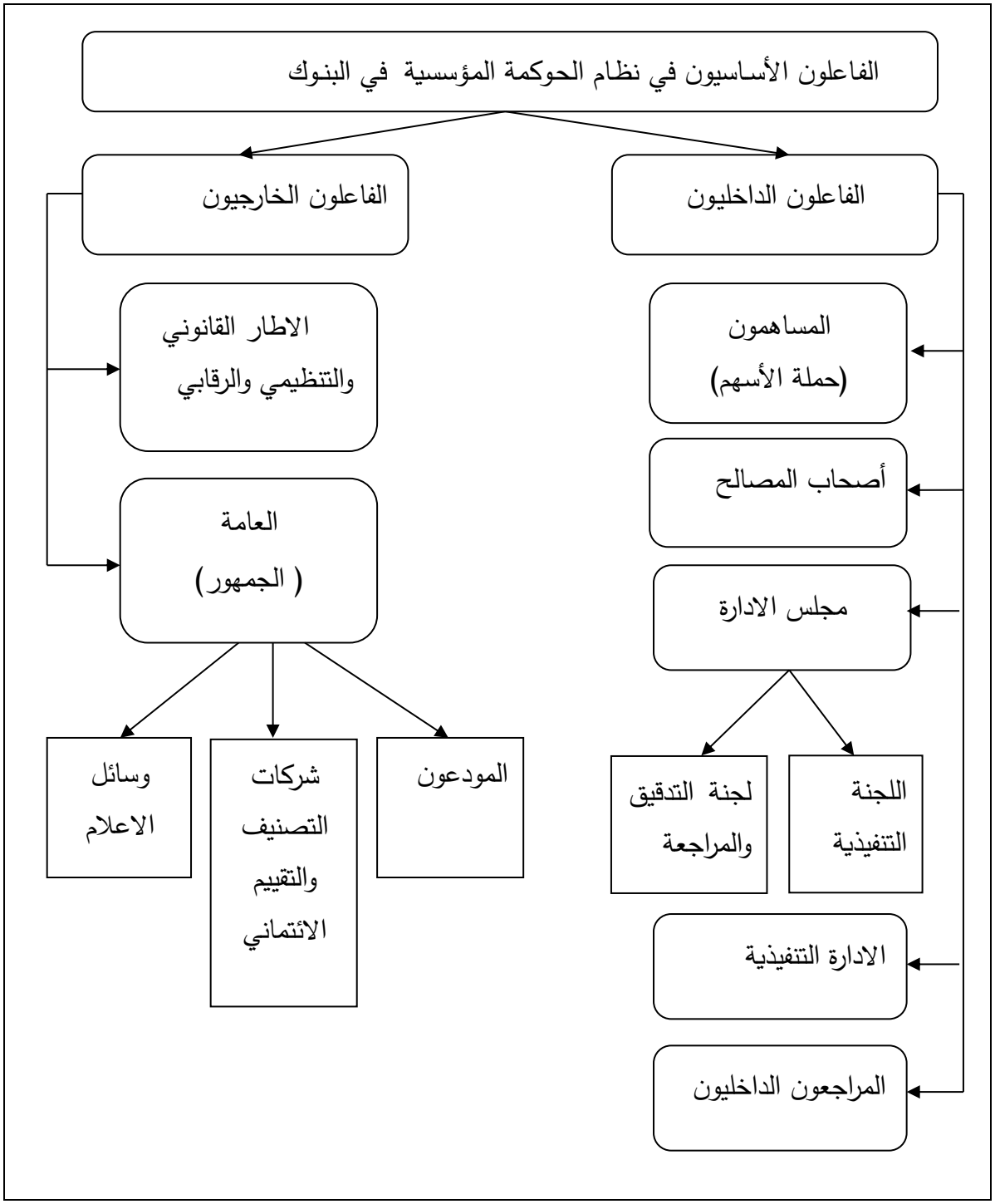

المصدر : من اعداد الطالبة.

المطلب الثالث : أهداف ومحددات تنفيذ الحوكمة المؤسسية في البنوك

ان للحوكمة المؤسسية في البنوك جملة من الأهداف التي تسعى لتحقيقها، كما أن تطبيقها يستلزم جملة من المحددات سوف نذكرها في المطلب.

أولاً- أهداف الحوكمة المؤسسية في البنوك :

1 – تحسين الكفاء الاقتصادية للبنوك وضمان تطبيق مبدأ الفصل بين الملكية والادارة.

2- تحديد الهيكل اللازم ومختلف الوسائل والطرق المتبعة لتحقيق اهداف البنك.

3- توزيع مسؤولية الرقابة لكل من مجلس الادارة والمساهمين الذي تمثلهم الجمعية العامة للبنك وذلك من اجل ضمان المتابعة الجيدة لكافة التعديلات التي تطرأ على القوانين المسيرة لشؤون البنك؛

4- الفصل والتمييز بين مهام ومسؤوليات كل من المديرين التنفيذيين وأعضاء مجلس الادارة؛

5- تقييم اداء الادارة العليا ورفع درجة الثقة؛

6- توفير لكل من المساهمين والموظفين والدائنين والمقرضين الامكانية للمشاركة في الرقابة على أداء البنك؛

7- التقليل من حدوث مشاكل محاسبية ومالية الأمر الذي يساعد على منع تعرض البنك لأزمات والمحافظة على استقرار نشاطه مما يساعد على تحقيق الاستقرار والتنمية في الاقتصاد ككل.[1]

[1] ابراهيم اسحاق نسمان، **دور إدارات المراجعة الداخلية في تفعيل مبادئ الحوكمة: دراسة تطبيقية على قطاع المصارف العاملة في فلسطين**، رسالة ماجستير (غير منشورة)، الجامعة الإسلامية ,غزة ,فلسطين 2009 ,ص20.
http://www.kantakji.com/fiqh/Files/Manage/859.pdf; consulté le 26-03-2015

ثانياً- محددات تنفيذ الحوكمة المؤسسية في البنوك :

لتطبيق الحوكمة المؤسسية في البنوك بشكل جيد وسليم وتستفيد من مزاياها، يجب توفر جملة من المحددات التي يمكن تصنيفها الى نوعين : محددات داخلية وأخرى خارجية يندرج ضمنها مجموعة من العناصر نذكرها في الآتي :

1- المحددات الداخلية : تتمثل في القواعد والأسس التي يتم اتباعها لتحديد طريقة اتخاذ القرارات وتوزيع مختلف السلطات بين المديرين والجمعية العامة ومجلس الادارة بالشكل الذي يساعد على تخفيض الضرائب الموجودة بين مصالح هذه الأطراف. [1]

2- المحددات الخارجية :

تتضمن المناخ العام للاستثمار في الدولة، وكذلك البيئة المحيطة بعمل البنوك ومختلف المؤسسات والتي تختلف من دولة لأخرى ومن مكان لآخر، ويتمثل هذه المحددات الخارجية في العناصر التالية :

- مجموع القوانين واللوائح المنظمة للعمل داخل الأسواق المالية؛
- نظام مالي كفئ يوفر التمويل اللازم و المناسب لمختلف المشروعات والذي يساعد البنوك على الاستمرار والمنافسة الدولية؛
- كفاءة الهيئات والأجهزة الرقابية العاملة في أسواق رأس المال وذلك عن طريق فرض الرقابة على البنوك والمؤسسات و التأكد من مدى سلامة دقة البيانات والمعلومات المنشورة و وضع العقوبات المناسبة والتطبيق الفعلي لها في حالة مخالفة القوانين؛
- دور المؤسسات غير الحكومية في التاكد من التزام أعضائها بأخلاقيات المهنة، و من هذه المؤسسات جمعيات المحاسبين والمراجعين؛

توافر هذه العناصر يساعد على ضمان احترام القواعد التي تساهم في الادارة الجيدة للبنك والمؤسسة وتخفيض التعارض بي العائد الاجتماعي والعائد الخاص. [2]

---

[1] بلعزوز بن علي، حبار عبد الرزاق، **الحوكمة في المؤسسات المالية والمصرفية : مدخل للوقاية من الأزمات المالية والمصرفية**، الملتقى الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولة والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف،الجزائر، 20-21 اكتوبر، 2009، ص10.

[2] ابراهيم اسحق نسمان، مرجع سابق، ص : 23.

المبحث الثالث: نموذج الحوكمة الجيد في البنوك

إن تطبيق الحوكمة المؤسسية في البنوك يجب أن يتم بالشكل الملائم حتى يتم الاستفادة من مزاياها، لذا يجب توافر نموذج جيد للحوكمة له خصائص محددة و متطلبات معينة و كذا وجود عناصر تساعد على تطبيق هذا النموذج سنتحدث عليها في هذا المبحث.

المطلب الأول: متطلبات نموذج الحوكمة الجيد في البنوك

نقصد بمتطلبات نموذج الحوكمة الجيد مجموعة العناصر الضرورية التي تساعد على التطبيق السليم للحوكمة المؤسسية في البنوك و نذكر من أهم هذه المتطلبات ما يلي:

1- تحديد الأهداف الإستراتيجية للبنك و كذا القيم و المبادئ الواجب إتباعها و تكون معلومة و متوفرة لكل العاملين داخل البنك؛

2- وضع سياسات واضحة للمسؤولية في البنك و إتباعها؛

3- ضمان كفاءة أعضاء مجلس الإدارة و مدى إدراكهم للوظائف الموكلة إليهم في عملية الحوكمة مع ضمان عدم تأثرهم بأية عوامل سواء كانت داخلية أو خارجية؛

4- التأكد من وجود نظام رقابة داخلية ملائم و فعال في الإدارة العليا؛

5- إجراء دورات تعليمية و تدريبية و تكوينية لبناء طاقات في الحوكمة؛

6- التأكد من وجود توافق بين نظام الحوافز وأنظمة البنك واهدافه؛

7- تطوير اطار قانوني فعال يتم فيه تحديد حقوق و واجبات البنك؛

8- تفعيل دور السلطات الرقابية في مراجعة أعمال كل من الإدارة العليا و مجلس الإدارة؛

9- ضرورة وجود وظائف مستقلة لإدارة المخاطر و المراجعة.[1]

10- ضرورة وجود رقابة خارجية على مختلف مجالات العمل بهدف ضمان حياد و سلامة و فعالية الرقابة.[2]

---

[1] بلعزوز بن علي و حبار عبد الرزاق، مرجع سابق، ص 11.

[2] محمد زيدان، مرجع سابق، ص 21.

المطلب الثاني: أبعاد تنفيذ نموذج الحوكمة الجيد في البنوك

لنموذج الحوكمة المؤسسية الجيد في البنوك بعدين أساسيين : بعد داخلي و آخر خارجي، يتمثل البعد الخارجي في القواعد الإحترازية بينما البعد الداخلي فيتمثل في طريقة إدارة البنك.

أولا- البعد الخارجي: القواعد الاحترازية:

يمكن تعريف القواعد الاحترازية على أنها جملة من التدابير التي تسمح بالتخفيض من أو التحكم في المخاطر الناجمة عن المكونات المختلفة للنظام المالي، و يجب أن توضع هذه القواعد بغرض تحقيق هدفين أساسيين و هما استقرار النظام المالي و حماية حقوق الدائنين وتهدف هذه القواعد الاحترازية إلى تحقيق التنسيق بين شروط المنافسة البنكية؛ تقوية السلامة البنكية و تطوير نشاط البنوك :

أ – تحقيق التنسيق بين شروط المنافسة : إن الهدف الرئيسي لهذه القواعد هو إنشاء و تعزيز المنافسة البنكية، لأن البيئة التنافسية تسمح للنظام البنكي بالتطور و المحافظة على استقراره و قوته.

ب – تقوية السلامة البنكية : تعتبر النظم الاحترازية هدف بالغ الأهمية للوقاية من أي أزمة قد تسبب ضعفا للنظام البنكي، لهذا السبب قام المنظمون بإنشاء معايير للرقابة بشكل دائم و المحافظة على استقرار النظام البنكي للحفاظ على الثقة في هذا النظام و تجنب الأزمات التي تنتج عن العمليات البنكية.

ج – تطوير نشاط البنوك: لقد أثرت موجة الابتكارات و التطورات المالية التي حدثت في هذه السنوات الأخيرة على وظائف البنوك : ظهور أسواق جديدة، عمليات جديدة و ممارسات بنكية جديدة...الخ، لذا يجب أن تتماشى القواعد الاحترازية مع هذه التغيرات خاصة فيما يتعلق بتطور محاسبة العمليات و لمواجهة ارتفاع المخاطر البنكية قامت السلطات الدولية مثل لجنة بازل للإشراف و الرقابة المصرفية بوضع معايير للرقابة المصرفية و التي يجب على البنوك احترامها و العمل من أجل ضمان السيولة و الملاءة

المالية تجاه عملائها، و من هذه المعايير نسبة " cook" (اتفاقية بازل 1) والتي تم استبدالها بنسبة " McDonounght" (اتفاقية بازل 2)[1]

ثانيا- البعد الداخلي: طريقة إدارة البنك:

يتمثل البعد الداخلي لتنفيذ نموذج الحوكمة الجيد في البنوك في مجلس الإدارة و الذي له أهمية بالغة في بناء لوحة قيادة أكثر فعالية، خاصة بعد أن أصبح دوره أكثر تعقيدا و أصبحت مسؤولياته تشمل عدة وظائف مختلفة مثل وضع الاستراتيجيات طويلة المدى إنشاء و تطبيق أنظمة الرقابة الداخلية و التأكد من أن كل القرارات قد تم تخاذها بطريقة مسؤولة و شفافة.[2]

المطلب الثالث: العناصر الأساسية لتعزيز التطبيق السليم للحوكمة المؤسسية في البنوك

حتى يتم التطبيق السليم للحوكمة المؤسسية في البنوك يجب توافر مجموعة من العناصر الرئيسية نوجزها فيما يلي:

1- وضع أهداف إستراتيجية و مجموعة مبادئ معلومة لجميع العاملين في البنك :

لا يمكن لأي بنك أن يقوم بإدارة أنشطته و عملياته بدون أن يكون له أهداف إستراتيجية يريد بلوغها، إضافة إلى مجموعة من المبادئ التي تستعين بها الإدارة للوصول إلى هذه الأهداف. و مجلس الإدارة هو المسؤول عن وضع الاستراتيجيات اللازمة لتوجيه و إدارة أنشطة البنك، إضافة إلى تطوير المبادئ التي يتبعها في الإدارة و التي يجب أن تضمن وضع حد للفساد المالي و الإداري و كذلك منع تطبيق السياسات التي تؤدي إلى إضعاف كفاءة الحوكمة.

2- وضع و تنفيذ سياسات واضحة للمسؤوليات في البنك : من مسؤوليات مجلس الإدارة تحديد السلطات و المسؤوليات الرئيسية للمجلس في حد ذاته و للإدارة العليا، و تقوم

[1] Houssem Rachdi, Op-Cit, PP 10-12.

[2] Peong Kwee Kim and Devinaga Rasiah, Relationship between corporate governance and Bank Performance in Malaysia during the pre and post asian financial srisis, **European Journal of Economoics Finance and Administrative sciences**, issue 21, June 2010, p 41.
http://www.eurojournals.com/ejefas_21-04.pdf; consulté le 18-03-2015.

الإدارة العليا بتحديد مختلف مسؤوليات الموظفين وفقا لتدرجهم الوظيفي.

3- ضمان كفاءة أعضاء مجلس الإدارة : يجب أن يكون أعضاء مجلس إدارة البنك ذوو كفاءة عالية و على دراية تامة بالدور الرئيسي لهم في عملية الحوكمة و أن لا يتأثروا بأية عوامل داخلية أو خارجية؛ ذلك كونه المسؤول الأساسي عن العمليات التي يقوم بها البنك فيجب عليه متابعة أداء البنك و امتلاكه المعلومات اللازمة و الكافية التي تساعده على تحديد أوجه الخلل و القصور و بالتالي قدرته على اتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة في الوقت المناسب. [1]

4- ضمان توافر مراقبة ملائمة لأنشطة البنك بواسطة الإدارة العليا:

بما أن لمجلس الادارة دور رقابي تجاه اعضاء الادارة العليا فهذا دلالة على أهمية الإدارة العليا في الحوكمة و التي يجب عليها أن تمارس الرقابة على المديرين التنفيذيين كما عليها تجنب التدخل المفرط في القرارات المتخذة من قبل المديرين التنفيذيين و مراعاة المهارات و المعرفة اللازمة في مجال معين قبل تحديد المسؤولية فيه.

5- الاستفادة الفعلية من العمل الذي يقوم به المراجعون الداخليون و الخارجيون :

إن للمراجعين دورحيوي في و فعال في نظام الحوكمة مما يستوجب على كل من مجلس الإدارة و الإدارة العليا الاهتمام بشكل أكبر بعملية المراجعة و نشر الوعي بأهميتها بين الأطراف العاملين بالبنك (العمال و الموظفين) وكذا العمل على دعم استقلالية ومكانة المراجعين الذين يقومون برفع تقاريرهم الى مجلس الادارة او لجنة المراجعة التابعة له، بالتالي تتم الاستفادة الفعلية من النتائج التي تم التوصل اليها من قبل المراجعين

6- ضمان توافق نظم الحوافز مع أنظمة البنك :

حتى يتم هذا التوافق يجب على مجلس الادارة أن يصادق على الامكانات الخاصة بأعضاء مجلس الادارة العليا وغيرهم من المسؤولين على بذل أقصى جهد لصالح البنك،

[1] بريش عبد القادر : **التحرير المصرفي و متطلبات تطوير الخدمات المصرفية و زيادة القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، 2005-2006، ص 220-221.

مع وجوب وضع نظم الأجور في اطار السياسة العامة للبنك بحيث لا تعتمد على ادائه في
الآجال القصيرة لتجنب ربط الحوافز بحجم المخاطر التي يتحملها

7- مراعاة الشفافية عند تطبيق الحوكمة :

تعد الشفافية ضرورية عند تطبيق الحوكمة لأنها تساعد المتعاملين مع البنك والمشاركين في السوق على تقييم سلامة معاملاتهم مع البنوك، ويصبح في مقدورهم معرفة وفهم كفاءة رأس المال في البنوك في الأوقات المناسبة الأمر الذي يؤدي بالمتعاملين الى اللجوؤ للبنوك التي تطبق الممارسات السليمة للحوكمة والتي لديها الكفاية المالية اللازمة لذا يجب أن يشمل الافصاح و الشفافية كل من هيكل مجلس الادارة والادارة العليا والمعلومات المتعلقة بنظام الحوافز الخاص بالبنك. [1]

[1] بن علي بلعزوز، **مداخل مبتكرة لحل مشاكل التعثر المصرفي : نظام حماية الودائع و الحوكمة** ,مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ,جامعة الشلف ,الجزائر ,العدد 05، جانفي 2008، ص : 124-125.

خلاصة :

ساعدتنا دراسة هذا الفصل من التعرف على مختلف الجوانب الأساسية للحوكمة المؤسسية في المؤسسات و في البنوك ، و توصلنا إلى أن تطبيقها يحقق فوائد و مزايا جمة منها تحقيق الشفافية و الدقة و الوضوح في القوائم المالية التي تصدر عن هذه المؤسسات مما يعزز ثقة الأطراف ذات الصلة في المعلومات المحاسبية المقدمة و معرفة المكانة الحقيقية للمؤسسة؛ و كذلك تساهم في تخفيض المخاطر المرتبطة بالفساد المالي و الإداري التي قد تتعرض لها.

و أهم ما استنتجناه من هذا الفصل هو أن تطبيق الحوكمة المؤسسية في البنوك لا يختلف عنه في الشركات إلا أنه للبنوك دور كبير في الاقتصاد و يكتسي أهمية كبرى تميزه عن دور باقي المؤسسات.

و حتى تستفيد البنوك استفادة فعلية من منافع الحوكمة المؤسسية يجب عليها توفير جملة من العناصر الرئيسية و الشروط اللازمة حتى يكون النموذج الذي تطبقه هذه البنوك نموذجا جيدا.

الفصل الثانـي : الأزمات المالیـة والمصرفية

تمهيد

شهد الاقتصاد العالمي عدة أزمات أثرت سلبياً على مختلف نواحي الحياة الاقتصادية من بينها الأزمات التي كان آخرها أزمة الرهن العقاري سنة 2008، هذا ما جعل المؤسسات المالية الدولية وعلى غرار صندوق النقد الدولي يفكرون في آليات تعمل على الأقل في التنبؤ لمواجهتها للتخفيف من آثارها المدمرة على المستوى الدولي.

و تؤكد جل الدراسات أن من بين الأسباب المؤدية لحدوث الأزمات المالية وخصوصا أزمة الرهن العقاري وباقي الأزمات الحديثة، التحرير والانفتاح المالي غير المنظم والمظبوط من قبل الهيئات الاشرافية والرقابية في تلك الدول مع كل هذا برزت الحاجة الى اهمية تطبيق مبادئ الحوكمة في الشركات والبنوك على وجه الخصوص بما تمثله من ثقل في تمويل التنمية بشكل عام وتعاملها مع فئة معينة من الأفراد بشكل خاص.

وهو ما يتم التطرق إليه في هذا الفصل من خلال ثلاث مباحث هو كالتالي:

- المبحث الاول ماهية الازمات المالية والمصرفية وانواعها
- المبحث الثاني اهم الازمات المالية والمصرفية
- المبحث الثالث اسباب الازمات المالية والمصرفية وطرق علاجها.

المبحث الاول : ماهية الازمات المالية والمصرفية وانواعها

شهد الاقتصاد العالمي عدة أزمات مالية أثرت سلبًا على كل مناحي الحياة الاقتصادية، من بينها الأزمات المصرفية التي كانت آخرها في جنوب شرق آسيا سنة 1997 ، وهذا ما جعل المؤسسات المالية الدولية على غرار صندوق النقد الدولي يفكرون في آليات تعمل على الأقل في التنبؤ ومواجهتها للتخفيف من آثارها المدمرة على المستوى الدولي.

المطلب الاول : مفهوم الازمات المالية والمصرفية وجذورها

تختلف مفاهيم الأزمات المالية والمصرفية وأسبابها من مؤلف لآخر على حسب اِختلاف تأثيرها ومسبباتها من منطقة ومن اِقتصاد لآخر، و مفهوم الأزمات وجذورها كتالي :

اولا- مفهوم الازمات المالية والمصرفية :

يرجع تاريخ الأزمات المالية والتي تضم الأزمات والمصرفية إلى أواخر القرن التاسع عشر، وتبلورت في أزمة الكساد الكبير في1929-1933 فخلال الفترة 1979-1997 كانت هناك أكثر من 54 أزمة مصرفية والتي سادت أكثر في الفترة بين 1987 و 1997 واِرتبط ذلك بسياسات التحرير المالي [1]

وكانت هذه الازمة تشترك بين الدول المتقدمة والناشئة في العناصر التالية :

1. أنظمة تحليل وإدارة ورقابة المخاطر الداخلية ضعيفة بالمصارف؛
2. الإشراف الرسمي غير مناسب وغير ملائم؛
3. الحوافز الضعيفة داخل النظام المالي؛
4. الإفصاح غير الملائم للمعلومات؛
5. ترتيبات حوكمة الشركات غير المناسبة للمصارف و لزبائنها من الشركات الكبرى.

وعمومًا سنتطرق إلى مصطلح الأزمات المصرفية والتي تعتبر جزء من الأزمات المالية دون الفصل بين الأزمتين، لأنه في أغلب المؤلفات والبحوث التي تم الاطلاع عليها، لا يتم

[1] عبد النبي إسماعيل الطوخي: **التنبؤ المبكر بالأزمات المالية باستخدام المؤشرات المالية القائدة**، جامعة أسيوط، مصر، بدون تاريخ نشر، ص1.

الفصل بينهما، فعند ذكر مصطلح الأزمة المالية فإننا نقصد الأزمة المصرفية حيث أعطيت بعض التعاريف للأزمات المالية والمصرفية، نحاول سرد البعض منها :

تعرف الأزمات المصرفية بأنها الحالة التي تصبح فيها البنوك في حالة إعسار مالي، بحيث يتطلب الأمر تدخلا من البنك المركزي لضخ أموال إضافية لهذه البنوك أو إعادة هيكلة النظام المصرفي، ويعرفها البعض الآخر بانها حينما تكون الالتزامات الموجودة في البنوك تفوق الأصول المقابلة لها لدرجة أن يكون دخل؛ النظام المصرفي غير كاف لتغطية نفقاته.[1]
الأزمات المالية هي اِرتفاع مفاجئ وكبير في سحوبات الودائع من البنوك التجارية، وينبع من الانخفاض المتواصل في نوعية الموجودات المصرفية، فعندما تكون الودائع غير مضمونة يؤدي هذا إلى اِنخفاض نوعية محفظة القروض وتزايد القروض الرديئة (غير العاملة) منها يمكن أن يؤدي إلى أزمة مصرفية، ولعل هروب الودائع من المصارف في كوريا واِندونيسيا نتيجة للمشاكل المتمثلة في تدهور نوعية الموجودات المصرفية وتدهور الثقة في الجهاز المصرفي سبب مهم في تحديد الأزمة المصرفية في تلك الدول. [2]

الأزمات المصرفية هي عبارة عن مزيج معقد ومتفاعل من حالات الضعف الاقتصادي والمالي والهيكلي، و الباعث للكثير من الأزمات هو بالأساس متغير اِقتصادي كلي يتزامن في الأغلب مع الانسحاب المفاجئ؛ لرأس المال الخارجي (الأجنبي).[3]
ومن المعايير المستخدمة في تعريف الأزمة المالية نستعرضها كالتالي:[4]
- نسبة القروض المعدومة إلى مجموع القروض تتجاوز 10 بالمائة؛
- إذا تجاوزت عملية إنقاذ البنوك من الإفلاس والانهيار 2% من الناتج المحلي الخام؛
- إذا نتج عن الأزمة تأميم البنوك؛

---

[1] عبد النبي إسماعيل الطوخي، مرجع سبق ذكره، ص 2

[2] هيل عجمي جميل: **الأزمات المالية: مفهومها ومؤشرات وإمكانية التنبؤ في بلدان مختارة**، مجلة جامعة دمشق، العدد 1، المجلد 1، 2009، 282.

[3] محمد علي إبراهيم العامري، مرجع سبق ذكره.

[4] احمد طلفاح : **الازمات المالية وازمات سعر الصرف واثارهما على التدفقات المالية**، المعهد الوطني للتخطيط ،الكويت،افريل،2005.

– هناك حالة هستيرية متمثلة في تسييل كبير للودائع من قبل المودعين، مما يستدعي تدخل السلطات بتجميد الودائع، فمثلا تم إغلاق 16 بنكا في إندونيسيا سنة 1997.

ثانيا : جذور الازمات المالية والمصرفية

نتيجة أزمة الكساد العظيم التي سادت في ثلاثينات القرن السابق، بدأت نتائج الحروب العالمية الأولى والثانية تلعب دوراً في التأثير على مسار الأح داث الدولية في مرحلة ما بعد تلك الحروب، مما أوجد معه إرهاصات لإمكانية ولادة نظام اقتصادي دولي جديد، ظهرت معالمه قبل نهاية الحرب العالمية الثانية في مؤتمر بريتون وودز (Breton Woods) عام 1944، والذي أسفر عن ولادة نظام مالي دولي متمثل بإنشاء صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، ثم إنشاء اتفاقية الجات عام1947 والتي كانت تشكل الإطار العملي والقانوني لمنظمة التجارة العالمية والتي ظهرت عام 1995 في اتفاقية مراكش. فقد نشأت المؤسسات الاقتصادية العالمية من أجل قيادة نظام اقتصادي عالمي في إطاره المالي وا لتجاري وبتأثير من الفاعلين الدوليين (الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها)، وقد شكلت المنافسة الدولية بين المنظومة الاشتراكية والمنظومة الرأسمالية الليبرالية معالم وخصائص النظام الاقتصادي العالمي وتبعاته، مما أوجد في مرحلة من المراحل سيطرةكاملة للمنظومة الرأسمالية المتمثلة بالمؤسسات الدولية والتي شكلت مصادر للإقراض الدولي والتي كانت الدول النامية بحاجة لها للنهوض باقتصادياتها، وشكلت أزمة النفط والتي ظهرت في مرحلة السبعينات من القرن الماضي كساد كبير في الاقتصاد العالمي أضر باقتصاديات الدول المتقدمة والنامية على حد سواء بسبب ارتفاع أسعار النفط وزيادة التضخم، فبدأت تظهر أزمة الديون العالمية المتمثلة

(بأزمة المكسيك عام1982) كمثال لتأثر اقتصاديات العالم الثالث بأزمة القروض الخارجية وبداية سيطرة النظام الرأسمالي على سياسات العالم من خلال الجانب الاقتصادي، وشكل ا نهيار الاتحاد السوفييتي فرصة لنهوض النظام الرأسمالي، مما دفع معظم الدول النامية إلى الأخذ بالطريق الثاني المتبقي كي لا تعيش في حالة من التهميش، وهو الخيار الرأسمالي الذي ظهر بقوة في فترة التسعينات من القرن العشرين بظهور الحديث عن العولمة بجوانبها المختلفة والتأثيرات السياسية والاقتصادية والثقافية المختلفة والتي أظهرت زيادة أكثر في

الفجوة بين الدول المتقدمة والنامية، وبدأ انصياع الدول النامية لما يسمى (بالمشروطية السياسية) للمؤسسات المالية الدولية. وبدأ سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية على العالم إقتصادياً من خلال هذه المؤسسات الدولية، وبروز التكتلات الاقتصادية العملاقة وسيطرة الشركات متعددة الجنسيات على اقتصاديات وسياسات دول العالم الثالث، وامتدت السيطرة الأمريكية تاخذ منحنى التصاعد بعد أحداث1 سيبتمبر 2001 والحملة الأمريكية على الإرهاب(المجالي) وعودة إلى حقبة العولمة النيو– ليبرالية التي بدأت في سبعينات القرن العشرين، مرت المراكز الرأسمالية الكبرى، خاصة الولايات المتحدة، بعملية " نزع التصنيع أو لاتصنيع (deindustrialization) انتقلت بموجبها الرأسمالية الغربية من الاعتماد على الأسواق المحلية – القومية إلى الشكل المعولم الحالي من العولمة عبر نقل الصناعات الثقيلة الملوثة إلى الصين والهند وغيرهم، وترافق ذلك مع "تحرير" أسواق المال ونزع كل القيود المنظَمة لها، مما ادى إلى هجرة جماعية للرساميل إلى "الجنّات الآسيوية" هذا التطور أدى إلى توسع هائل للأسواق المالية التي تعولمت بسرعة، فبات القطاع المالي في بريطانيا، على سبيل المثال، مسؤولاً عن نصف النمو الا قتصادي، وكذا بالنسبة للقطاع المالي (العقاري) في أمريكا حتى عام 2006 وكلا القطاعين اعتمدا بشكل كامل على المضاربة وليس على الاقتصاد الحقيقي.[1]

المطلب الثاني : أنواع الأزمات المالية

ان الأزمات المالية التي حدثت في كثير من الدول نجدها لا تخرج عن الأنواع الآتية :[2]

أولا: أزمة النقد الأجنبي

تحدث الأزمة في النقد الأجنبي أو العملة، عندما تؤدي إحدى هجمات المضاربة على عملة بلد ما إلى تخفيض قيمتها أو إلى هبوط حاد فيها، أو ترغم البنك المركزي على الدفاع عن العملة ببيع مقادير ضخمة من احتياطاته، أو رفع سعر الفائدة بنسبة كبيرة و يميز بعض المحللين بين أزمات العملة ذات" الطابع القديم " أو "الحركة البطيئة" و بين الأزمات ذات

[1] الشيخ الداوي : **الأسباب وجذور ونتائج الأزمة المالية العالمية ومؤتمر الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور النظام الاقتصادي الغربي والاسلامي** 13–14 مارس 2009، جامعة الجنان، طرابلس، لبنان.

[2] مجلة التمويل و التنمية، ديسمبر 2002، ص60.

"الطابع الجديد"، إذ أن الأولى تبلغ ذروتها بعد فترة من الإفراط في الإنفاق و الارتفاع الحقيقي في قيمة العملة التي تؤدي إلى إضعاف الحساب الجاري غالبا في سياق من الضوابط المتزايدة على رأس المال بما يؤدي في النهاية إلى تخفيض قيمة العملة أما في الحالة الثانية فإن القلق الذي ينتاب المستثمرين بشأن جدارة الميزانيات لجزء مهم من الاقتصاد سواء كان عاما أو خاصا يمكن أن يؤدي في مناخ الأسواق المالية والرأسمالية الأكثر تحررا و تكاملا إلى الضغط سريعا على سعر الصرف.

ثانيا: الأزمة المصرفية.

تحدث الأزمات المصرفية عندما يكون اندفاع فعلي أو محتمل على سحب الودائع من إحدى البنوك، أو إخفاق البنوك إلى قيامها بإيقاف قابلية التزاماتها الداخلية للتحويل، أو إلى إرغام الحكومة على التدخل لمنع ذلك بتقديم دعم مالي واسع النطاق للبنوك، و تميل الأزمات المصرفية إلى الاستمرار وقتا أطول من أزمات العملة، و لها آثار أقسى على النشاط الاقتصادي، وقد كانت الأزمات نادرة نسبيا في الخمسينات و الستينات بسبب القيود على رأس المال و التحويل و لكنها أصبحت أكثر شيوعا منذ السبعينات وتحدث بالترادف مع أزمة العملة، ففي تجربة عينة من ستة بلدان في أمريكا اللاتينية (الأرجنتين، كولومبيا، جمهورية الدومنيكان، إكوادور، المكسيك، الاروغواي) عانت من أزمات على مدى السنوات العشر الماضية، توضح مدى ضخامة تأثير ذلك وطابعه المفاجئ، ففي خلال عام واحد من أزماتها الخاصة زادت نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الاجمالي في المتوسط بـ 40%، وتمثل التكاليف المالية الأولية لتسوية الأزمات المصرفية نحو 20% من تلك الزيادة وهكذا فإن الأزمة المصرفية تستطيع في فترة قصيرة جدا أن تبطل قدرا كبيرا من المكاسب التي تحققت بفضل الإدارة الاقتصادية الكلية الرشيدة على مدى سنوات كثيرة، كما حدث على سبيل المثال في جمهورية الدومنيكان[1]

ثالثا: أزمة الديون.

تحدث أزمة الديون إما عندما يتوقف المقترض عن السداد، أو عندما يعتقد المقرضون أن

[1] ج-أجيستن وآخرون، مجلة التمويل والتنمية، العدد1، سبتمبر 2004، ص31.

التوقف عن السداد ممكن الحدوث و من ثم يتوقفون عن تقديم قروض جديدة، و يحاولون تصفية القروض القائمة و قد ترتبط أزمة الديون بدين تجاري (خاص)، أو دين سيادي (عام)، كما أن المخاطر المتوقعة بأن يتوقف القطاع العام عن سداد التزاماته قد تؤدي إلى هبوط حاد في تدفقات رأس المال الخاص إلى الداخل و إلى أزمة في الصرف الأجنبي.
إن هذه الأنواع من الأزمات وان اختلفت طبيعتها فهي تشترك في نفس الخصائص التالية:
– التعقيد والتداخل في عناصرها وأسبابها و قوى المصالح المؤيدة لها أو المعارضة لها؛

– المفاجأة واستحواذها على بؤرة الاهتمام لدى المؤسسات والأفراد؛
– إن مصدر الخطر أو الأزمة أو الكارثة يمثل نقطة تحول أساسية في أحداث متشابكة أو متصارعة؛
– إنها تسبب في بدايتها صدمة ودرجة عالية من الشك في البدائل المطروحة لمجابهة الأحداث المتسارعة نظرا لأن ذلك يتم تحت ضغط نفسي عالي وفي ظل ندرة المعلومات أو نقصها؛
– بما أن الأزمة تمثل تهديدا لحياة الفرد وممتلكاته ومقومات بيئته فان مجابهتها تعد واجبا مصيريا؛
– إن مواجهتها تستوجب خروجا عن الأنماط التنظيمية المألوفة واحتكار النظم أو نشاطات تمكن من استيعاب ومواجهة الظروف الجديدة المترتبة على التغيرات الفجائية؛
– إن مواجهة الأزمات تستوجب درجة عالية من التحكم في الطاقات والإمكانيات وحسن توظيفها في إطار مناخ تنظيمي يتسم بدرجة عالية من الاتصالات الفعالة التي تؤمن التنسيق والفهم الموحد بين الأطراف ذات العلاقة. [1]

المطلب الثالث : مؤشرات الازمات المالية

بالطبع لا توجد مؤشرات واضحة للدلالة على حودث الأزمات مستقبلا بشكل يقيني، و إلا أمكن معالجة الموقف بمجرد ظهورها، ومن ثم إمكانية تجنب الأزمة، ففي الحقيقة هناك مجموعة من المؤثرات الدالة فقط على مواقف تتسم بتزايد مخاطر التعرض للأزمات، و

[1] ج– أجيستن، مرجع سابق، ص31.

المنهج الشائع للاستخدام هو بناء " نظام للإنذار المبكر" يعني تحديد مجموعة من المتغيرات الاقتصادية التي يختلف سلوكها في الفترة التي تسبق الأزمة عن سلوكها المعتاد، فمن خلال مراقبة هذه المتغيرات يمكننا التنبؤ بوقوع الأزمة.[1]

يتسع نطاق المتغيرات و يتوقف اختيار بعضها دون البعض الأخر على فهم كل شخص لأسباب الأزمة، فإذا كان الاعتقاد السائد أن أسبابها مالية، فسوف يعتمد على العجز المالي الاستهلاك الحكومي، الائتمانات المصرفية للقطاع العام....وغيرها، أما إذا كان يعتقد أن مشكلات القطاع الخارجي مسؤولة أكثر من غيرها عن الأزمات، فان الأولوية سوف تعطى لمؤشرات أخرى مثل : سعر الصرف الحقيقي، ميزان الحساب الجاري، تغيرات معدل التبادل الدولي، تفاوت أسعار الفائدة المحلية و غيرها.[2]

باستخدام المنهج السابق، أظهرت دراسة أجريت على عينة شملت 53 دولة متقدمة و متخلفة خلال الفترة من 1975 – 1997 أن سلوك بعض المتغيرات الاقتصادية الأساسية مثل أسعار الصرف، مؤشرات الأسواق النقدية و المالية، قد اختلفت عن سلوكها المعتاد قبل حدوث الأزمة بسنة أو سنتين ، يمكننا تصنيف أهم المؤشرات الاقتصادية الدالة على إمكانية تعرض دولة ما لأزمات في سوق الأوراق المالية و العملات في صنفين هما:

1) التطورات في السياسة الاقتصادية الكلية.
2) الخصائص الهيكلية للسوق (البنيوية).3

والجدول التالي يبين بشيء من التفصيل مؤشرات كل صنف

[1] أحمد يوسف الشحات، مرجع سابق، ص 18 .

[2] أحمد يوسف الشحات، نفس المرجع السابق، ص19.

[3] عبد الحكيم مصطفى الشرقاوي، العولمة المالية و إمكانات التحكم عدوى الأزمات المالية. الإسكندرية، دار الفكر الجامعي، 2005 ،ص 38.

الجدول رقم (01) : المؤشرات الاقتصادية التقليدية للتعرض للأزمات المالية:

التطورات في الاقتصاد الكلي	الخصائص الهيكلية أو البنيوية
- ارتفاع معدل التضخم - نمو سريع في الدفق النقدي - انخفاض حقيقي لمعدل نمو الصادرات. - عجز مالي متزايد. - ارتفاع معدل التبادل بالنسبة للاتجاه السائد. - النمو السريع في الاعتمادات المالية المحلية كنسبة مئوية من الناتج القومي الإجمالي. - ارتفاع نسبة القروض غير المنتجة إلى إجمالي القروض. - ارتفاع نسبة العجز في الحسابات الجارية كنسبة مئوية من الناتج القومي الإجمالي. - نمو الديون الخارجية و زيادة الديون في العملات الأجنبية. - انخفاض الاحتياطي العالمي. - انخفاض النمو الاقتصادي الحقيقي. - ارتفاع معدل الأسعار و الأرباح. - ارتفاع معدلات الفائدة المحلية و ارتفاع معدل البطالة.	- نظام جمود معدلات التبادل. - إستراتجية النمو المتزايد في الصادرات. - قطاع التصدير أكثر تركيزا. - ارتفاع معدل التغير للديون الخارجية. - ارتفاع حجم الدين الخارجي قصير الأجل. - تحرر سوق المال الحديث. - إطار ضعيف للإشراف على الأموال و تنظيمها. - أسواق الائتمان مضمونة بأصول مالية أو عقارية. - انخفاض الاكتتاب في سوق الأسهم. - سيطرة بعض المؤسات على سوق الأسهم. - سيطرة بعض الصناعات على سوق الأسهم. - الرقابة على دخول السوق و الروج منه.

المصدر : عبد الحكيم مصطفى الشرقاوي، مرجع سابق ، ص 39.

المبحث الثاني : أهم الأزمات المالية العالمية

شهدت الأسواق المالية الدولية عدة أزمات و انتكاسات كبيرة اتسمت بالدورية، وسوف نتطرق لأشهر هذه الأزمات في هذا المبحث كالتالي :

المطلب الأول : الكساد العظيم سنة 1929 وأزمة الثمانينيات

الفرع الأول : الكساد العظيم سنة 1929.

بعد الأزمة التي اجتاحت معظم دول العالم خلال سنوات الحرب العالمية الأولى، شهدت العلاقات النقدية و المالية الدولية استقرارا نسبيا، بفضل الإصلاحات و التعديلات التي أدخلت على الأنظمة النقدية السائدة، لكن هذا الاستقرار ما لبث أن اختفى مع انفجار الأزمة الاقتصادية العالمية 1929، و التي شملت مجالات الإنتاج، التجارة و مختلف العلاقات النقدية و المالية، حيث بدأت أسعار الأوراق المالية ببورصة نيويورك بالازدهار منذ عام1924 واستمرت بالارتفاع على مدى خمس سنوات، إلى أن وصلت إلى أعلى مستوياتها في 28 أكتوبر 1929، وارتفاع مؤشر داوجونز(*) ارتفاعات شديدة لم يسبق لها مثيل، حيث انتقل المؤشر من 110 نقطة إلى 300 نقطة، بنسبة مقدارها 273%، وأدى ذلك إلى فقدان وخسارة المستثمرين في عمليات السوق تقدر بحوالي 200 مليار دولار، و إفلاس حوالي 3500 بنك في يوم واحد[1]، وتميزت هذه الأزمة بالخصائص التالية: [2]

1- زعزعة الاستقرار النسبي في النظام الرأسمالي بكامله؛

2- صفة الدورية لارتباطها الوثيق بالأزمات الاقتصادية الدورية في النظام الرأسمالي.

3- استمرارها لفترة طويلة نسبيا؛

(*) يعتبر مؤشر داوجونز أهم المؤشرات في البورصة رغم صغر عينته، و يرجع ذلك لاحتوائه على 30 سهم لأكبر المؤسسات في الولايات المتحدة و أكثرها تأثيرا على الاقتصاد.

[1] وليد أحمد صافي : سوق **الأوراق المالية و دورها في التنمية الاقتصادية – حالة تطبيقية سوق عمان المالي**، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 1997، ص 132.

[2] مروان عطون : **الأسواق النقدية و المالية (البورصات و مشكلاتها في العالم النقد و المال)**، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزء 2، 2000، ص ص 100-103.

4- عمق وحدة هذه الأزمة، ففي الولايات المتحدة انخفضت الودائع لدى البنوك 33% كما انخفضت عمليات الخصم و الاقتراض بمقدار مرتين، ووصل عدد البنوك المفلسة من عام 1929 إلى 1933 أكثر من 10000 بنك، أي حوالي 40% من إجمالي البنوك الأمريكية؛

5- الانخفاض الكبير في مستويات أسعار الفائدة، حيث كان سعر الخصم في بنك انجلترا خلال الفترة 1930-1933 بحدود 3.1% مقابل 5.5% في عام 1929 حيث يرجع سبب ارتفاع أسعار الفائدة في بداية الأزمة إلى تزايد الطلب على النقود لسداد القروض السابقة، فالمستويات المتدنية لأسعار الفائدة تسببت في إطالة أمد الأزمة، كما أن المقرضين كانوا يغالون في طلب الضمانات على القروض، مما أدى إلى انخفاض الطلب عليها؛

6- اختلاف مدة وحدة الأزمة من بلد لآخر بشكل كبير؛

7- ترافق الأزمة بتقلبات حادة في أسعار صرف العملات و نتج عنه انهيار النظام الذهبي في معظم الدول، ففي انجلترا تم إيقاف قابلية إبدال النقود الورقية بالذهب بتاريخ 21 سبتمبر 1931، و تدهورت قيمة الجنيه الإسترليني و سببت هذه الأزمة في تخفيض قيم العملات الرئيسية الدولية بحوالي(50%-84%) بالمقارنة مع المستوى قبل الأزمة؛

8- توقف 25 دولة عن سداد قروضها الخارجية منها ألمانيا و النمسا.

الفرع الثاني: الأزمات المالية في الثمانينات

أولا : أزمة 19 أكتوبر 1987

أطلقت الصحافة العالمية اسم الاثنين الأسود على 19 أكتوبر 1987 عندما انهارت أسواق المال العالمية ببورصة نيويورك، حيث اندفع المستثمرون مرة واحدة إلى بيع أسهمهم (*)، متسببين في هبوط مؤشر داوجونز بمقدار 508 نقطة في يوم واحد[1] ، و سرعان ما انتشر هذا الذعر الذي بدأ في بورصة وول ستريت إلى باقي بورصات العالم، وسادت الفوضى أسواق المال العالمية، و كانت الخسائر كبيرة، ففي بورصة نيورك 800 بليون دولار، أي بنسبة 26 % و لندن 22 % ، و في طوكيو 17 %، وفي فرانكفورت 15 % ، في

*- السهم هي وثيقة تعطي الحق لصاحبها في الملكية ويتحمل الربح أو الخسارة مع الشركة، أما السندات فصاحبها يعتبر مقرض للشركة، يحصل على عائد ثابت سنويا ، ويسترجع قيمة سنده عند تاريخ الاستحقاق.

[1] وليد أحمد صافي ، مرجع سابق، ص 134.

أمستردام 12 %،[1] و يعد الاثنين الأسود الانهيار الأكثر قوة في التاريخ بعد الانهيار الرهيب في 28 أكتوبر 1929 ، حيث فقد مؤشر داوجونز الذي يعبر عن تقلبات أسعار 30 نوعا من أسهم الشركات الصناعية الأعرق و الأكبر في الولايات المتحدة نسبة 21.6 % من مستواه السابق البالغ 2247.04 نقطة بينما كان أعلى مستوى له حتى بداية الأزمة 2722.41 نقطة، و هبطت أسعار الأسهم في بورصة نيويورك نتيجة الخلل في التوازن بين العرض و الطلب الناشئ من جراء سيل متدفق من أوامر البيع لم يسبق له مثيل، أصاب كافة الأسهم، فقد كان كبير لدرجة أن المتخصصين فشلوا في مواجهته من خلال السماسرة، أو من خلال تجار الصفقات الكبيرة، هذا عن السوق الحاضرة.[2]

أما سوق العقود المستقبلية و الذي تتعامل فيه مؤسسات متخصصة في الاستثمار بهدف تغطية المخاطر التي قد يتعرض لها مخزونها من الأوراق المالية، و عليه فان تكلفة تأجيل تنفيذ صفقة في هذه السوق يكون أكبر بكثير من تكلفة تأجيل تنفيذ صفقة مماثلة في السوق الحاضرة، لذا فانه في الورق الحاضرة يعطى صانع السوق وقتا للبحث عن طرف آخر للصفقة، أما في سوق العقود فإن الوقت مكلف و ثمين، و أن التغير في السعر هو الأداة الوحيدة لإعادة التوازن، وباختصار انتهى الأمر بهبوط الأسعار في سوقين وضعف سيولة كلاهما، حيث أصبح من المستحيل التنفيذ الفوري للصفقات التي ترد إلى السوق إلا تكلفة عالية، تمثلت في الانخفاض الشديد في سعر السهم الذي تتضمنه الصفقة، وبقدر لم يتعود عليه العملاء من قبل[3] ، مما تسبب في تعرض أسهم 5000 شركة تتعامل في البورصات الأمريكية إلى خسارة قدرها 490 مليون دولار تقريبا، كما أعاقت هذه الأزمة الكثير من الشركات الصناعية حديثة التكوين و كانت تعتمد في تمويل مشاريعها على البورصة بإصدار الأسهم و السندات، لكن هذا التمويل أصبح أكثر صعوبة [4]

---

[1] ضياء مجيد الموسوي: **الأزمة الاقتصادية العالمية 1986 – 1989**، الجزائر، دار الهدى للطباعة والنشر، 1990، ص 87 .

[2] منير إبراهيم الهندي: **الأسواق المالية و أسواق رأس المال. الإسكندرية**، مكتبة دالتا للطباعة، 1998 ، ص583.

[3] مرجع نفسه، ص ص 585، 586 .

[4] ضياء مجيد الموسوي، مرجع سابق، ص 89 .

وترجع أهم العوامل المساهمة في حدوث الأزمة إلى : [1]

1. التطور الهائل في نشاط السوق المالية الدولية الذي بلغ ذروته عام 1987؛
2. اشتداد و توثيق الروابط و الصلات بين هذه الأسواق؛
3. ضخامة الصفقات في الأسواق المالية العالمية و تنوع الأصول المتعامل بها؛
4. تنوع الأصول المتعامل بها؛
5. التقنية العالية و المتطورة جدا المستخدمة في إدارة نشاطها و عملياتها؛
6. استخدام أحدث الأساليب في الاتصال مما زاد في سرعة أداء العمليات و انتقال الأزمات من سوق لآخر؛
7. طبيعة العلاقات النقدية و المالية الدولية حيث أصبح تداول العملات الرئيسية من أهم قنوات انتقال الأزمات و خير برهان على ذلك دور الدولار حيث تسبب تدهور قيمته في تفاقم الأزمة المالية في أكتوبر 1987.

ثانيا: أزمة أكتوبر 1989

إثر إعلان الحكومة الأمريكية عن ارتفاع أسعار الجملة و التجزئة في شهر سبتمبر 1989 بنسبة 9% و 5% على التوالي، مع امتناع البنك المركزي الأمريكي عن تخفيض أسعار الفائدة، تسببت هذه الأخبار في بداية الأزمة صبيحة يوم 13 أكتوبر 1989 عندما فقد مؤشر داوجونز حوالي 190 نقطة وأقفل عند مستوى 2569 نقطة أي بانخفاض مقداره 7% عن اليوم السابق، وفي طوكيو فقد مؤشر نيكاي 647 نقطة، كما أضاع مؤشر فايننشال تايمز 142 نقطة.[2]

ما تجدر الإشارة إليه أن المؤشرات الاقتصادية لبلدان منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية لم تكن مبررا كافيا للذعر الذي سببته هذه الأزمة، كما أن مؤشرات أسعار الأوراق المالية قد وصلت إلى أعلى مستوياتها خلال 1989، ولقد جاءت هذه الأزمة بعد مرور أقل من سنتين

[1] مروان عطون، مرجع سابق، ص 204.

[2] مروان عطون، مرجع سابق، ص 214.

على سابقتها، لذلك فإن القلق و التشاؤم الذي أشاعته في نفوس المستثمرين يعود بالدرجة الأولى إلى الخوف من تفاقم الأمور و اشتداد الأزمة كما حصل سابقا، رغم أن المعطيات الحقيقية لم تكن تشير إلى احتمال حصول أزمة اقتصادية حقيقية، لهذا يمكن القول أن أزمة أكتوبر 1989 (التي يطلق عليها الجمعة اليتيمة) تختلف عن أزمة 1987 لأسباب كثيرة أهمها : [1]

1- تحسن الظروف الاقتصادية و عدم توافر ما يدل على اقتراب حدوث أزمة اقتصادية؛

2- نظرا لارتفاع عوائد الأسهم (بسبب ارتفاع مستوى نشاط معظم الشركات و تحسن أرباحها)، فان أصحاب الأسهم لم تكن دوافعهم قوية للتخلي عنها بطرحها للبيع، لهذا كانت زيادة عرض الأسهم للبيع ضعيفة نسبيا و بعيدة عن أحداث تدهور في الأسعار؛

3- اقتصار بيع الأوراق المالية على المستثمرين الصغار، دون تدخل الشركات الكبيرة، أي ضعف حجم و نطاق العمليات و بالتالي عدم تسببها في التأثر بشكل كبير على الأسعار؛

4- عدم ظهور و انتشار التوقعات حول إمكانية ارتفاع أسعار الفائدة بشكل ملحوظ.

5- إن إسراع المستثمرين (في 1987) لبيع أسهمهم تسبب فعلا في تسارع انخفاض الأسعار و إلحاق خسائر كبيرة بالبائعين، أما في 1989 فقد فضل المستثمرين التريث و عدم الاستعجال بالبيع، مما ساعد على تهدئة الأسواق و الحد من انخفاض الأسعار؛

6- في أزمة أكتوبر 1987 اتسم موقف الحكومة باللامبالاة (خاصة في الو.م.أ) ، مما أثر سلبا وزاد في تفاقم الأزمة، لكن في أكتوبر 1989 سارعت الحكومات إلى التدخل لإيقافها، عن طريق مواجهة عمليات البيع المتزايدة بحجم كبير جدا من السيولة، وهذا ما ساعد على احتواء الأزمة؛

أما في ألمانيا الاتحادية فإن الأوساط المالية لم تكن تعتبر ما يحدث في البورصات أزمة حقيقية وإنما مجرد اضطراب طفيف في أسعار، لا يعتبر كأزمة و فعلا اتجهت الأوضاع للاستقرار تدريجيا.

[1] مرجع نفسه، ص ص 220 – 223 .

المطلب الثاني : أزمة الأسواق الناشئة وأزمة جنوب شرق آسيا

الفرع الأول : أزمة الأسواق الناشئة

يقصد بالأسواق الناشئة، أسواق عدد من البلدان المختلفة التي تتلقى كميات ضخمة من تدفقات رأس المال الخارجي، فأصبحت أكثر اندماجا في السوق الدولية وأكثر استجابة و أشد حساسية لآليات السوق، الأزمة المالية في سوق ناشئة تعني أن اقتصادا صاعدا تعود على تلقي تدفقات ضخمة من رؤوس الأموال لفترة طويلة من الزمن، ثم توقفت هذه التدفقات،[1] وسوف نقدم فيما يلي موجز لأزمة كل من المكسيك و الأرجنتين.

أولا: الأزمة المكسيكية

لقد حدثت أزمة المكسيك سنة 1994 وكشفت عن ضعف اقتصاديات الدول النامية و الأسواق الناشئة في الصمود و التكيف مع الصدمات التي تحدثها العولمة المالية بسبب التحرير المالي و الاقتصادي و تحول هذه الدول إلى اقتصاد السوق وقد نجمت هذه الأزمة عن تدفق مذهل لرؤوس الأموال إلى خارج، بشكل سريع مثير للانتباه، وممهد الانهيار النظام المالي العالمي، فحسب قول"Michel Camdessus" المدير التنفيذي السابق لصندوق النقد الدولي: إن الأزمة المكسيكية عام 1995 كانت الأزمة الكبيرة الأولى في عالمنا الجديد، ، التي جرت وراءها أزمات في عدد كبير من الدول العالم، ولا سيما في بلدان جنوب شرق آسيا و غيرها من بلدان أوربا الشرقية ، فقد انخفضت قيمة (البيزو) بحوالي 40% من قيمتها وذلك سنة 1994، مما دفع بالأسواق المكسيكية إلى الشعور بالخوف من استمرار العجز الكبير في حساب المعاملات الجارية لميزان المدفوعات، أما فيما يتعلق بالتدفقات المالية للمكسيك بعد هذا التاريخ كان لها أثر على الاستهلاك يفوق بكثير أثرها على الاستثمار.[2]

---

[1] يونس أحمد البطريق، **السياسات الدولية في المالية العامة**، الإسكندرية، الدار الجامعية، د س، ص 291.

[2] العقون نادية، **تحرير حركة رؤوس الأموال و آثارها على ميزان المدفوعات- دراسة حالة الجزائر الفترة 1990-2000**، رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2003- 2004 ، ص 99.

1- أسباب الأزمة المالية في المكسيك : أهم أسباب أزمة الاقتصاد المكسيكي هي : [1]

- تقيم العملة الوطنية بأعلى من قيمتها الحقيقية، و اختفاء التدهور في المدخرات الخاصة وإخفاء العجز في حساب العمليات الجارية، الناتج عن تدفق رؤوس الأموال الأجنبية بسبب تنفيذ المكسيك لبرنامج الإصلاح الاقتصادي، الاعتقاد بأن تأجيل الإصلاح يؤدي إلى تكلفة أعلى للإصلاح؛
- الارتفاع الكبير في الاستهلاك و في إستيراد السلع التي يعتقد أن أسعارها سوف ترتفع فيما بعد، و هذا الارتفاع ناتج عن المغالاة في تقسيم البيزو؛
- يعد ارتفاع سعر الفائدة و إدارة الدين الحكومي، قصير الأجل و التوسع في الائتمان الممنوح للجهاز المصرفي من أهم الأسباب المؤدية لحدوث أزمة المكسيك، و الذي دفع الحكومة إلى انتهاج سياسة نقدية متشددة و توسيع مجال التدخل في سعر الصرف للمحافظة على استقرار العملة؛
- تقلبات سعر الصرف و الاضطرابات المالية المتتالية نتجت عنها آثار كراثية على الاقتصاد، حيث انخفضت قيمة العملة المكسيكية (البيزو) بـ 40% في 1994 ويرجع ذلك الى أسباب اقتصادية خارجية أدت إلى انخفاضات متتالية في الاستثمارات غير المباشرة، و أسباب سياسية داخلية تمثلت في التساهل في السياسة النقدية.

2- النتائج المستخلصة من الأزمة المكسيكية :

- بدأت الأزمة بعجز ضخم في ميزان العمليات الجارية لميزان المدفوعات، أدى إلى توقف المكسيك عن سداد ديونها الخارجية وانهارت العملة الوطنية و تدخل صندوق النقد الدولي و الولايات المتحدة بتقديم قرض ب 40 مليار دولار، استخدمته لخدمة ديونها[2].

---

[1] رايس مبروك، **العولمة المالية و انعكاساتها على الجهاز المصرفي – دراسة حالة الجزائر**، رسالة ماجستير ، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2005 ، ص 103 .

[1] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، السيدة مصطفى إبراهيم، إيمان محب ذكى ، **قضايا اقتصادية معاصرة**، الإسكندرية، الناشر قسم الاقتصاد ، 2005 ، ص ص 128 – 129.

– إن فهم مشكلة أزمة سعر الصرف المكسيكية لم تكن صعبة بقدر صعوبة تنفيذ الإجراءات الاقتصادية السليمة لاحتوائها، حيث ظلت الأموال المتدفقة من الخارج تقوم بتمويل العجز في الحساب الجاري.

– إن إلغاء قيود تحويل العملة الوطنية و تطبيق التعويم الكامل، و فتح أسواق المال على مصراعيه الاستثمار الأجنبي يعتبر إجراءا متسرعا قامت به المكسيك [1].

– إن قرار الحكومة ببيع جزء من احتياطي العملات الأجنبية لديها بهدف الحفاظ على استقرار عملتها لم يكن قرارا صائبا حيث أدى إلى انخفاض هذا الاحتياطي.[2]

– إن الاعتماد على التدفقات الرأسمالية المتقلبة تسبب مشاكل لاقتصاد الدولة المتلقية، بسبب فقدان الرقابة المحلية و المغالاة في سعر الصرف الحقيقي و في ظل التحرر المالي و ضعف الرقابة و الإشراف للبنك المركزي على البنوك و السياسة النقدية يعرضها لمخاطر الائتمان و السيولة.

نستنتج أن التدابير التصحيحية على المستوى المالي المتجسدة في تعويم سعر الصرف و تحرير الأسواق، بالإضافة إلى اللجوء إلى صندوق النقد الدولي، و على المستوى الداخلي تمثلت في دعم البنوك و توفير السيولة النقدية و كانت هاته الإجراءات فعالة و ذات فائدة رغم ضخامة تكلفتها البالغة 12 % من الناتج المحلي لسنة 1997 يستهلك على مدى 30 سنة.[3]

ثانيا: أزمة الأرجنتين

كان لأزمة البيزو المكسيكي في أواخر 1994 و أوائل 1995 أثار ذات قيمة في أسواق الأرجنتين المالية، في ظل نظام مالي ضعيف و معدلات تبادل غير مرنة، واعتماد كلي على تدفقات رأس المال الأجنبي قصير الأجل، أظهرت الأرجنتين الكثير من مؤشرا التعرض لازمات مالية، ومن ثم كانت النتائج غير مبشرة بالخير.

[1] رايس مبروك، مرجع سابق، ص 105 .

[2] العقون نادية، مرجع سابق، ص 100 .

[3] العقون نادية، مرجع سابق، ص 100.

فعلى الرغم من الأداء الاقتصادي القوي للأرجنتين في عام 1994 و بداية 1995، حيث بلغ معدل نمو الدخل القومي الإجمالي 7.7% وانخفض معدل التضخم من 20.6% إلى 3.9% في سنة 1994،[1] إلا أن القلق كان يساور المستثمرين المحليين و الأجانب بشأن استقرار سعر الصرف، فبدؤوا بسحب أموالهم من البنوك على إثر الانهيار الذي حدث في المكسيك، فتحولت طلبات السحب إلى حالة من الذعر الشديد، وأصبحت البنوك بنقص السيولة و عدم القدرة على الوفاء بالالتزامات.[2]

فعجزت الأرجنتين عن سداد ديونها الخارجية المقدرة بـ 145 مليار دولار، وبلغ معدل البطالة 20%، بالإضافة إلى تدهور قيمة العملة المحلية بحوالي 30% في أواخر 2001، مما استوجب على وزير الاقتصاد تخفيض الإنفاق الحكومي بنسبة 20%، و خفض المرتبات إلى النصف، كما أدى الوضع إلى السحب من مدخرات صندوق التأمينات و المعاشات لدفع الرواتب المستحقة، وانتشر الفقر و الفساد، فثار الشعب الأرجنتيني و استقال رئيس الدولة [3]، لكن استطاعت الأرجنتين الحصول على قرض دولي طارئ قدره 20 دولار من صندوق النقد الدولي من أجل تصحيح الأزمة.[4]

1- أسباب الأزمة : ترجع أهم أسباب عجز الاقتصاد الأرجنتيني إلى :[5]

- نمو الصناعة في الأرجنتين خلق أسوار حماية مرتفعة منذ الستينات، و عدم عمل هذه الصناعات على رفع كفاءتها الإنتاجية، فعجزت عن المنافسة وتعرضت المنشآت للإفلاس.
- ضعف ثقة المنشآت الصناعية في برنامج الإصلاح الأرجنتيني، مما قلل من رغبتها في إجراء التغيرات الهيكلية في أنماط الإنتاج.
- عدم مرونة أسواق العمل في الأرجنتين، وتعرضها للاضطرابات و التشوهات مما أدى إلى ارتفاع التكلفة و انخفاض الكفاءة الإنتاجية في الصناعات المختلفة.

---

[1] عبد الحكيم مصطفى الشرقاوي، مرجع سابق، ص 50.

[2] محمد صفوت قابل: **الدول النامية و العولمة**، مصر، الدار الجامعية، 2004، ص 268.

[3] عبد القادر محمد عبد القادر، مرجع سابق، ص 113.

[4] محمد صفوت قابل، مرجع سابق، ص 275.

[5] عبد القادر محمد عبد القادر، مرجع سابق، ص 123.

- ارتفاع القيمة الحقيقية للبيزو الأرجنتيني و الذي يرجع سببها إلى سياسة سعر الصرف الثابت المتبعة لمحاربة التضخم، تدفق رؤوس الأموال الأجنبية إلى الداخل، وضعف الجانب الحقيقي للاقتصاد الأرجنتيني.

2- الدروس المستفادة من الأزمة :

كانت من بين أهم الدروس المستفادة من أزمة الأرجنتين كالتالي :[1]

1- خطورة التقيد بنظام سعر الصرف الثابت على الرغم من تغير الظروف الاقتصادية الداخلية و الخارجية، فيجب أن يتخذ القرار الخاص بتعديل نظام سعر الصرف في الوقت المناسب، شرط أنه لا يؤثر هذا على التغيير بشكل سلبي على مصداقية النظام؛

2- ضرورة العمل على رفع معدلات الادخار المحلي بإعادة النظر في سياسات سعر الصرف و سعر الفائدة؛

3- يجب أن تسبق عملية التحرير التجاري القدرة على رفع مستوى الأداء الحقيقي للاقتصاد الوطني، وذلك يتطلب تنوع هيكل الإنتاج في إطار برامج الخوصصة لرفع كفاءة الإنتاج الوطني؛

4- لا يجوز الاعتماد على تدفقات رأس المال الحافظة لسد عجز ميزان المدفوعات، حيث أن هذه التدفقات يمكن أن تهرب للخارج بشكل مفاجئ و سريع، ولا يكفي احتياطي النقد الأجنبي للدفع عن العملة الوطنية؛

5- ضرورة مراعاة أن يكون حجم الديون الخارجية في مستوى مقبول؛

6- ضرورة الاهتمام بالبعد الاجتماعي عند وضع و تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي.

الفرع الثاني: أزمة جنوب شرق آسيا

على مدى العقود الثلاثة السابقة للازمة المالية الآسيوية، كانت اندونيسيا، تايلاند، كوريا و ماليزيا يتمتعون بسجل رائع في الأداء الاقتصادي، لكن تجاهل هذه البلدان للمشكلات التي طفت على السطح ظنا منها أنها محصنة، سبب لها تفاقم في أزمة سعر الصرف في سنة 1997 حيث انخفضت أسعار الصرف بفعل عمليات المضاربة على سعر العملة و تدني

[1] مرجع نفسه، ص124.

الأرباح في أسواق الأسهم مما اضطر السلطات النقدية إلى رفع الفائدة لهدف وقف التحويل من العملة الوطنية إلى العملات الأجنبية خاصة الدولار الأمريكي، فارتفعت أسعار الفائدة في أسواق بعض هذه الدول إلى 200% من السعر السابق[1] ،وبدأ المستثمرين يتخلصون من الأوراق المالية التي لديهم لإيداع قيمتها في البنوك و الاستفادة من سعر الفائدة، وبلغت نسبة انخفاض أسعار الأسهم ما بين 25% و 50% من أسعار السائدة في السوق، وقد بدأت الأزمة في تايلاند لاعتبارها أضعف الحلقات في المنظومة الآسيوية و كان ذلك في 1997، حينما قام ستة من كبار تجار العملة في بانكوك بالمضاربة على خفض "البات" العملة الوطنية لتايلاند بعرض كمية كبيرة منه للبيع، ففشلت الحكومة في الحفاظ على عملتها بسبب تآكل احتياطي رهيب لأسعار الأسهم بعد قرار الأجانب بالانسحاب من السوق.[2]

ثم انتقلت العدوى إلى ماليزيا فانهارت عملتها بنسبة 17.8% في 1997/09/15 مقارنة بسنة 1996، أما التايوان فقد حافظت على مستوى عملتها، لكن انخفض مؤشر سوق المال بها نحو 20%، وبالنسبة لهونج كونج أقوى الحلقات في المنظومة الآسيوية، و التي تستحوذ على احتياطات ضخمة من العملات الأجنبية، امتدت العدوى إليها مما دفع بالحكومة إلى رفع سعر الفائدة إلى 200% فوقع تحول ضخم للأموال من سوق الأوراق المالية إلى الأسواق النقدية، مما أدى إلى انهيار أسعار الأسهم و السندات و التأثير على أسواق الدول المتقدمة في العالم (بورصة : نيويورك، لندن، باريس، فرانكفورت و طوكيو) ولكن سرعان ما عادت هذه الأسواق للانتعاش، بينما استمرت الأزمة في الأسواق الآسيوية [3]

1- أسباب أزمة دول جنوب آسيا : نذكرها كما يلي[4] :

- تدفق رؤوس الأموال نحو هذه البلدان بسبب معدلات النمو الاقتصادي المرتفعة و الاستقرارالسياسي المدعم لثقة المستثمرين في أسواقها المالية و إلغاء الرقابة على حركة رؤوس الأموال؛

---

[1] العقون نادية، مرجع سابق، ص 102.

[2] رايس مبروك، مرجع سابق، ص 106.

[3] أديب ديمتري : **دكتاتورية رأس المال**، الطبعة 01، سوريا، دار الثقافة و النشر، 2002، ص 45.

[4] بسام الحجار: **العلاقات الاقتصادية الدولية**، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، 2003، ص 163.

– تمويل التنمية بالقروض القصيرة الأجل؛

منح القروض للقطاع الخاص بدون دراسة سليمة أو ضمانات كافية؛

– ضعف و قصور الجهاز المصرفي و المالي وفساده و عدم القدرة على تطويره، وانسحاب الحكومة من القطاع المصرفي نتج عنه عدم كفاءة التخصيص المحلي للموارد الأجنبية؛

– حرية البنوك في الاقتراض من الأسواق العالمية بأسعار فائدة منخفضة وبدون مخاطرة في صرف العملات الأجنبية، مما أدى إلى زيادة الإنفاق؛

– الرفع في أسعار الفائدة بهدف الحد من التحويلات من العملة الوطنية إلى العملات الأجنبية مما حوّل الاستثمار في الأوراق المالية، إلى إيداعات بالبنوك؛

– في تايلاند كانت المشكلة حقيقية، أما ماليزيا تمثلت في التصريحات المناهضة للسوق والغرب لرئيس حكومتها؛

– التوسيع في التعامل بالمشتقات المالية و المصرفية، وفتح المجال واسع أمام المضاربات المحفوفة بالمخاطر؛

– الاعتماد في تمويل عجز الموازنة العامة لبعض دول جنوب شرق آسيا على تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية.

2– النتائج المستخلصة من الأزمة: [1]

– الاحتياط النقدي الأجنبي لا يوفر الحماية للاقتصاد القومي عند وجود إختلالات هيكلية في ميزان المدفوعات؛

– يؤدي التخفيض في العملة الوطنية إلى المخاطرة بالاحتياطات من العملات الأجنبية لدى البنك المركزي؛

– عدم الاعتماد على التدفقات المالية الأجنبية قصيرة الأجل بأنواعها، وعدم الاعتماد في تمويل التنمية على الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة لحساسيتها الشديدة اتجاه تقلبات سعر الصرف؛

[1] رايس مبروك، مرجع سابق، ص 108.

– تجنب البنوك المحلية التعامل في المشتقات المالية نظرا لتوافر الخبرة الطويلة و الاحتياطات الضخمة لدى الأسواق العالمية الدولية؛

– العمل على التطوير الدائم للأنظمة و الضوابط و السياسات النقدية و التمويلية حتى تتماشى واقتصاد السوق و تطويراته المتسارعة؛

– تعميق استقلالية البنك المركزي في الإشراف و الرقابة على أعمال البنوك.

– التنويع في المنتجات و الخدمات، والتنويع في التعامل مع عملاء عديدين و مناطق جغرافية مختلفة وقطاعات عديدة تجنبا للتركز.

مما سبق يتبين أن الأزمة المالية في جنوب شرق آسيا، هي أزمة نشأت عن الاقتراض الخارجي المفرط و الذي خلافا للاستثمارات المباشرة يعتبر مثير للمتاعب، ومما يعزز هذا الرأي أنّ الدول التي كانت فيها مستويات التدفقات المالية قصيرة الأجل أدنى من حيث نسبتها إلى الاستثمار الأجنبي تأثرت بدرجة أقل.

المطلب الثالث : الأزمة المالية سنة 2008

في سبتمبر 2008 بدأت أزمة مالية عالمية والتي اعتبرت الأسوأ من نوعها من أزمة الكساد الكبير سنمة 1929 ولقد بدات الأزمة أولاً في الولايات المتحدة الأمريكية مع اعلان مؤسسة مالية عملاقة وهي مؤسسة الاخوة ليمان عن افاسها، كما وصل عدد البنوك خلال السنة 2008 الى 19 بنكاً كما امتدت هذه الأزمة الى باقي دول العالم، لتشمل الدول الاوروبية والآسوية والخليجية والدول النامية، ونظراً لخطورة هذه الأزمة وآثارها المدمرة على الاقتصادج العالمي سنقوم بتوضيح مراحلها وأسبابها والاجراءات التي تم اتخاذها لمواجهتها.

أولاً : المراحل الكبرى للأزمة

تمثلت المراحل الكبرى للأزمة المالية لسنة 2008 والتي بدأت في عام 2007 في الولايات المتحدة والتي بدأت تطال أوروبا في: [1]

[1] الداوي الشيخ، **مؤتمر الازمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور النظام الاقتصادي الغربي والاسلامي**، يومي 13–14 مارس 2009، جامعة الجنان، لبنان.

– في فيفري من عام 2007 عدم تسديد قروض الرهن العقاري والممنوحة لمدنيين لا يتمتعون بقدرة كافية على التسديد يتكثف في الولايات المتحدة ويسبب أولى عمليات الافلاس في مؤسسات مصرفية متخصصة؛

– في أوت 2007 البورصات تتدهور أمام مخاطر اتساع الأزمة والمصارف المركزية تتدخل لدعم سوق السيولة حيث قام البنك المركزي الأوروبي بضخ 94.8 مليار يورو من السيولة، والخزينة الفدرالية الأمريكية 24 مليار دولار؛

– من أكتوبر الى ديسمبر 2007 عدة مصارف كبرى تعلن انخفاضاً كبيراً في أسعار أهمها بسبب أزمة الرهن العقاري؛

– 22 جانفي 2008 : الاحتياطي الاتحادي الأمريكي (البنك المركزي) يخفض معدل فائدته الرئيسية ثلاث أرباع النقطة الى 3.5 % وهو اجراء ذو حجم استثنائي، ثم جرى التخفيض تدريجياً الى 2 % بين جانفي الى نهاية آفريل؛

– في 17 فيفري 2008 الحكومة البريطانية تؤمم بنك Northen Rock؛

– في 11 مارس 2008 تضافر جهود مصارف البنوك المركزية مجدداً لمعالجة سوق القروض؛

– في 16 مارس 2008 Jp Moran Shase يعلن شراء بنك الأعمال الأمريكي Bear Steams بسعر متدني ومع المساعدة المالية للاحتياطي الاتحادي؛

– في 7 سبتمبر 2008 : وزارة الخزانة الأمريكية تضع المجموعتين العملاقتين في مجال قروض الرهن العقاري ديونها Freddie Mac و Fanni mac؛

تحت الوصاية طيلة الفترة التي تحتاجانها لاعادة هيكلة ماليتهما، مع كفالة ديونها حتى حدود 200 مليار؛

– 15 سبتمبر 2008 اعلان افلاس Lahman Brothers، بينما يعلن أحد أبرز المصارف الأمريكية وهو بانك أوف أمريكا شراء بنك آخر للأعمال في وال ستيريت وهو ميريل لينش؛

– عشرة مصارف دولية تتفق على انشاء صندوق للسيولة برأس مال 70 مليار دولار لمواجهة أكثر حاجاتها الحاحاً في حين توافق المصارف المركزية على فتح مجالات القروض الى ان ذلك لم بمنع تراجع البورصات العالمية؛

– في 16 سبتمبر 2008 الاحتياطي الاتحادي والحكومة الأمريكية تؤممان بفعل الأمر الواقع أكبر مجموعة تامين في العالم AIG المهددة بالافلاس عبر منحها مساعدة بقيمة 85 مليار دولار مقابل امتلاك 9.79% من رأسمالها؛

– في 17 سبتمبر 2008 البورصات العالمية تواصل تدهورها والتسليف يضعف في النظام المالي، وتكثف المصارف المركزية العمليات الرامية الى تقديم السيولة للمؤسسات المالية؛

– في 18 سمبتمبر 2008 النك البريطاني " لويد تي أس بي" يشتري منافسه " أتشب ي او أس" المهدد بالافلاس والسلطات الأمريكية تعلن انها تعد خطة بقيمة 700 مليار دولار لتخليص المصارف من أصولها غير القابلة للبيع؛

– 19 سبتمبر 2008 الرئيس الأمريكي جورج بوش يوجه نداء الى "الترحك فوراً" بشأن خطة انقاذ المصارف لتفادي تفاقم الأزمة في الولايات المتحدة؛

– في 23 سبتمبر 2008 الازمة تطغى على المناقشات في الجمعية العامة للامم المتحدة في نيويورك والاسواق المالية تضاعف قلقها امام الممالطة حيال الخطة الامريكية؛

– 26 سبتمبر 2008 انهيار سعر سهم المجموعة المصرفية والتامين البلجيكية الهولندية (فورتيس) في البورصة بسبب شكوك بشان قدرتها على الوفاء بالتزاماتها، وفي الولايات المتحدة يشتري بنك(جي بي مورغان) منافسة (واشنطن ميوتشوال) بمساعدة السلطات الفدرالية؛

– 28 سبتمبر 2008 خطة الانقاذ الامريكية موضع اتفاق في الكونغرس .وفي اوروبا يجري تعويم (فورتيس) من قبل سلطات بلجيكا وهولندا ولوكسمبورغ.وفي بريطانيا جرى تاميم بنك (برادفورد وبيغلي)؛

– 29 سبتمبر 2008 مجلس النواب الامريكي يرفض خطة الانقاذ. وول ستريت تنهار بعد ساعات قليلة من تراجع البورصات الاروبية بشدة ، في حين واصلت معدلات الفوائد بين

المصارف ارتفاعها مانعة المصارف من اعادة تمويل ذاتها.واعلن بنك (سيتي غروب) الامريكي انه يشتري منافسه (واكوفيا) بمساعدة السلطات الفدرالية؛

– أول اكتوبر 2008 مجلس الشيوخ الامريكي يقر خطة الانقاذ المالي المعدلة.

ثانياً : أسباب أ زمة 2008 :

تمثلت اهم اسباب أزمة 2008 في: [1]

1– الانفصال بين الاقتصاد المالي والاقتصاد الحقيقي؛

2–التوسع الكبير في منح القروض من جانب المؤسسات المالية (المصارف الاستثمارية بشكل خاص) دون وجود الضمانات الكافية؛

3–الفساد الاداري المتفشي في الشركات والمصارف الاستثمارية؛

4– انعدام الرقابة والاشراف الكفي على المؤسسات المالية المتخصصة وبالتحديد شركات الاستثمار في منح القروض واصدار السندات، ففي الوقت الذي تخضع فيه المصارف التجارية الى رقابة البنوك المركزية من حيث الالتزام بشروط المحافظة على ملاءة

رأس المال مثل ما تشير اليه اتفاقية بازل بأن شركات الاستثمارلا تخضع لمثل هذه الرقابة؛

5– ارتفاع اسعار الفائدة وما ترتب عنه من تزايد لأعباء القروض من حيث خدمتها وسداد اقساطها؛

6– عدم قدرة المقترضين على سداد اقساط القروض وذلك نتيجة سجلاتهم الائتمانية السيئة.

ثالثاً: اجراءات مواجهة الازمة.

تمت مواجهة أزمة 2008 كالتالي [2]:

1– ان تستمر المصارف المركزية في المحافظة على معدل السيولة في الاقتصاد سواء من خلال تخفيض اسعار الفائدة الاساسية ،او من خلال ضخ الاموال في الاسواق (عمليات السوق المفتوح)، وذلك لضمان تسهيل عملية اللجوء الى القروض المصرفية للاستثمار بما يؤدي الى دعم الاقتصاد الامريكي و الاقتصاد العالمي المتعثران.

---

[1] www.ar.wikipiedia.org. consulté le : 22/04/2015.

[2] مفتاح صالح: **الأزمة المالية العالمية**، أبحاث اقتصادية وادارية، العدد08، جامعة بسكرة،الجزائر،2010.ص13–14.

2- ان تقوم الحكومة الامريكية (وزارة الخزانة) بشراء الديون الهالكة المتفشية في الاسواق المالية وتهدد بانهيارها، وذلك من خلال اتباع جملة من الاجراءات اطلق عليها اسم خطة الانقاذ، وقد صدر قانون بشان اعطاء مهلة لهذه الخطة تنتهي في 2009/12/31، مع احتمال تمديدها بطلب من الجهات المختصة لفترة اقصاها سنتين اعتبارا من تاريخ اقرار الخطة، ومن اهم ما جاء بهذه الخطة مايلي :

- السماح للحكومة الامريكية (الخزانة) بشراء اصول هالكة بقيمة 700 مليار دولار مرتبطة بالرهن العقاري؛

- ان يتم تطبيق الخطة على مراحل باعطاء الخزينة امكانية شراء اصول هالكة بقيمة تصل الى 250 مليار دولار في مرحلة اولى ،مع احتمال رفع هذا المبلغ الى 350 مليار دولار بطلب من الجهات المختصة ،ويجوز المعارضةعمليات الشراء التي تتعدى هذا المبلغ المحدد سقفه بمبلغ 700 مليار دولار؛

- رفع سقف الضمانات للمودعين من100.000 الى250.000 دولار لمدة عام واحد؛

- منح حوافز مالية للطبقة الوسطى و الشركات ، تتضمن اعفاءات ضريبية لمدة سنتين، بـ 150 مليار دولار منها 100مليار دولار للطبقة الوسطى وذلك لتشجيع الانفاق الاستهلاكي لتنشيط الاقتصاد وتحديد التعويضات لرؤساء الشركات عند الاستغناء عنهم؛

- منع دفع تعويضات تشجع على مجازفات لا فائدة منها،وتحديد المكافات المالية لمسؤلي الشركات الذين يستفيدون من التخفيضات الضريبية بمبلغ 500 الف دولار، بالاضافة الى استعادة العلاوات التي تم تقديمها على ارباح متوقعة لم تحقق بعد؛

- العديد من الاجراءات الاخرى ، كتعيين مفتش عام مستقل لمراقبة قرارات وزير الخزانة ودراسة القضاء للقرارات التي يتخذها وزير الخزانة وواتخاذ اجراءات وضع اليد على الشركات وغيرها؛

3- قيام العديد من المصارف الدولية بانشاء صندوق للسيولة براسمال قدره 70مليار دولار لمواجهة اكثر حاجاتها الحاحا؛

4- قيام المسؤلين عن الاسواق المالية في 2008/9/20 بوقف المضاربات قصيرة الاجل

مؤقت ،وعلى الرغم من هذه الاجراءات الا ان عدم الاستقرار مازال مسيطرا على الاسواق العالمية بسبب الشكوك حول مستقبل الاقتصاد الامريكي، خاصة مع استمرار تدني المؤشرات الاقتصادية الكلية ،ومع عدم وجود بوادر ايجابية تشير الى حل مشكلة الائتمان الراهنة.

المبحث الثالث : أسباب الازمات المالية والمصرفية وطرق علاجها

يعاني الإقتصاد العالمي من أزمة مالية خطيرة ، بدأت سنة 2007 بسوق الرهن العقاري بالولايات المتحدة الأمريكية ،ثم تحولت سنة 2008 إلى أزمة مالية عالمية ، و ساهمت العولمة في سرعة إنتقالها إلى باقي أرجاء العالم من خلال ثورة الإتصالات و إنفتاح دول العالم على بعضها و التحرير الإقتصادي. يهدف هذا الميحث إلى تشخيص الأزمة المالية العالمية من خلال إبراز أسباب حدوثها و معرفة مختلف آثارها على النظام الإقتصادي العالمي ، و في الأخير تحديد التدابير و المبادرات المطروحة لمواجهة الإنعكاسات الناجمة عن هذه الأزمة وطرق علاجها.

المطلب الاول : اسباب الازمات المالية والمصرفية

تكمن أسباب الأزمات المالية في :

أولاً : الركود الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية :

شهد الاقتصاد الأمريكي ركودا ملحوظا في عام 2008 ، ويمكن الاستدلال على ذلك بمؤشرات من السوق المالي، فقد هبط مؤشر داو جونز (Daw Jonze) الصناعي لأسهم الشركات الأمريكية الكبرى بمقدار 679 نقطة، وانخفض مؤشر ستاندارد أند بور

(S&P) 75 نقطة، وانخفض مؤشر ناسداك(NASDAQ) 95.2 نقطة ومن مؤشرات السوق الحقيقي الدالة على الركود زيادة عجز الموازنة بمقدار 455 مليار دولار، والذي بلغت نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي بـ 3.2 %، كما وصل إجمالي النفقات العامة إلى 2.98 تريليون دولار، بارتفاع بلغت نسبته 9.1% عن سنة 2007، وهي أعلى نسبة ارتفاع منذ عام 1990م. ومن جانب آخر انخفض متوسط سعر المنازل في أميركا بنسبة 9.5% وهو أكبر

انخفاض منذ عام1999 [1] ، وفي الواقع إن الاقتصاد الأمريكي هو السبب الأساسي وراء الأزمة المالية، ووراء انتقالها إلى البلدان الأخرى؛ والسبب في ذلك أن الولايات المتحدة الأمريكية هي أكبر بلد مستورد في العالم، بالتالي فإن ظهور الركود الاقتصادي فيها سينعكس على صادرات دول العالم الأخرى، ناهيك عن التقلبات الواضحة في سعر صرف الدولار مقابل العملات الرئيسة الأخرى، وعن العولمة الاقتصادية التي جعلت دول العالم سريعة التأثر بما يحدث في الولايات المتحدة الأمريكية. [2]

ثانياً: قروض الرهن العقاري:

نتيجة لتخفيض سعر الفائدة الأمريكي تشجعت العديد من المصارف على منح قروض لشراء المساكن بفائدة متدنية وصلت إلى 5%، فانكب المستهلكون على شراء البيوت في مختلف أنحاء أمريكا، ونتيجة توفر السيولة لدى المصارف والفائض النقدي بسبب السياسة التوسعية والقدرة على خلق النقود تشجعت المصارف على إعطاء المزيد من القروض العقارية، مما أدى إلى زيادة غير مسبوقة في أسعار العقارات، فأصبح المنزل الذي كان سعره 150 ألف دولار مثلا يساوي 300 ألف دولار، بالاضافة الى أن ازدهار سوق العقارات قد أدى إلى ارتفاع حجم التمويل العقاري، الأمر الذي مثّل ضغطاً إضافياً في الطلب على العقارات بسبب وفرة التمويل وشروطه الميسرة، ومن جانب آخر قامت المؤسسات المالية التي أخذت هذه العقود الائتمانية بطرح هذه القروض كسندات استثمارية مما أدى إلى وجود سوق ثانوية مهمتها التجارة في هذه القروض وبيعها لعدة مرات، والنتيجة أن الفجوة بين الأسعار الحقيقية والأسعار السوقية قد اتسعت إلى حد كبير. وحينما يرتفع ثمن العقار المرهون يحاول صاحب العقار الحصول على قرض جديد، وذلك مقابل رهن عقاري* جديد من الدرجة الثانية (الرهون الأقل جودة– sub prime) أي أنها أكثر خطورة في حال انخفاض ثمن العقار

---

[1] النجار إبراهيم، **الأزمة المالية وإصلاح النظام المالي العالمي، الإسكندرية**، الدار الجامعية، 2009م، ص 72–73.

[2] http://www.al-raeed.net/raeedmag/preview.php?id=1283 consulté le 18-03-2015.

* الرهن العقاري هو قرض يمكن المقترض سواء كان فرداً أو مؤسسة من أن يقترض أموالا ليشتري منزلاً أو أي عقار آخر، وتكون ملكيته لهذا العقار ضماناً للقرض.

والواقع أن حجم القروض كان يعطى أولوية على نوع القروض وحتى يطمئن المستثمر قامت هذه الشركات بالتأمين على القروض والسندات في حالة التعثر وعدم السداد، ويتكرر السيناريو والنتيجة المتوقعة والمحتملة أن المدين الأول قد يعجز عن السداد فيضطر إلى بيع العقار. ونتيجة تخلف كثير من المدينين عن السداد أصيب العديد من المؤسسات المالية بالعسر المالي الحقيقي، كما أن السندات العقارية فقدت قيمتها السوقية، فضلا عن قيام العديد من مؤسسات القروض المالية بإعطاء قرض ثانوي على نفس البيت، وأصبح البيت الواحد إما مرهون لأكثر من جهة، أو عليه أكثر من رهن.[1]

ثالثاً: توريق (تصكيك) القروض العقارية:

التوريق عملية تحويل الموجودات غير السائلة إلى أوراق مالية قابلة للتداول[2]، وفيما يتعلق بالأزمة المالية العالمية فإنه يعني تحويل الديون (التي اقترضها الذين اشتروا المنازل) من المقرض الأساسي (البنك وغيره من المؤسسات المالية المانحة) إلى مقترضين آخرين وذلك في شكل أوراق مالية قابلة للتداول في أسواق المال[3] أن هذا الابتكار المالي الجديد يعد من الأسباب التي أدت إلى تفاقم و تدويل الأزمة المالية و يتمثل هذا الابتكار في تحويل القروض العقارية إلى مجموعة من السندات المرهونة بالعقار و بيعها لبنوك (Mortgage Collateralized Debt Obligation CDOs ,Backed Securities MBS) 2006 ثم تحويل من استثمار و مؤسسات مالية محلية أو أجنبية، حيث و خلال الفترة 2001%80 من القروض العقارية عالية المخاطر إلى سندات يتم تداولها في الأسواق

[1] Chapra, Umer : **The global financial crisis: can Islamic finance help?**,2009، consulté le 18-03-2015.

[2] سنقرط، سامر : **التوريق كأداة تمويل واستثمار**، مجلة المصارف في الأردن، عمان، المجلد21 العدد2، 2002، ص 35.

[3] بلوافي احمد **: أزمة عقار..أم أزمة نظام**، جدة، جامعة الملك عبد العزيز، مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، 2009، ص 262 – 263.

المالية و– 60% هذا يعني أن بنوك و مؤسسات مالية أخرى ستشارك في تحمل مخاطر هذه القروض التي منحت لأشخاص ذوي سجل ائتماني ضعيف أو غير معروف.[1]

رابعاً: ضعف رقابة السلطات النقدية:

لقد ساعد على ازدهار الابتكارات المالية السابقة مناخ السياسة النقدية المتساهل للاحتياطي الفدرالي الأمريكي و ضعف رقابته على المؤسسات المالية ، هذا الضعف أدى إلى عدم احترام الكثير من البنوك للاحتياط الائتماني الأدنى ، كم تم إدخال ما يعرف بقيود خارج الميزانية لتسجيل عمليات شراء الأصول المرتبطة بالتمويل العقاري و التي لم تكن تخضع للقيود الرقابية ، كذلك لجأت المؤسسات المالية للاقتراض قصير الأجل المرهون مثل اتفاقية إعادة الشراء ، كما تم تركيز و بإيعاز من الحكومة الأمريكية أصول التمويل العقاري في مؤسستي الإقراض العقاري" Fannie Mae" و " Freddie Mac لتمكين ذوي الدخول المتوسطة و المنخفضة الاستفادة من القروض " والعقارية حيث استحوذت هاتين الشركتين على ما يقارب 45 % من إجمالي القروض العقارية ، كما أنهما كانتا تدعمان ما يقارب 97 % من السندات المرتبطة بقروض الرهن العقاري.[2]

خامساً: استخدام المشتقات المالية:

المشتقات هي أدوات مالية استحدثت بغية التحوط [3] أولا والمضاربة على ارتفاع وانخفاض الأوراق المالية ثانيا، وهي تشمل: المستقبليات والخيارات والعقود الآجلة والمبادلات. وقد بلغ حجم عقود المشتقات على اختلاف أصنافها 25372 بليون دولار أمريكي في نهاية شهر 2009/6، وهي موزعة كالآتي: (2470 بليون دولار أمريكي عقود مشتقات العملات)، (15478 بليون دولار أمريكي عقود مشتقات سعر الفائدة)، (879 بليون دولار أمريكي عقود مشتقات الأسهم)(689 بليون دولار أمريكي عقود مشتقات السلع)، (5855 بليون دولار أمريكي عقود مشتقات أخرى)، أما المبلغ الإجمالي لجميع المشتقات غير المسددة يقدر الآن

---

[1] زكرياء بله باسي : **مداخلة تحت عنوان: الأزمة المالية العالمية و كيفية علاجها من منظور النظام الاقتصادي الغربي و الإسلامي**، مؤتمر كلية إدارة الأعمال جامعة الجنان ، طرابلس لبنان/13–14 مارس،2009، ص6.

[2] محمد إبراهيم السقا : **جذور الأزمة المالية العالمية** ، مجلة المصارف الكويتية ، فيفري 2009.

[3] http://www.swalif.net/softs/swalif12/softs244276، consulté le 22-04-2015.

من قبل بنك التسويات الدولي بمبلغ 600 تريليون، أي اكبر بعشر مرات من حجم الاقتصاد العالمي .[1]

المطلب الثاني : آثار الازمات المالية والمصرفية

تعتبر الأزمة المالية العالمية التي إندلعت في سبتمبر 2008 بالولايات المتحدة الأمريكية من أخطر الأزمات التي شهدها النظام الرأسمالي منذ أزمة 1929 ، و قد تفوقها في الحجم و في سرعة إنتقالها إلى مختلف دول العالم ، و ذلك بفضل العولمة ، و من خلال الروابط التجارية و الروابط بين الأسواق المالية في الولايات المتحدة الأمريكية و باقي دول العالم، و قد أثرت الأزمة المالية على كل منهما كالتالي:

أولا- آثار الأزمة الاقتصادية على الاقتصاد الأمريكي :

زادت هذه الأزمة معانات الاقتصاد الأمريكي و يمكن تلخيصها كما يلي [2]:

- تفاقم عجز الميزانية والذي وصل إلى ذروته في الربع الأول من سنة 2008 بما يعادل 2.9 من حجم الناتج المحلي الإجمالي؛
- ارتفاع حجم المديونية إلى 32 تريليون دولار أمريكي؛
- زيادة حدة تباطؤ معدلات النمو منذ شهر جانفي 2008؛
- ارتفاع معدلات التضخم و تجاوزت 4.5 % و ارتفاع معدل البطالة إلى 5.1 %
- حيث وصل عدد الذين فقدوا وظائهم منذ أزمة الرهن العقاري إلى غاية شهر ماي 2008 حوالي نصف مليون شخص؛
- زيادة حصص الأجانب في رأسمال الشركات و المصانع الأمريكية ، و ذلك بسبب تراجع أسعار أسهمها و انخفاض قيمة الدولار الأمريكي ، حيث بلغت قيمة هذه الزيادات حوالي 414 مليار دولار في نهابة الربع الأول من عام 2008 ، أي بزيادة قدرها 90 % مقارنة بنفس الفترة من عام 2007؛

[1] http://www.bis.org/statistics/dersta، consulté le 22-04-2015.

[2] إدارة البحوث و الدراسات الاقتصادية، مجلس الغرف السعودي، أكتوبر 2008 ، ص 4

– تراجع في تدفقات رؤوس الأموال إلى الولايات المتحدة الأمريكية بحوالي 50 % ، حيث أن هذه التدفقات أصبحت كافية فقط لسد العجز في الميزان التجاري الأمريكي؛

– انخفاض المؤشر العام لثقة المستهلكين إلى أدنى مستوى له منذ عام 1992 ،كما تراجع كل من مؤشر النشاط الصناعي في نيويورك و مؤشر الطلب على الاستهلاك إلى أدنى قيم لهما منذ أكتوبر 2001 ، و انخفاض أيضا في الطاقة الإنتاجية إلى أدنى مستوى له؛

– انخفاض قيمة الدولار الأمريكي مقابل العملات الرئيسية الأخرى في العالم ، حيث وصل الدولار إلى مستوى 100 ين ياباني و هو أدنى مستوى له منذ التسعينات ، كما تجاوزت قيمة اليورو حاجز الدولار و النصف منذ صدور اليورو؛

– إفلاس عدد من البنوك و المؤسسات المالية الأمريكية و تأميم و شراء البعض منها؛

– إضافة إلى ما سبق ذكره فقد قدرت إجمالي الخسائر التي أصابت الاقتصاد الأمريكي حسب صندوق النقد الدولي حوالي 945 مليار دولار ونشير هنا أن خطورة هذه الأزمة لا تكمن في حجم الخسائر و إنما الأخطر يكمن في نوعية هذه الأزمة الناجم عن تراجع الاستهلاك للفرد الأمريكي ، وليس عن ارتفاع أسعار الفائدة ، كما كان الأمر في الأزمات السابقة وهو ما زاد في عمر هذه الأزمة.

ثانياً– آثار الأزمة على الاقتصاد العالمي :

أكدت العديد من المؤسسات المالية الدولية و قي مقدمتها صندوق النقد الدولي أن الأزمة المالية التي مست الاقتصاد الأمريكي ستطول اقتصاد جميع دول العالم بنسب متفاوتة ، و لقد ظهرت تداعيات هذه الأزمة بوضوح خلال الربع الأخير من سنة 2008 ، و تمثلت أهم تداعيات الأزمة على الاقتصاد العالمي في ما يلي :[1]

– انخفاض معدلات النمو في الدول الصناعية من 1.4 % سنة 2008 إلى 0.3 % للسداسي الأول من سنة 2009؛

[1] فريد كورتل و كمال رزيق : مداخلة بعنوان: **الأزمة المالية، مفهومها، أسبابها و انعكاساتها على البلدان العربية**، المؤتمر العلمي الثالث لكلية العلوم الإدارية و المالية جامعة الإسراء، الأردن أفريل 2009 ص 4

– تراجع أسعار النفط لدول منظمة الدول المصدرة للبترول " أوبك" إلى ما دون 55 دولار للبرميل بالنسبة للدول الأوروبية فقد انخفضت أسعار العقارات فيها أيضا ، كما أطلقت العديد من الشركات الكبرى مثل " سمينز" و" مشيلان " إشارات تحذيرية من عن تأثير الأزمة الأمريكية عليها ، و تكبدت "BMW" الكثير من الشركات الأوروبية العاملة في الولايات المتحدة الأمريكية خسائر كبيرة ، مثل شركة لصناعة السيارات التي لحقت بها خسائر قدرت ب 236 مليون دولار، أما في الدول الأسيوية مثل الهند والصين ، فبرغم التفاؤل لدى بعض الشركات المتواجدة بهذه الدول من أن تأثير الأزمة سيكون ضئيلا ، إلا إن الواقع ينفي ذلك ، و تأثير الأزمة سيكون واضحا ، لا ننسى أن الصين تصدر ما نسبته 21 % من صادرتها الإجمالية نحو الولايات المتحدة الأمريكية، و فيما يخص اليابان فقد شهد تراجعا في النمو الاقتصادي و عدم استقرار في أسعار الأوراق المالية ، مما دفع بالبنك المركزي للإبقاء على سعر الفائدة في حدود 0.5 % ، كما تراجعت صادرات الشركات نتيجة انخفاض قيمة الدولار، وانخفض الإنتاج؛

– إفلاس الكثير من البنوك و المؤسسات العقارية و شركات التأمين ، و قد بلغ عدد البنوك المشطوبة ، و من المتوقع مع منتصف عام 2009 غلق ما يقارب 110 بنك بأصول تقدر بحوالي850 مليار دولار؛

– أدت هذه الأزمة إلى عدم الاستقرار و التذبذب في الأسواق المالية العالمية ، حيث تراجعت القيم السوقية لثمانية مؤسسات عالمية بحوالي 574 مليار دولار، مما دفع الكثير من المستثمرين عدم الرغبة في تحمل المخاطر العالية، و لتوضيح حجم الخسائر التي لحقت بالأسواق العالمية و حجم الإنخفاض الذي لحق بسوق الأوراق المالية، و أهم الأنشطة الإقتصادية المتأثرة ندرج الجدول التالي :

جدول رقم : (02) معدل الإنخفاض في قيمة الأوراق المالية و أكبر القطاعات المتضررة في أهم الدول سنة 2008

الدولة	معدل الانخفاض	أكبر القطاعات المتضررة
الولايات المتحدة	%36	قطاع البنوك والعقارات والسيارات
اليابان	%46	قطاع السيارات والصادرات
ألمانيا	%41	قطاع البنوك والسيارات والدولة الثانية في العالم التي واجهت ركوداً اقتصادياً
بريطانيا	%34	قطاع البنوك والعقارات وأول دولة في العالم تواجه ركوداً
كندا	%34	العقارات وهي دولة الصناعية حققت نمواً أثناء الأزمة
فرنسا	%42	قطاع البنوك والسيارات
الصين	%50	النشاط الصناعي، واضطرت الدولة الى الاعلان عنه بعد تكتم الانخفاض الصادرات
الهند	%50	النشاط الصناعي ، رغم أنها إستمرت في تحقيق معدلات نمو و لكن دون 7 %
إيطاليا	%49	قطاع الطيران
المكسيك	%33	قطاع البترول
روسيا	%66	قطاع البترول
اندنوسيا	%50	قطاع الأخشاب وتراجع معدلات النمو من 10 الى 6 %
كوريا الجنوبية	%42	قطاع التصدير
تركيا	%53	وهي نسبة عالية في ضوء تواضع دور البورصة بها.
السعودية	%40	قطاع البترول
جنوب افريقيا	%36	وهي نسبة عالية في ضوء تواضع دور البورصة بها
استراليا	%42	قطاع الزراعة
البرازيل	%44	قطاعات المعادن والأخشاب والسيارات
الأرجنتين	%65	بسبب عدم تعافي اقتصادها بالكامل من أزمة 2001

المصدر : ابراهيم العزيز النجار، **الأزمة المالية و اصلاح النظام المالي**، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2009، ص75.

المطلب الثالث : طرق علاج الازمات المالية والمصرفية.

لقد ترتب على الازمة المالية العالمية ندرة واسعة في السيولة النقدية بالاسواق العالمية وفقدان الثقة بين المؤسسات المالية، بالاضافة الى انخفاض الطلب العالمي والركود الاقتصادي، ولمواجة هذا الوضع تم اتخاذ الاجراءات والتدابير التالية: [1]

– قيام العديد من الدول بشراء الأصول المتعلقة بقروض العقارات من البنوك وشركات التمويل (أمريكا قدمت حوالي 700 مليار دولار)؛

– تقديم ضمانات للودائع لدى الجهاز المصرفي من قبل الحكومات؛

– خفض معدلات الفائدة (بنك الاحتياطي الفيدرالي ققام بخفض معدل الفائدة من حوالي 5.25% عام 2007 الى حوالي 2% بعد الأزمة) كما قام البنك المركزي الاوروبي بخفض سعر الفائدة من 4.25% الى 3.75 واتخذت كل من البنوك المركزية في كندا والمملكة المتحدة وسويسرا والسويد نف الاجراء بالتخفيض بمقدار نصف بالمئة؛

– قامت البنوك المركزية في مختلف انحاء العالم بضخ أموال في سوق المال، حيث قام البنك المركزي الأوروبي بضخ اكثر من 69 مليار أورو و 14.2 مليار دولار أمريكي من البنك المركزي الياباني، وكذلك قامت الحكومة البريطانية بدعم مبادرة الانعاش لسوق العقارات من الركود بتكلفة تصل الى نصف مليار جنيه استرليني؛

– ان قرار الحكومة الأمريكية تخصيص مبلغ 700 مليار دولار لضخها في القطاع المصرفي قد لا تغطي الديون المتعثرة سوى 6% منها وهي غير كافية لمعالجة الأزمة وهو ما يفسره هبوط مؤشرات البورصة؛

– دعوات التهدئة التي قدمها بعض وزراء المالية؛

– بعض الدول حددت سقوف لقروض التمويل للمشروعات بنسب مختلفة حسب القطاع؛

– تخفيض ضرائب الفائدة على رأس المال الى 0.5%؛

– قيام الولايات المتحدة بتجميد الموازنة الفيديرالية أي عدم التوسع في الانفاق الحكومي؛

– انخفاض معدل الضريبة في الولايات النتحدة الى 10% لتشجيع الاستثمار؛

– الدعوة الى اصلاح آليات العمل في المؤسسات الخاصة بصندوق النقد الدولي والبنك

[1] مفتاح صالح، مرجع سابق، ص13–14.

الدولي بعد اصلاح أسس ومقومات انشائة للحد من الهيمنة الأمريكية عليه؛

– معالجة قضايا الرقابة المالية على المؤسسات المالية من خلال ادارة واشراف هيئات رقابية دولية مستقلة تتمتع بالشفافية التامة؛

– ايجاد ادارة أفضل للسيولة الدولية ووقف الاعتماد على عملة الدولار وذلك بالعتماد وحدة ومجموعة التدابير المتخذة لمواجهة الأزمة

حقوق السحب الخاصة لتكوين الاحتياطات الدولية. و الجدول ين التاليين يوضحان اجراءلت

جدول رقم (03) : تخفيض اسعار الفائدة ببعض الدول خلال الفترة

(من 1 سبتمبر الى 4 ديسمبر 2008)

الدولة	سعر الفائدة (1سبتمبر)	سعر الفائدة (4 ديسمبر)	نسبـة التخفيـض
الولايات المتحدة الأمريكية	%2.5	%1	%60
دول الاتحاد الأوروبي	%4.5	%2.5	%44.44
اليابان	0.5	%0.3	%40
بريطانيا	5	%2	%60
الصين	7.47	%5.58	%25.30
كوريا الجنوبية	5.25	%4	%23.80
سويسرا	2.75	%1	%63.63
السويد	4.5	%2	%55.56
نيوزيلندا	8.25	%5	%39.39
أستراليا	7.25	%4.25	%41.38

المصدر : ابراهيم عبد العزيز النجار ، الازمة المالية واصلاح النظام المالي العالمي، الدار الجامعية،الاسكندرية،2009 ص 80.

جدول رقم (4) التدابير المعتمدة من طرف بعض الدول لمواجهة الأزمة

بعض الدول التي تخص تخفيض أسعار الفائدة

الدولـــــة	مبلغ الخطـــة	التدابيـــــر المعتمـــــدة
الولايات المتحدة الأمريكية	700 مليار دولار	– تقديم مساعدات للعائلات للتقليل من عدم القدرة على التسديد. – اعتماد سياسة نقدية مرنة بضخ السيولة والتأثير على معدل الفائدة. – التدخل من قبل الاحتياطي الفدرالي للقيام بدور مقرض الملاذ الأخير، ومن الخزانة الأمريكية للقيام بدور المشتري و الأخير. – تخفيض الضرائب على الشركات والطبقات المتوسطة وضمان الدولة لودائع زبائن البنوك.
بريطانيا	640 مليار أورو	– صندوق اعادة رسملة البتوك الى غاية 47 مليار أورو، ويمكن للدولة أن تملك الى غاية 60% من رأس مال البنك. – ضمان القروض ما بين البنوك بـ 321 مليار أورو. – سيولة بمبلغ 256 مليار أورو.
ألمانيا	480 مليار أورو	– صندوق اعادة رسملة البنوك الى غاية 80 مليار أورو. – ضمان القروض ما بين البنوك بمبلغ 400 أورو.
فرنسا	360 مليار اورو	– صندوق اعادة رسملة البنوك الى غاية 40 مليار أورو. – ضمان القروض ما بين البنوك بمبلغ 320 أورو.
هولندا	200 مليار أورو	– صندوق اعادة رسملة البنوك بـ20 مليار أورو يستخدم المبلغ أيضاً لضخ السيولة. – ضمان القروض بين البنوك بـ 180 مليار أورو.
اسبانيا	100 مليار أورو	ضمان القروض بين البنوك بـ 100 مليار أورو مع عدم وجود رسملة بنكية.
ايطاليا	100 مليار أورو	– تقوم الحكومة بانفاق ماهو ضروري لمساعدة بنوكها وضمان استقرار النظام المالي
البرتغال	20 مليار أورو	– ضمان القروض ما بين البنوك ويستخدم المبلغ لضخ السيولة.

المصدر : قدي عبد المجيد، الأزمة الاقتصادية العالمية وتداعياتها العالمية ، مجلة بحوث اقتصادية عربية ،العدد 46،تصدر عن الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية ، القاهرة ،2009،ص ص 15– 16.

خلاصة

تعرفنا في هذا الفصل على مفهوم الازمات المالية والمصرفية وجذورها واسبابها بحيث توصلنا الى ان الازمات المالية هي الحالة التي تصبح فيها البنوك في حالة اعسار مالي ومن اسبابها الركود الاقتصادي والافراط في منح قروض الرهن العقاري و وتطرقنا في هذا الفصل الى آثار الازمة على الاقتصاديات العالمية وسبل المواجهة لها، حيث ادت على الاقتصاد الامريكي الى تفاقم عجز الميزانية وارتفاع حجم المديونية اما الأثر على الاقتصاد العالمي فانخفضت معدلات النمو في الدول الصناعية وتراجع اسعار النفط للدول المصدرة للبترول ،وافلاس الكثير من البنوك والمؤسسات العقارية.ثم في الاخير تطرقنا لسبل المواجهة والعلاج للازمة ومن اهمها قيام العديد من الدول بشراء الاصول المتعلقة بقروض العقارات من البنوك ،ايضا تقديم ضمانات للودائع لدى الجهاز المصرفي من قبل الحكومات وقامت كل البنوك المركزية في مختلف انحاء العالم بضخ اموال في اسوق المال من كل هذا نكون قد الممنا بجميع جوانب الفصل .

الفصل الثالـث : دراسـة حالـة الحوكمـة ببنك الفلاحـة والتنميـة الريفيـة-BADR وكـالـة بـوسـعادة

تمهيد :

نحاول من هذا الفصل الوقوف على واقع الحوكمة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية –وكالة بوسعادة– التي هي في مرحلتها الأولية تطبيقا في الجزائر وذلك من الدراسة الميدانية التي أجريت بالوكالة والتي مكنتنا من معرفة مختلف طرق تطبيق الحوكمة في البنك والتي منها يتم إدارة البنك بطريقة جيدة لكون البنك مؤسسة مالية تقرض وتتلقى الودائع ومنه فهي تتعرض لمخاطر مالية يستوجب إدارتها لضمان الاستقرار في النشاط وقد اشتمل هذا الفصل على ثلاث مباحث كما يلي :

* المبحث الأول: نشأة بنك الفلاحة والتنمية الريفية ،أهدافه ووظائفه ومختلف هياكله التنظيمية .

* المبحث الثاني : خصص لمعرفة طرق تطبيق الحوكمة ببنك الفلاحة وذلك من خلال التعرف على أجهزة الرقابة بالبنك والشفافية والإفصاح في القوائم المالية والتي تعتبر من قواعد الحوكمة لتكون الرقابة فعالة

* المبحث الثالث علاج الأزمات المالية والمصرفية من خلال الحوكمة ومنه التعرف على مختلف نظم إدارة المخاطر ونظم الإنذار المبكر ومنه نتائج تطبيق الحوكمة عليها.

المبحث الأول : تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) :

بالنظر الى الأهمية الاستراتيجية للقطاع الفلاحي ضمن المسار التنموي وكذا الظروف الملحة للنهوض بهذا القطاع وتطويره، تم إنشاء مؤسسة مالية مختصة في تمويل القطاع الفلاحي (كان هذا في البداية) لتضاف إلى قائمة البنوك التي عملت الدولة على إرسائها منذ الاستقلال، وقد تمثلت هذه المؤسسة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية والذي يعد من أهم البنوك وأكثرها شيوعا وسنحاول في هذا المبحث التعرف أكثر عليه.

المطلب الأول: نشأة بنك الفلاحة والتنمية الريفية، أهدافه ووظائفه.

تم إنشاء بنك الفلاحة و التنمية لتحقيق مجموعة أهداف، والقيام بعدة وظائف ويستخدم في ذلك عدة موارد نتطرق لكل هذا كالتالي :

أولا – تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية :

تم انشاء بنك الفلاحة والتنمية الريفية في بداية نشاطه للمشاركة في تنمية القطاع الفلاحي وترقية النشاطات الفلاحية والصناعية الفلاحية، ونشاطات الصناعات التقليدية بموجب مرسوم رقم 106/82 المؤرخ في 17 جمادى الأول عام 1402هـ الموافق لـ13 مارس 1982، وفي إطار الإصلاحات الاقتصادية تحوّل بنك الفلاحة والتنمية الريفية بعد عام 1988 إلى شركة مساهمة ذات رأس مال قدره 2200 مليون دينار، مقسم إلى 2200 سهم ليرفع إلى 3300 مليون دينار في عام 1999 بواقع 3300 سهم، وبعد صدور قانون النقد والقرض في 14 أفريل 1990 أُلغي نظام التخصص للبنوك وأصبح كغيره من البنوك حيث يباشر مهامه المتمثلة في منح القروض وتشجيع عملية الادخار بالفائدة وبدون فائدة، مع وضع قواعد تحمي البنك وتجعل معاملاته مع زبائنه أقل مخاطرة، كل ذلك يدخل تحت سياسة البنك في التعامل مع العملاء ومدى تحقيق الاستراتيجية العامة له وحاليا يشق طريقه في سوق منافسة قوية بأكثر من 290 وكالة و41 مديرية جهوية وأكثر من 7000 إطار عبر الوطن ليحتل عام 2001 المرتبة الأولى في الجزائر والمرتبة 13 إفريقيا و663 عالميا وذلك حسب تقييم مجلة-BANKERS ALMANACH إصدار 2001. [1]

[1]– الموقع الإلكتروني الرسمي للفلاحة والتنمية الريفية Badr ، www.badr-bank.com ، تمت المعاينة بتاريخ : 2015/05/11 على الساعة : 45 : 12.

يُعد بنك الفلاحة والتنمية الريفية وسيلة من وسائل سياسة الحكومة التي كانت ترمي إلى المشاركة في تنمية القطاع الفلاحي وترقية العالم الريفي، حيث أوكلت لبنك الفلاحة والتنمية الريفية عملية التمويل والخاصة بإحتياجات كل من:[1]

- المؤسسات الفلاحية للقطاع الإنتاجي الإشتراكي؛
- مزارع الدولة ومزارع القطاع الخاص؛
- المجموعات التعاونية والمستفيدين الفرديين للثورة الزراعية؛
- تعاونيات الكروم والخمور و قطاع الصيد البحري؛
- الدواوين الفلاحية والمؤسسات الفلاحية.

ثانياً- أهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

يسعى بنك الفلاحة والتنمية الريفية لتحقيق الأهداف المتمثلة فيما يلي :[2]

- تطوير الجهود لتحقيق نتائج أكبر في تحصيل القروض وفي جذب موارد إضافية.
- تنفيذ جميع العمليات المصرفية والاعتمادات المالية على اختلاف أشكالها طبقا للقوانين والتنظيمات الجاري بها العمل؛
- تطوير الموارد وهذا بفتح الحسابات دون تحفظات أو حدود كبيرة؛
- تحسين نوعية وجودة الخدمات الموجودة وإنشاء خدمات جديدة؛
- تحسين العلاقات مع الزبائن والحصول على أكبر حصة من السوق المصرفي؛
- تطوير شبكاته ومعاملاته النقدية؛
- التقرّب أكثر من ذوي المهن الحرة، التجار والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- تسيير الموارد النقدية بالدينار والعملة الأجنبية بطرق ملائمة؛

[1]- المرسوم رقم 106/82 الصادر في الجريدة الرسمية، العدد رقم 11 بتاريخ : 1982/03/16.

[2]- مطويات تعريفية ببنك الفلاحة والتنمية الريفية وجدت على مستوى بنك بدر Badr وكالة بوسعادة.

- البقاء في اتصال مع التطور العالمي للتقنيات المرتبطة بالنشاط المصرفي.

ثالثا : وظائف بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

يحتّم الإطار الإقتصادي الجديد على بنك الفلاحة والتنمية الريفية أن يكتسب دورا أكثر ديناميكية وأكثر مسؤولية في تمويل الإقتصاد وجمع الموارد، وبذلك وجب عليه جعل عمليات تدخلاته تتسم بأكثر فعالية، ويشهد بنك الفلاحة والتنمية الريفية مرحلة تتسم بالضغوطات وكذا قيود المنافسة الناتجة عن وضعية الاقتصاد الحالية، وأمام كل هذه الأوضاع وجب عليه إعادة النظر في أساليب وتقنيات التسيير التي يتبعها، والعمل على ترقية نوعية خدماته من أجل إرضاء حاجات زبائنه، وفعلا فلقد لجأ بنك الفلاحة والتنمية الريفية مثل كل البنوك التجارية الجزائرية الأخرى إلى القيام بأعمال ونشاطات عديدة للوصول إلى تطبيق إستراتيجية تتمثل في جعله مؤسسة بنكية كبيرة تحظى بالاحترام من طرف المتعاملين الاقتصاديين والأفراد على حد سواء، وهذا قصد تدعيم مكانته ضمن الوسط المصرفي، وبالتالي فإن الوظائف المنوطة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية ترتكز حول عمليات المساهمة في تمويل خطط التنمية الاقتصادية عموما، وتمويل المشاريع الفلاحية خصوصا، وذلك بغرض تحقيق الاكتفاء الذاتي فيما يخص مشكل الغذاء على مستوى الوطن.[1]

رابعاً : موارد بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

تتكون موارد البنك الفلاحي حسب المادة 25 من المرسوم رقم 106/82 المؤرخ في مارس 1982 من:

- رأسماله الأساسي واحتياطاته.
- الودائع التي تمثل المصدر الرئيسي للموارد الخاصة بها منها: الودائع الجارية، ودائع تحت الطلب والودائع لأجل التي يتلقاها من الجمهور.
- الأموال المتوفرة التي تؤمنها عليها الهيئات العمومية التابعة للهياكل والأعمال الفلاحية والحرفية والزراعية والصناعية؛
- القروض إذ تعتبر اكبر الموارد ربحا واقلها سيولة بشكليها مقابل ضمان أو بدونه؛

[1]- مطويات تعريفية ببنك الفلاحة والتنمية الريفية وجدت على مستوى بنك BADR وكالة بوسعادة.

– التسبيقات التي تقدمها الخزينة لتمويل برامج التنمية تحصل عليها عند خصمها للأوراق المالية؛

– الميزانية المحددة من طرف المديرية العامة، وفي حالة عدم كفاية هذه الموارد فان البنك يلجأ إلى البنك المركزي، وأيضا إلى السوق النقدية كما يلجأ إلى الصناع والتجار للاقتراض.

المطلب الثاني :هياكل بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

أولا– الهيكل التنظيمي العام لبنك الفلاحة و التنمية الريفية -BADR .

إن بنك الفلاحة والتنمية الريفية بنك في إطار تغير مستمر، وآخر تنظيم عام عرفه البنك كان في مارس 2001 الذي يقسم البنك إلى ثمانية وظائف.

1. وظيفة الموارد، القروض والتحصيل: هي مكلفة بجمع الموارد ومنح القروض، متابعتهم، تحصيل و استرداد القروض، تحت إدارة مدير عام مساعد، يراقب خمس مدريات مركزية؛
2. وظيفة المعلوماتية والمحاسبة، الخزينة: مكلفة بتسيير شبكة الاستغلال، المحاسبة، تسيير رؤوس الأموال، والموارد؛
3. وظيفة الإدارة و الوسائل: مكلفة بالتسيير الإداري، وتقييم الأفراد والتكوين
4. وظيفة الدولية: مكلفة بالعمليات البنكية مع الخارج، تمويل التجارة الخارجية، هي تحت إدارة مدير فرعي، الذي لديه السلطة على ثلاث مدريات مركزية؛
5. وظيفة الاستغلال: هي مكلفة بالأساس من شبكة تتكون من وكالات، وكالات فرعية ومركزية؛
6. وظيفة المراقبة: هي متصلة مباشرة بالرئيس المدير العام، متكونة من مفتش عام، ومديرية المراجعة الداخلية؛
7. وظيفة الاتصال: مكلفة بقسم الاتصال وهي متصلة بالمدير العام؛
8. وظيفة الإدارة : تضم مجموع مسيري البنك، حيث تدير مختلف المسؤوليات في مختلف المستويات، بالإضافة إلى إدارة المشاورات لمعالجة أكبر ورشات البنك، الرئيس المدير العام يشرف على لجان والسكرتاريات المديريات.

إن البنك من خلال تنظيمه الهيكلي يتوافق مع الإدارة الحديثة، وهذا ما يسمح له بتفعيل والحفاظ ورفع الكفاءات كل فرد، وهذا في خدمة العصرنة ودفع البنك نحو الأفاق الجديدة.

الشكل رقم(03):الهيكل التنظيمي العام لبنك الفلاحة و التنمية الريفية- BADR.

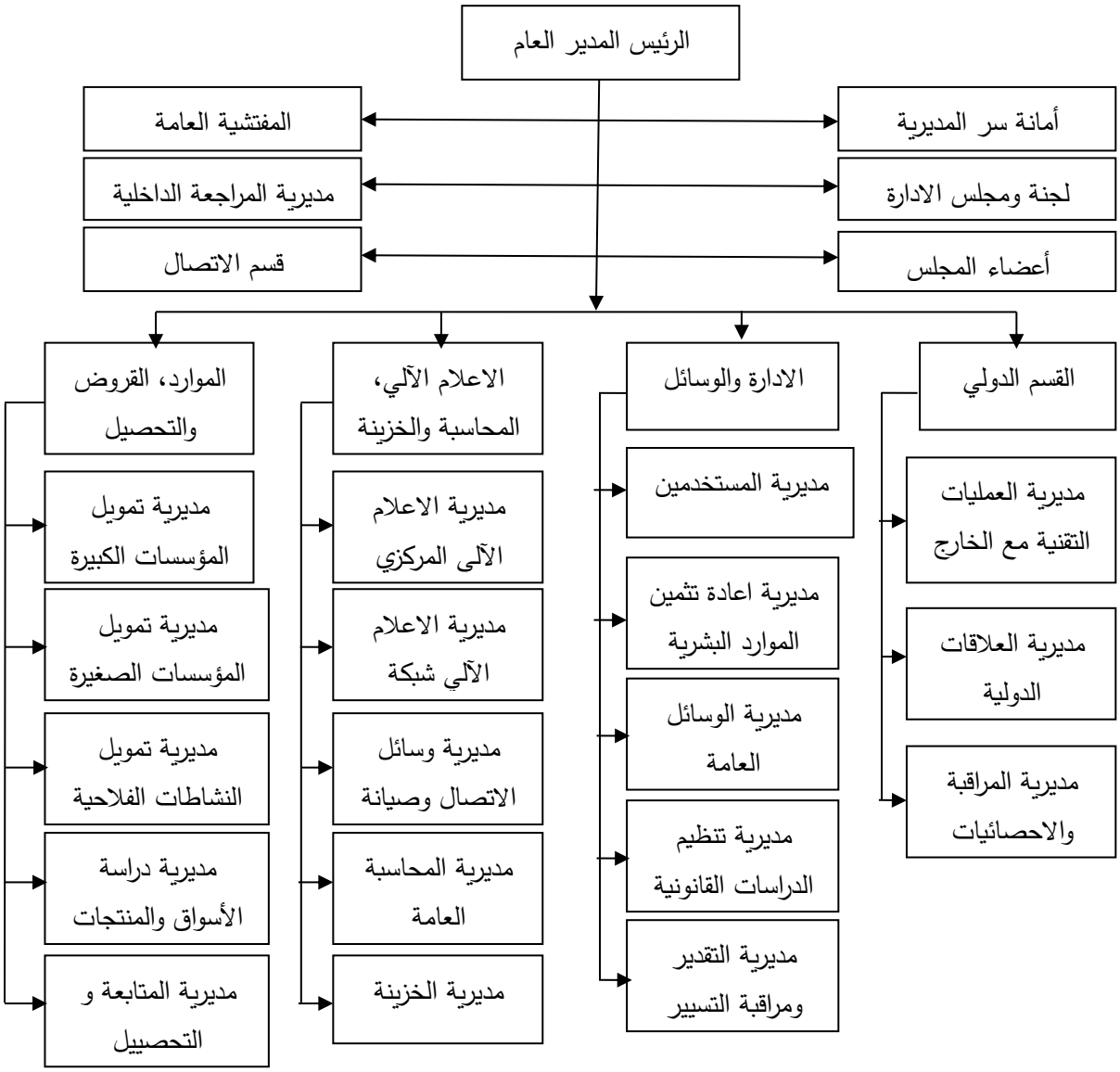

المصدر : وثائق مقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

وعليه يمكن أن يضم الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية ما يلي:

1- المديرية العامة:

- المفتشية العامة؛
- مديرية المراجعة الداخلية؛
- قسم الاتصال؛

2- الموارد والقروض، والتحصيل:

- مديرية تمويل المؤسسات الكبيرة؛
- مديرية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- مديرية تمويل النشاطات الفلاحية؛
- مديرية دراسات الأسواق والمنتجات؛
- مديرية المتابعة والتحصيل؛

3- الإعلام الآلي ، المحاسبة، الخزينة:

- مديرية الإعلام الآلي المركزي؛
- مديرية الإعلام الآلي شبكة الاستغلال؛
- مديرية وسائل الاتصال وصيانة الإعلام الآلي؛
- مديرية المحاسبة العامة؛
- مديرية الخزينة؛

4- الإدارة والوسائل:

- مديرية المستخدمين؛
- مديرية إعادة تثمين الموارد البشرية؛
- مديرية الوسائل العامة.
- مديرية تنظيم الدراسات القانونية والنزاعات؛
- مديرية التقدير ومراقبة التسيير ؛

5- القسم الدولي:

- مديرية العمليات التقنية مع الخارج؛
- مديرية العلاقات الدولية؛
- مديرية المراقبة والإحصائيات.

المطلب الثالث: تقديم وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية لمدينة بوسعادة

تأسست وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية في مدينة بوسعادة سنة 1982، وتتكون هذه الوكالة من المصالح حسب الشكل التالي:[1]

الشكل رقم (04): الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية -وكالة بوسعادة-

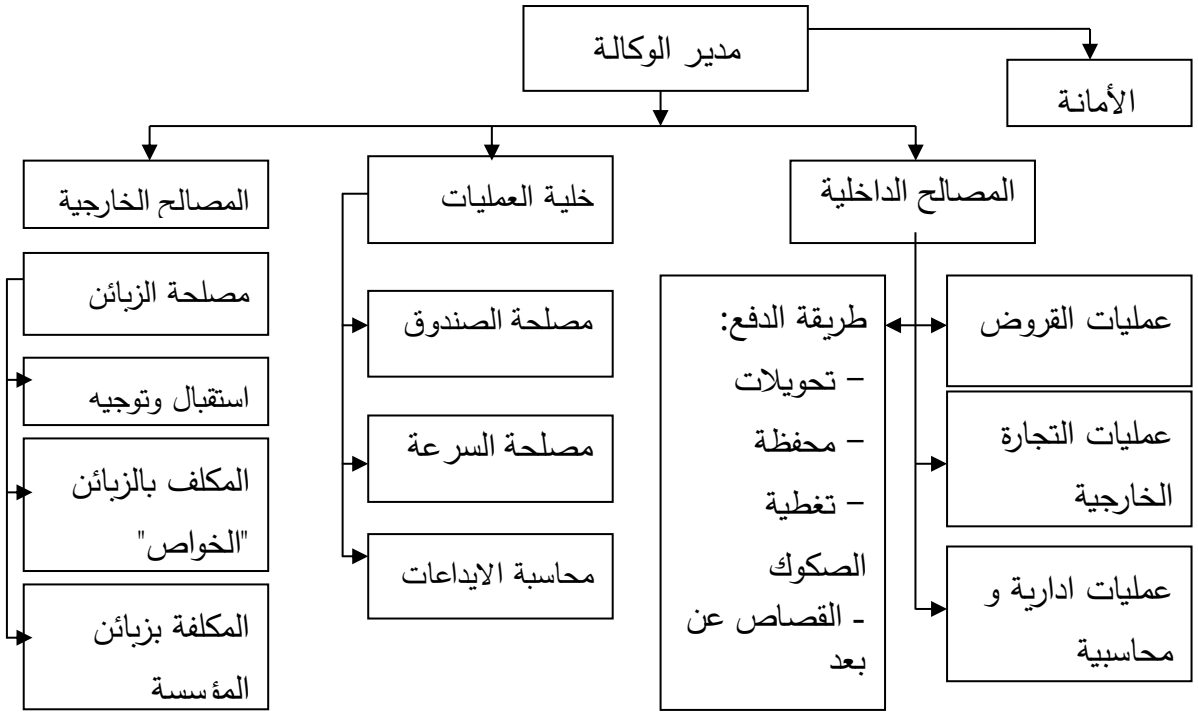

المصدر : وثيقة مقدمة من طرف بنك البدر.

[1] مقابلة أجريت مع مسؤول مصلحة منح القروض ببنك BADR وكالة بوسعادة وذلك بتاريخ: 2015/05/20.

1- المصالح الداخلية : وتضم كل من :

أ- عمليات القروض :

تعتبر من أهم وظائف البنك، حيث تقوم بتوظيف أموال البنك والمودعين وذلك بتقديم أنواع مختلفة من القروض الموجهة سواء (فلاحية، تجارية، صناعية) حيث تضم طرق الدفع :

- التحويلات: تقوم بالتحويل من حساب إلى آخر.
- المحفظة: تقوم بعمليات التأشير على الشيكات المضمونة التي يطلبها العملاء، سواء كان هذا الحساب في الوكالة أو خارجها. وتقوم بالتصديق على الصكوك، وتسليم الصكوك، وعمليات أخرى، وخاصة القصاص عن بعد.
- تغطية الصكوك.
- مصلحة المنازعات: تقوم هذه المصلحة بتسوية كل المسائل المتعلقة بالقضايا والمنازعات العالقة بين الوكالة والزبائن لدى المصالح القانونية المختصة في ذلك.
- مصلحة الأرشيف : تقوم هذه المصلحة بحفظ كل الوثائق والسجلات المتعلقة بالعمليات التي تقوم بها مختلف مصالح الوكالة، مثل الشيكات وأوامر التحويل وكذا طلبات الاقتراض التي يتقدم بها العملاء وذلك لمدة 10 سنوات على مستوى الوكالة، ليتم ترحيلها بعد ذلك إلى المديرية الجهوية للأرشيف.

ب- عمليات التجارة الخارجية:

تقوم هذه المصلحة بتنفيذ عمليات الاستيراد والتصدير من الناحية المالية وكذا التعامل بالعملة الصعبة سواء في صورتها النقدية أو في شكل تحويلات.

ج- عمليات إدارية و محاسبية:

تقوم هذه المصلحة بمراجعة الدفاتر الخاصة بالعمليات اليومية والوثائق والشيكات، وكذا عمليات المراجعة الشهرية، وكذا عمليات الجرد السنوي.

2- خليـة العمليـات: وتضم على التوالي:

أ- مصلحة الصندوق:

تقوم هذه المصلحة بإتمام كل عمليات الإيداع والسحب النقدي للأموال.وينقسم الى صندوق

العملة الأجنبية وصندوق العملة الصعبة.

ب- مصلحة السرعة.

ج- محاسبة الدفع.

3- المصالح الخارجية : وتضم على التوالي:

أ- مصلحة الزبائن :

وتقوم بإستقبال والتعامل مع الزبائن مباشرة، وتشمل بدورها:

- استقبال وتوجيه
- المكلف بالزبائن " الخواص"
- المكلف بالزبائن" المؤسسة"

أما أهم الحسابات الموجودة في هذه الوكالة فهي:[1]

- الحساب التجاري الجاري أو حساب الفلاح : ويرمز له بالرمز 300.
- حساب الصك الموجه للموظفين وأصحاب المهن الحرة والجمعيات:
- ويرمز له بالرمز 200
- حساب التوفير والادخار بالفوائد: ويرمز له بالرمز 251
- حساب التوفير والادخار بدون فوائد: ويرمز له بالرمز 260
- حساب التوفير والادخار للأشبال: ويرمز له بالرمز 281
- حساب العملة الأجنبية (اليورو): ويرمز له بالرمز 201

المبحث الثاني : **طرق تطبيق الحوكمة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية**.

يعتمد بنك الفلاحة والتنمية الريفية في تطبيقه للحوكمة على مجموعة من الطرق التنظيمية تختص بتوجيه عمل البنك وهذه الطرق نتعرف عليها في هذا المبحث.

المطلب الاول: **الشفافية والافصاح**

يحتاج مستخدموا القوائم المالية للبنوك الى معلومات مناسبة يمكن الاعتماد عليها فضلا

[1]- دليل المراقبة والمحاسبة الموجود على مستوى بنك BADR وكالة بوسعادة.

عن قابليتها للمقارنة وذلك لكي تساعدهم في تقييم اداء البنك ومركزه المالي كما تكون مفيدة في اتخاذ القرارات وهنا يعرف الافصاح بانه عملية الكشف عن المعلومات الجوهرية المالية وغير المالية التي تهم اصحاب العلاقات والمصالح ويتم الافصاح على اساس دوري في فترات مالية محددة او بشكل فوري عند حدوث امر ما وذلك حتى تكون المعلومات متوفرة في نفس الوقت لكافة الاطراف المعنية وحتى لايقوم طرف باستغلال المعلومات قبل الاطراف الاخرى بحيث التزاما من البنك العمل في بيئة تتمتع بالشفافية وفقا لافضل قواعد الحوكمة ويتناول الافصاح مايلي:

1- ضمان الالتزام بالقوانين وكافة التعليمات الصادرة من البنك المركزي؛

2- التاكد من المعلومات المطلوب ارسالها الى الجهات الرقابية والجهات الاخرى المعنية على درجة كبيرة من الدقة والوضوح وضمان ارسالها في الوقت المحدد لها؛

3- تعزيز وترسيخ ثقافة قوية وسليمة للالتزام بالافصاح لكافة الموظفين المعنيين وضمان تطبيق هذه السياسة بنجاح؛

4- الافصاح وفقا للمعايير الدولية للتقارير المالية وتعليمات الجهات الرقابية؛

5- تخضع سياسة الافصاح والشفافية للمراجعة الدورية من قبل ادارة التدقيق الداخلي للتحقق من الالتزام بها وتشمل المعلومات التي يتم الافصاح عنها مايلي:

- الميزانية العمومية و قائمة الدخل ؛
- قائمة التدفقات النقدية؛
- قائمة التغير في حقوق المساهمين؛
- تقرير مجلس الادارة عن نتائج الاعمال؛
- تقريرالادارة التنفيذية حول اداء البنك وخططه المستقبلية؛
- خبرات ومؤهلات اعضاء مجلس الادارة والادارة التنفيذية؛
- ملخص لمهام ومسؤليات لجان مجلس الادارة وكبار اعضاء الادارة التنفيذية؛

– طبيعة وحجم المعاملات مع الاطراف ذات العلاقة مع المساهمين الرئيسيين في البنك.[1]

اساليب الافصاح والشفافية في التقارير:

توجد العديد من الاساليب التي يمكن استخدامها لغرض الافصاح عن المعلومات المالية وبيان اثر الاحداث الاقتصادية في القوائم المالية او الملحق حيث يتوقف استخدام اي من هذه الاساليب على طبيعة ونوعية ودرجة اهمية المعلومات .

و حتى لا تكون عملية الافصاح غير منظمة وعشوائية هناك مجموعة من الاساليب العامة للافصاح ،التي تتمتع بدرجة عالية من القبول والاتفاق وهي كالتالي:

1– اعداد القوائم المالية وترتيب بنودها :

ان جزء من الافصاح المحاسبي يتمثل في عرض القوائم المالية وترتيب مكوناتها وفق القواعد والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها ، لتسهل عملية قراءتها وامكانية مقارنتها من طرف المستخدمين واستخلاص المعلومات .

2– المصطلحات والعرض التفصيلي :

يمكن ان تؤدي العناوين الواضحة والاوصاف الملائمة لعناصر القوائم الى الفهم الجيد لها، كما يؤدي استخدام المصطلحات العامة الى التشويش وسوء الفهم ،وقد تكون المصطلحات الفنية مفيدة اذا انطوت على معاني دقيقة وكانت معرفة جيدا بصفة عامة.

3– الملاحظة الهامشية :

يتم استخدامها لتوضيح او تفسير او اضافة معلومات اقل اهمية ، والمتعلقة بعناصر القوائم المالية ،كالافصاح عن الاحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية، او الطرق والمبادئ المحاسبية المتبعة اضافة الى الافصاح عن الالتزامات المحتملة.

4– الملحـق :

ويشمل على قوائم اضافية ترفق مع القوائم الاصلية يتم من خلالها اعطاء تفاصيل عن بعض البنود الواردة بالقوائم المالية والتي تستوعبها الملاحظات الهامشية .

[1]- مقابلة مع رئيس مصلحة العمليات الادارية والمحاسبية.

5- شهادة المرجع :

تقدير المراجع الخارجي ليس معدا للافصاح ،ولكنه يؤدي دوره كطريقة للافصاح من خلال اعطاء راي محايد عن موضوعية وسلامة الارقام الظاهرة بالقوائم المالية ، وذلك بغرض تعزيز ثقة المستخدمين في المعلومات المنشورة.

ب-الشفافية في القوائم المالية :

الشفافية هي قيام البنك بتوفير المعلومات والبيانات المتعلقة بنشاطه ووضعها تحت تصرف المساهمين ، واصحاب الحصص، والمتعاملين واتاحة الفرصة لمن يريد الاطلاع عليها وعدم حجب المعلومات ماعدا تلك التي يكون من شانها الاضرار بمصالح البنك فيجوز الاحتفاظ بسريتها على ان تكون هذه المعلومات والبيانات معبرة عن المركز الحقيقي والواقعي وفي هذا المجال يجب التفرقة بين الافصاح والشفافية حيث ان الاخير اكثر عمومية اذ ان الشفافية ليست هدفا في حد ذاتها بل وسيلة لاظهار الاخطاء والاقتصاص من مرتكبيها ، لان هناك تكلفة تقترن بتوفير المعلومات الدقيقة .وهناك سعي نحو التوفيق في التكلفة المرتفعة لتجميع المعلومات وتحليلها واستخدامها ،وبين الحاجة للافصاح عن المعلومة لخدمة مصالح مختلف الاطراف. حيث كشفت الازمات والانحرافات الكبرى التي تحدث في البنوك الكبرى ،الحاجة الماسة الى تدعيم مفاهيم الافصاح والشفافية والمساءلة والنزاهة .[1]

[1] بناء على وثائق من مصلحة العمليات الادارية والمحاسبية.

الشكل رقم (05) : مراحل اعداد القوائم المالية

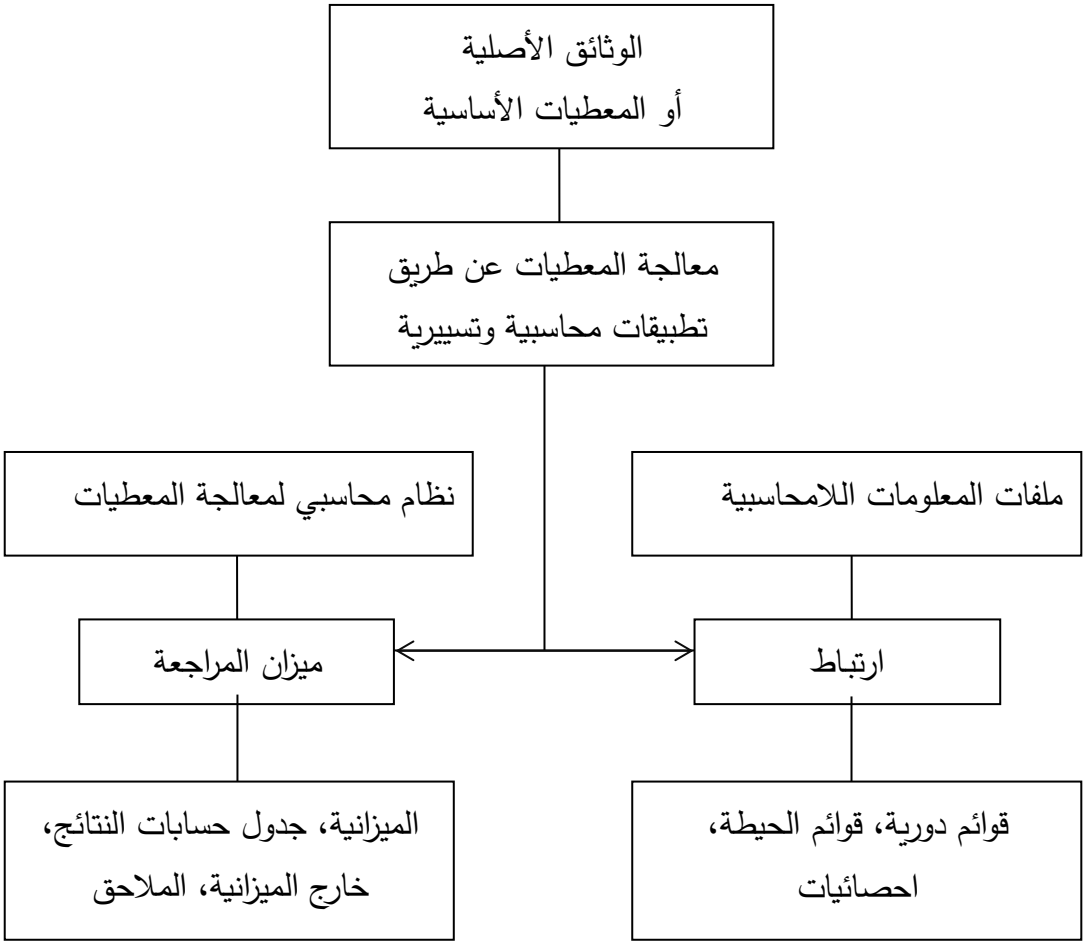

المصدر من اعداد الطالبة بناء على وثائق من البنك

المطلب الثاني: تطبيق الحوكمة عن طريق اجهزة الرقابة

الفرع الأول : الرقابة الدورية

تقوم بها المديرية الجهوية للاستغلال ،وهذا للقيام بالرقابة اللاحقة بقارنة الاداء الفعلي مع المخطط وتنقسم هذه الرقابة الدورية الى ثلاث رقابات هي : [1]

أولا – الرقابة الادارية والمحاسبية؛

ثانيا– الرقابة القانونية؛

ثالثا– الرقابة على التجارة الخارجية والقروض؛

[1] وثائق لدى المديرية الجهوية للايتغلال المكلفة بالرقابة على الوكالة " المسيلة ".

أولا- الرقابة الادارية والمحاسبية

تتم هذه الرقابة قبل بداية الوكالة في عملها اي قبل التاسعة صباحا وذلك لعدم ازعاج الزبائن وتتم على المصالح التالية :

1- فيما يخص الصندوق : يقوم المراقب بالتاكد من استقبال وارسال الاموال من طرف الوكالة للبنك المركزي، وهذا يحدث في كل صباح ولايجوز ان تتجاوز الاموال المكدسة الاحتياجات، يجب ان يتاكد المراقب من ان باب الخزينة له ارقام مشفرة ومفتاح.

أ- الموجودات بالدينار او بالعملات الصعبة :

يقوم المراقب بالمقارنة بين الموجودات الحقيقية في خزينة البنك مع دفتر اليومية ونظام الاعلام الالي، ويتاكد من وجود مراقب دائم للصندوق في الوكالة .

ب- فيما يخص النقود الفاسدة (مثلا الممزقة) :

- مراقبة حساب هذه النقود في دفتر اليومية ومطابقتها مع الموجودة حقيقة.
- تسجيل مبالغ هذه النقود الفاسدة .

2- في ما يخص حسابات الخزينة : وهذه الحسابات هي

- حساب البنك المركزي.
- حساب الخزينة العمومية.
- حساب البنوك الاخرى.

وتكون الرقابة هنا بمقارنة الارصدة (اي ما دخل وما خرج من هذه الحسابات)

أ- حساب الصكوك البريدية

وفيه يتاكد المراقب من مطابقة الارصدة الموجودة في حساب دفتر اليومية مع البيان الاخير لحساب الصكوك البريدية ،ومع نظام الاعلام الالي.

ب- الطوابع :

- طوابع بريدية للمراسلات: يجب الاطلاع على الموجودات من هذه الطوابع ومقارنتها مع الدفتر المدون فيه جميبع المعلومات عليها وأيضاً مطابقة مبالغ آخر مؤونة خاصة بهذه الطوابع.

– طوابع جبائية : ويتم فيه مقارنة المؤونة المخصصة لها في دفتر اليومية مع الموجودات فعلاً.

3– الشباك والمعاملات

مراقبة سير العمليات العامة المتمثلة في الايداع والسحب وايضا تحويل النقود من حساب الى حساب، مثل هل يقوم الموظفون بعملهم على اكمل وجه من حيث السرعة...الخ

4– العمليات المدرة للايراد

أ– عمليات الاوراق المالية :

مراقبة وضع الشيكات والاوراق المالية للتحصيل: و يتم مراقبة احترام الآجال المحددة للتحصيل بكل انواعه؛

ب– خصم الصكوك والاوراق المالية :

يجب ان لايتم خصم اكبر من السقف الموضوع له (خط الخصم) وايضا يجب تفقد الصكوك والاوراق المالية من ناحية الصلاحية.

ج– الصكوك المضمونة :

وهنا مراقبة مدة صلاحية الشيكات والمقدرة ب3 سنوات و20يوم.

د– صكوك وأوراق مالية غير قابلة للتسديد حاضراً :

وتكون المراقبة هنا في الاطلاع على الصكوك غير القابلة للتسديد هل تترك لأقل من ليلة لدى البنك.

5– حسابات ذات ارصدة غير عادية

يجب هنا مراقبة الحسابات التي تكون دائما مدينة او دائنة.

6– حسابات متنوعة

– يجب عدم استخدام هذه الحسابات من طرف الزبائن اكثر من مرتين في العام الواحد، ودور الرقابة هنا لمنع ذلك.

7– مراقبة الاعمال الادارية :

أ– يتاكد المراقب من مطابقة حسابات الوكالة انها تتماشى مع الحسابات المتحصل عليها من مديرية المحاسبة العامة لهذه الوكالة.

ب- مفاتيح المراقبة يجب ان يتاكد المراقب من وجود مفاتيح المراقبة على شكل رقمي او ابجدي لدى مدير البنك او نائبه.

ج- سجل الاقتراحات يجب على المراقب الاطلاع عليه وذلك لمعرفة التجاوزات في المعاملات من طرف موظفي البنك.

د- مراقبة الاجهزة الامنية في البنك مثل الابواب الحديدية الخارجية ،وجود صفارة الانذار..الخ.

هـ- تسيير الموارد البشرية (المستخدمين): يتاكد المراقب من وجود الهيكل التنظيمي للوكالة في لوحة الاعلانات لكي يعرف كل موظف عمله والاطلاع على سيرة وسلوك المستخدمين.

ثانيا- الرقابة القانونية

1- تقديم الاعتراضات :

عند تقديم اعتراض من العملاء في ما يخص مثلاً فقدان صكوك تخصه وهنا يقوم البنك باعطاء صكوك أخرى ولكن بعد تقديم طلب رسمي والرقابة تكمن هنا في أخذ العمولة من هذا العميل أم لا.

2- حجز اشياء المدين : تكون الرقابة للتاكد من توقيف الحساب وايضا اقتطاع عمولة بسبب هذا الامر الرقابة القضائية يقوم المراقب بالتاكد من اقفال حساب العملاء الذين لم يسددو مستحقات مصلحة الضرائب ،ولكن بعد التاكد من طلب المحضر القضائي بعد رفع دعوى منطرف مصلحة الضرائب .

3- في الرقابة القضائية :

يقوم المراقب من اقفال حساي العملاء الذين لم يسددوا مستحقات مصلحة الضرائب.

4- الوفيات :

والرقابة تخص حسابات العملاء المتوفين ،حيث يجب على الوكالة اقفال الحساب،حتى يتقدم الورثة بملف فيه عدد الورثة وتمكن الرقابة هنا في مراقبة اوراق الملف ،والتاكد من اقتطاع عمولة لقاء هذه الخدمات.

ثالثا- الرقابة على التجارة الخارجية والقروض

1- الرقابة على عمليات التجارة الخارجية :

أ- حق الصرف من اجل السفر والعلاج والمهمات بالخارج :

مثلا عندما يقوم زبون بتقديم جواز سفر فانه يستطيع ان يقوم باءجراء له عملية صرف واحدة وهنا تكمن الرقابة من طرف العون.

ب- الرقابة على وسائل تمويل التجارة الخارجية تكون الرقابة هنا بتاكد من ان الوكالة اقتطعت العمولة على عمليات الاستيراد والتصدير (الاعتماد والتحصيل المستندي)وتكون الرقابة على التحويل الحر من الداخل الى الخارج وهذا على اقتطاع العمولة.:

2- الرقابة على القروض(الالتزامات)

أ- تحليل الموارد- الاستخدامات : وتتم هذه الرقابة على اساس تقرير النشاط الخاص بالوكالة لمدة ثلاث سنوات متتالية وهنا يتاكد المراقب من ان الموارد تغطي الاستخدامات.

ب- الالتزامات السائرة : وسميت بهذا الاسم لانها دائما مدينة، مثال ذلك رقم الحساب 200-العمال،300 -التجار وتكون الرقابة لتاكد من انها مدينة دائما.

ج- القروض الممنوحة (قصيرة ومتوسطة وطويلة الاجل) :

تتم الرقابة هنا فيما يخص توظيف هذه القروض هل تم توظيفها في الامر الذي اقترضت من اجله،كما يجب ان يكون العميل قد قدم ضمانات جيدة عن تلك القروض.

د التسديدات : يقوم المراقب بمتابعة استهلاك القروض تسديد الاقساط في مواعيدها وبصفة عادية.

3- مستحقات غير مدفوعة : ويقوم المراقب بالاطلاع على النسبة التي استطاعت الوكالة تحصيلها من هذه المستحقات غير المدفوعة وفي الاخير تجدر الاشارة الى ان هذه الرقابة تدوم في الوكالة الواحدة من 8 الى 15 يوم وبعد الانتهاء يقوم المراقب بكتابة تقرير يذكر فيه ماسبق ويرسله الى المفتشية العامة لبنك الفلاحة ،وتقوم هي الاخرى بالرد على التقرير حيث ترسل الى المديرية الجهوية للاستغلال وما تفعله اتجاه الوكالات المراقبة ومن خلال هذا فالرقابة تمنع حدوث الخطا والتلاعب والاختلاس.[1]

الفرع الثاني: رقابة البنك المركزي :

[1] وثائق لدى المديرية الجهوية للاستغلال المكلفة بالرقابة على الوكالة (مسيلة)

وتتم رقابة البنك المركزي كالتالي [1]:

1- الرقابة من خلال التفتيش المباشر: من خلالها يقوم البنك المركزي بتكليف موظف أو أكثر من موظفيه بفحص دفاتر وسجلات أي بنك، وعلى الموظفين بهذا البنك أن يقدموا كل التسهيلات لموظفي البنك المركزي فيما يخص الدفاتر والحسابات والوثائق المطلوبة، ولتسهيل أداء لجان التفتيش التابعة للبنك المركزي تقوم بزيارات مفاجئة للبنوك للفحص والتأكد من صحة إجراءاتها المحاسبية والمالية والبنكية، ومدى التقيد بالقوانين والأنظمة والتعليمات التي اقرها البنك المركزي، وتلتزم هذه اللجان بإعداد تقرير مفصل حول الوضعية المالية للبنك.

2- الرقابة من خلال التقارير والكشوفات الدورية: تتم هذه الرقابة من خلال إرسال البنك لتقارير دورية، قد تكون يومية أو شهرية أو فصلية وفي بعض الأحيان سنوية للبنك المركزي أو في مواعيد يحددها بنفسه، وتتضمن معلومات وأرقام إحصائية ومحاسبية تعكس الأوضاع المالية للبنك وتعتبر هذه الطريقة فعالة في مراقبة البنوك، لأنها تزود البنك المركزي بمعلومات مستمرة عن البنك.

المطلب الثالث : تنظيم ومراجعة الحسابات

يمثل مخطط الحسابات المورد الاساسي لنظام المعلومات المحاسبية لانه يجسد العمليات التي يقوم بها البنك في شكل المادة الاولية للقوائم المالية بحيث يعبر عن كل عملية يقوم بها البنكفي شكل حسابات محاسبية .فهي تمثل المادة الاولية لاعداد القوائم المالية التي تعتبر الهدف الاساسي لكيان المخطط المحاسبي البنكي ،لهذه الاسباب ،فسوف نقتصر على دراسة المكون الرئيسي للمخطط المحاسبي البنكي الا وهو مخطط الحسابات ،والمنتوج المحاسبي الرئيسي للمخطط المحاسبي البنكي؛

اولا- خصائص مخطط الحسابات :

- ترقيم (ترميز) مخطط الحسابات :

يتكون رقم كل حساب من اعداد ذات دلالة ،بحيث ان كل عدد يشير الى صفة يتميز بها

[1] الأمر : 01-01 لسنة 2001 والأمر 03-11 لسنة 2003 – الجريدة الرسمية.

الحساب ،فمثلا العدد الاول ابتداء من اليسار يدل على المجموعة المحاسبية التي ينتمي اليها الحساب .بفضل هذه الصفة ،يصبح رقم الحساب مرجع نظري ومعلوماتي يسهل الكثير من الاستعمالات خاصة تلك المتعلقة بالفحص والرقابة على الحسابات.

- مضمون مخطط الحسابات :

يتكون مخطط الحسابات من 9 مجموعات وهي :

- المجموعة (1) عمليات الخزينة والعمليات مابين البنوك؛
- المجموعة (2) عمليات مع الزبائن؛
- المجموعة (3) حسابات محفظة السندات وحسابات التسوية؛
- المجموعة (4) القيم الثابتة؛
- المجموعة (5) الاموال الخاصة وما شاكلها؛
- المجموعة (7) النواتج (الايرادات) ؛
- المجموعة (8) النتائج؛
- المجموعة (9) حسابات خارج الميزانية.

ثانيا : القوائم المالية تتضمن محاسبة البنك نظامين وهما

1- النظام الداخلي :

ويتضمن مخطط الحسابات الداخلي ،الملفات المعلوماتية المتعلقة بمخطط الحسابات الداخلي، اجراءات التسجيل...الخ يتمتع البنك بحرية تامة في كيفية تنظيم نظامه الداخلي.

2- النظام الخارجي يتكون من :

-الحسابات السنوية القانونية وتتمثل في الميزانية البنكية ،خارج الميزانية ،جدول حسابات النتائج والملاحق.

- المستندات (القوائم) الدورية هي وثائق محضرة لصالح سلطات الوصاية، تتمثل هذه الوثائق في الحالات الدورية في" قوائم الحيطة" (Les états périodiques)
و" قوائم الاحصائيات" (Les états prudentiels).

1- الميزانية :

تعبر الميزانية عن الحالة المالية للبنك في زمن تخبر الميزانية عن ما للبنك (الاصول) وما

عليه(الخصوم)، فهي تعطي نظرة عن ذمة البنك.

2- جدول حسابات النتائج :

تسجل في جدول حسابات النتائج كل العمليات التي تزيد من ثروة البنك (الايرادات) والعمليات التي تنقص من ثروته (التكاليف).يمثل الفرق بين الايرادات والتكاليف نتيجة الدورة المالية وبالتالي يفسر جدول حسابات النتائج الانشطة التي قام بها البنك قصد فهم مكونات نتيجة الدورة المالية.

3- الملاحق :

تتواجد الملاحق مع القوائم المخصصة (Etats de synthese) ويمثل الملحق قائمة تتضمن التفسيرات الضرورية لفهم مدلولية القوائم الملخصة بتقديم بعض المعلومات الموجودة في هذه القوائم بشكل مفصل ،فغاية الملحق هي تسهيل تقييم المركز المالي للبنك واداءه.فيسمح الملحق بالاجابة على بعض التساؤلات التي يطرحها المحلل المالي ،تطور راس المال، عدد العمال، النتيجة، قدرة الوفاء بالديون ...الخ [1]

- **شروط اقامة ونشر الحسابات السنوية للبنك** :

و ينص القانون 92-09 الصادر بتاريخ 17 نوفمبر 1992 والخاص باقامة ونشر الحسابات السنوية للبنوك على مايلي :

- الحسابات السنوية الواجب نشرها مكونة اجباريا من الميزانية ،خارج الميزانية ،جدول حسابات النتائج والملاحق؛
- الحسابات السنوية يجب ان تقدم صورة صادقة عن المركز المالي واداء البنك؛
- الميزانية، خارج الميزانية ،جدول حسابات النتائج يجب ان تحضر وفق نموذج معين منصوص عليه؛
- يمكن تقسيم عناصر الميزانية ،خارج الميزانية وجدول حسابات النتائج الى اقسام فرعية اكثر تفصيلا لما هو مقترح في النماذج؛

[1] مقابلة مع رئيس مصلحة المحاسبة في بنك "Badr"

– يجب على البنوك ان تضم نظام فحصها للمعلومات وعملها المحاسبي، بحيث أن أرصدة الحسابات ترتبط بطريقة مباشرة أو بتجميع الأصناف الحسابات السنوية.[1]

المبحث الثالث: علاج الازمات المالية والمصرفية من خلال الحوكمة

بعد الاصلاحات التي عرفتها المنظومة المصرفية الجزائرية بوضع قانون النقد والقرض 10/90 تعرضت البنوك الجزائرية منها بنك الخليفة والبنك التجاري لذا تطلب الالتزام بمبادئ الحوكمة وذلك بوضع نظام لاجارة المخاطر ونظام للانذار المبكر للأزمات.

المطلب الاول : نظام الانذار المبكر

نظام الانذار المبكر يستهدف التعرف على المشكلات المستقبلية المحتملة في النظم المالية والبنوك الفردية وتجمع هذه النظم بين عناصر كمية واخرى نوعية ،ونميز بين اربع انواع من هذه النظم : [2]

1- النظم الاشرافية الخاصة باعطاء تقديرات للبنك ويتم ذلك نتيجة الفحص في الموقع؛

2- نظم تحليل النسب المالية والتي تقوم على مجموعة من المتغيرات؛

3.نظم التقييم الشامل لمخاطر البنك؛

4- النماذج الاحصائية التي تحاول اكتشاف المخاطر التي تؤدي الى ظروف مستقبلية معاكسة لما يرغبه البنك والجدول التالي يحدد بعض المؤشرات المستعملة في بناء نظم الانذار المبكر.

الجدول رقم (05) مؤشرات نظم الانذار المبكر :

[1] الأمر رقم 11/03 المؤرخ 25 أوت 2003 والمعدل الومتمم للقانون 10/90 المتعلق بالنقد والقرض

[2] مقابلة مع مدير وكالة بوسعادة- Badr السيد قسيمي الحساني شوقي يوم 2015/05/18. على الساعة 30: 10.

المؤشرات الاقتصادية الكلية	المؤشرات النوعية المصرفية
– معدل نمو الناتج المحلي الخام	– كفاية راس المال
– سعر الصرف الحقيقي	– السيولة
– سعر الفائدة الحقيقي	– العسر المالي
– الحساب الجاري	– الربحية او العائد
– الاحتياطات الدولية	– الديون المتعثرة ومخصصاتها
– اسعار الاسهم والسندات	– ودائع البنوك
– تدفقات راس المال الاجنبي وهيكله.	– نسبة القروض الى الودائع

المصدر : بادن عبد القادر، مرجع سابق، ص88.

تساعد نظم الانذار المبكر على :

1) التقييم المستمر لنظم المؤسسات المصرفية في شكل اطار او هيكل رسمي لتقييم؛

2) التعرف على البنوك او المواقع داخل البنك التي قد تكون فيها مشاكل او يحتمل وقوعها في المستقبل؛

3) المساعدة في تحديد اولويات الفحص ،والتقييم والتخصيص الامثل للموارد الاشرافية والتخطيط المسبق للفحص؛

4) توجيه الاهتمام والتوقيت السليم من قبل المشرفين على البنوك ومن الركائز الاساسية التي يقوم عليها نظم الانذار المبكر نذكر منها :

– حسن اختيار المتغيرات التي يقوم عليها التنبؤ؛

– توافر بيانات المداخلات بصفة موثوقة؛

– الحدود المتصلة بالقياس الكمي للعوامل الكيفية النوعية ذات الصلة بالبنك ولضمان نجاح هذه النظم في التنبؤ المبكر بالازمات المالية والمصرفية فانه ينصح بما يلي

– توفير نظام اتصالات جيد لجمع المعلومات واتاحتها في الوقت المناسب؛

- استخدام الاساليب الاحصائية والرياضية التي يمكن من خلال التنبؤ.

مؤشرات ومعايير نظام الانذار المبكر: وهي كالتالي : [1]

1- كفاية راس المال :

يعني الى اي مدى يستطيع البنك التغلب على الصدمات في ميزانيته، حيث يتوقع من البنك الاحتفاظ برأس مال مناسب مع طبيعة المخاطر ويتم تصنيف هذا المعيار على اساس :

- مستوى ونوعية راس المال والوضع المالي الكلي للبنك؛
- طبيعة واتجاه وحجم القروض المتعثرة؛
- مكونات ميزانية البنك مثل طبيعة وحجم الموجودات؛
- المخاطر المتعلقة بالنشاطات خارج الميزانية.

2- جودة الاصول :

تكون ملائة البنك في خطر عندما تضعف اصولها ،لذا يجب الاهتمام بنوعية الاصول المكتسبة، حيث تقييمها يعتمد على مايلي :

- كفاية معايير الضمانات وقوة ادارة القروض؛
- كفاية مخصصات الديون والاستثمارات؛
- كفاية نظم الرقابة الداخلية ونظم المعلومات؛
- مخاطر الاقراض الناجمة عن عمليات خارج الميزانية؛
- تركز التسهيلات؛
- سلامة السياسة الائتمانية والالتزام بها.

3- الادارة

هناك مقاييس تحدد مدى سلامة الادارة ومنها

- مستوى ونوعية ومعرفة الادارة بنشاطات البنك؛
- مقدرة مجلس الادارة والادارة ككل على التخطيط والتعامل مع المخاطر؛
- العلاقات والمعاملات بين المديرين وكبار المساهمين؛
- كفاية انظمة الضبط والرقابة الداخلية؛

[1] http://www.acc4arab.com/acc/showthread.php?t=49359#.VXNChc_tmko.consulté le 18-06-2015.

– دقة وتوقيت وفعالية انظمة المعلومات؛

– الالتزام بالقوانين والتعليمات.

4– الدخل

المقاييس المعتمد عليها لتقييم معيار الدخل لدينا :

– مستوى واتجاه ومدى استقرار الايرادات؛

– القدرة على تدعيم حسابات راس المال من خلال الارباح المحققة نوعية ومصادر الايرادات؛

– نسبة المصاريف الى الايرادات؛

– كفاية نظام الموازنة وعمليات التنبؤ.

5– السيولة

ينبغي ان تعطي مؤشرات السيولة موارد التمويل وتضع يدها على عدم التوافق في تواريخ الاستحقاق ويمكن قياس تلك المؤشرات من خلال :

- كفاية مصادر الاموال مقارنة مع الاحتياجات الحالية والمستقبلية؛

– اتجاه واستمرار تدفق الودائع؛

– درجة الاعتماد على مصادر الاموال قصيرة الاجل.

المطلب الثاني : نظام ادارة المخاطر

نظام ادارة المخاطر هو مجموعة المعايير والعمليات والادوات والمعلومات المعالجة ،التي تساعد على تطبيق ادارة فعالة للمخاطر التي يواجهها البنك حيث يتالف نظام ادارة المخاطر من جانب كمي واخر نوعي بالاضافة الى مرحلة موالية واساسية تتمثل في مرحلة تقييم ومراجعة دورية لهذا النظام.

الجانب الكمي : يحتوي على مجموعة من الادوات والتقنيات والنماذج الاحصائية المستخدمة للتعرف على بعض المخاطر وتحليلها مثل اللوغاريتميات، توزيع الاحتمالات القيمة الزمنية للنقود، المتوسط، الارتباط، الالتواء، اختبار الفرضيات، الخصائص الاحصائية.

الجانب النوعي : ويتمثل في الاجراءات والرقابات وكذلك الفحوصات التي تستخدم من اجل تحقيق ادارة فعالة للمخاطر ،كاختيار الادوات المناسبة–الأكثر فعالية وأقل تكلفة–لمعالجة

المخاطر وزيادة على هذا فان مكونات الجانب النوعي تقوم بتقديم الافتراضات الاولية عن ماهية المخاطر المعرض لها وانواعها .

1- التحكم في المخاطر يسمح للبنك بمعرفة المردودية الحقيقية للعمليات التي يقوم بها من قروض و غير ذلك، و آثار سياسته التسويقية، و تحليل نظام التسيير و القيادة، و هذا يكون عاتق الإدارة العليا و مجلس الإدارة الذي يسهر على خلق القيمة المضافة الدائم في اختيار الزبائن، الأسعار و نوعية الخدمات، تحديد مسؤوليات القطاعات العمل على كفاية رأس المال للمخاطر المحتملة...و الأمر التنظيمي 02/03 يحدد طبيعة المخاطر التي تواجهها البنوك والمؤسسات المالية والتي تتمثل :
المخاطر الائتمانية، مخاطر أسعار الفائدة، مخاطر السوق والمخاطر القانونية والقضائية ويحاول الامر التنظيمي وضع اجراءات رقابية من خلال وضع اليات تسيير فعالة وفقا للمعايير الدولية للتحكم في المخاطر وايجاد الاجراءات التصحيحية في اقرب الاجال وذلك من خلال :

- وضع نظام رقابة العمليات؛
- نظام رقابة الجراءات التسييرية؛
- تنظيم محاسبي فعال؛
- نظام معالجة المعلومات؛
- نظام قياس المخاطر والنتائج؛
- نظام الملاحظة والتحكم في المخاطر؛
- نظام المعلومات والوثائق.

2- تدعيم دور مجلس الادارة من خلال القوانين التي تسمح له بمعرفة :
- ادوات القيادة والتحكم في المخاطر؛
- مردودية العمليات البنكية ومنها القروض بشكل خاص؛
- المساهمة في وضع حدود للمخاطر؛
- توجيه وظائف الرقابة؛
- انشاء لجنة التفتيش وتوفير الوسائل اللازمة لمهامها؛

– وضع نظام لنقل المعلومات يتناسب مع حجم المؤسسة؛

– رد فعل المناسب في حالة وقوع الاخطاء او ضعف في جانب معين.

3– تطبيق مبدا الفصل بين الوظائف وتحديد المسؤليات؛

4– ايجاد الهيكل التنظيمي المناسب لذلك؛

5– المراجعة الدورية لنظام المعلومات لتحسينه وتطويره؛

6– ضمان امن النظام الالي لمعالجة العمليات وتخزينها؛

7– اعداد تقرير سنوي للسلطات النقدية فيما يخص الرقابة الداخلية ويتضمن:

– عمليات التفتيش المنجزة والنقائص الملاحظة والاجراءات التصحيحية المتخذة؛

– اهم التعديلات التي تمس الرقابة الداخلية؛

– ظروف تطبيق النشاطات والاجراءات الجديدة؛

– الرقابة الداخلية للفروع في الخارج؛

– التقديرات المستقبلية للرقابة الداخلية.

دور الاساليب المستخدمة في ادارة المخاطر الائتمانية للبنوك في الحد من الازمة

توافر مثل هذه النظم لادارة البنوك يحقق لها المزايا التالية :

– يساعدها على تقييم نوعية اصول محفظة القروض وبالتالي مستوى مخاطرتها؛

– يوفر لها اداة هامة وفعالة لوضع سياستها وتسعير القروض وذلك بربط معدلات الفائدة على القروض بدرجة مخاطرتها؛

– تساعد البنوك في تقرير حجم المخصصات المناسبة للقروض المتعثرة ؛

– المحافظة على الاصول الموجودة لحماية مصالح المودعين ،والدائنين والمستثمرين ؛

– احكام الرقابة والسيطرة على المخاطر في الانشطة او الاعمال التي ترتبط اصولها بها كالقروض والتسهيلات الائتمانية وغيرها من ادوات الاستثمار؛

– تحديد العلاج النوعي لكل نوع من انواع المخاطر وعلى جميع مستوياتها؛

– العمل على الحد من الخسائر وتقليصها الى ادنى حد ممكن وتامينها من خلال الرقابة الفورية او من خلال تحويلها الى جهات خارجية اذا ما انتهت الى ذلك ادارة البنك؛

– اعداد الدراسات قبل الخسائر او بعد حدوثها وذلك بغرض منع او تقليل الخسائر

المحتملة مع تحديد أية مخاطر يتعين السيطرة عليها واستخدام الادوات التي تمنع حدوثها؛
– حماية صورة البنك بتوفير الثقة المناسبة لدى المودعين الدائنين.[1]

المطلب الثالث : **الجهود المبذولة لتطبيق الحوكمة ونتائجها على بنك badr**

اولا: **الجهود المبذولة لتطبيق الحوكمة في البنك** :

اجتهدت السلطات الاشرافية الجزائرية في اطار تبني قواعد الحوكمة في البنوك بوضع عدة انظمة تساعد على تحقيق المبادئ التي جاءت بها الحوكمة البنكية وأول نظام هو نظام للرقابة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية الجزائرية من خلال النظام رقم 20–30 الصادر عن بنك الجزائر والمؤرخ في 14 نوفمبر 2002 ويتضمن قيام البنوك بممارسة الرقابة الداخلية لمختلف انشطتها وتشمل مايلي :[2]

1.**مراقبة العمليات والاجراءات الداخلية** :

والهدف من هذه العملية هو مراقبة مدى احترام الاحكام التشريعية والتنظيمية التي وضعها البنك المركزي عند ممارسة العمليات المصرفية ، ومدى التقيد بمعايير التسيير المحددة من الجهاز التنفيذي .

2.التنظيم المحاسبي ومعالجة المعلومات :

ينبغي على البنوك التاكد من مصداقية المعلومات ومناهج التقييم المحاسبية ونوعيتها وشموليتها والتركيز على توافر الشفافية والافصاح ونشر المعلومات بشكل منتظم.

وضع انظمة تقدير المخاطر والنتائج :

يتوجب على البنوك وضع انظمة لتقدير وتحليل المخاطر بحيث تتوافق هذه الانظمة مع حجم وطبيعة العمليات التي يقوم بها البنك حتى يتجنب كل المخاطر التي تواجهه (مخاطر القروض، مخاطر السيولة ومخاطر السوق..الخ)

[1] الامر : 03–11 المؤرخ في: 2003/08/26 المعدل والمتمم لقانون النقد والقرض وينص :الزام البنوك وضع نظام مراقبة وانشاء لجان خاصة بالمخاطر.

[2] جلسة مع مدير وكالة بوسعادة Bade السيد قسيمي الحساني شوقي يوم 2015/05/17.

4- وضع انظمة المراقبة والتحكم في المخاطر :

وذلك من خلال التاكد من متابعة ملفات التوطين المفتوحة ومراجعتها في الوقت المحدد ،وتوضيح مختلف العمليات قبل تقديم التقارير.

5- وضع نظام للاعلام والتوثيق :

هدفه تحقيق الشفافية في العمليات واعداد التقارير الخاصة بكل بنك مع نشرها وايصالها لاصحاب المصالح ،وتوثيق كل المعلومات لتسهيل الرجوع اليها.

كما قامت بوضع نظام مركزية المخاطر لتقليل التعرض للمخاطر وهو نظام للانذار المبكر للازمات التي يواجهها البنك في حالة عدم الامتثال لتعليمات بنك الجزائر، اضافة الى اقامة نظام لضمان الودائع المصرفية حيث تشارك فيه كل من البنوك التي تتواجد بالجزائر سواء التابعة للقطاع العام او القطاع الخاص والهدف منه سد حاجات المودعين في حالة عجز البنك عن الدفع لهم وذلك ما يساعد على الحفاظ على السلامة المالية للبنك.

لا يزال تطبيق الحوكمة في البنوك الجزائرية في مرحلته الاولية لانه هناك بعض اشارات عن بداية ادخال هذه المبادئ في البنوك الجزائرية وهي كالتالي :

- الكفاءة العلمية اصبحت عنصرا اساسيا يراعى له عند تعيين مسيري البنوك، وذلك لرفع أداء البنك.

- توسيع صلاحيات مجلس الادارة بالاضافة الى وضع النظم التي تحكم اعضاء مجلس الادارة.

- انشاء الهيئات الرقابية الخارجية كاللجنة المصرفية ومنحها صلاحيات كبيرة لمراقبة العمليات التي تقوم بها البنوك ووضع قانون النقد والقرض الذي ينص على الزامية وضع نظام رقابة داخلية وانشاء لجان خاصة بادارة المخاطر.

ثانيا : نتائج تطبيق الحوكمة على بنك الفلاحة

يؤدي تطبيق قواعد الحوكمة في البنك الى نتائج ايجابية وهي كالتالي :[1]

1- تعزيز ثقة المتعاملين في البنك :

فان تطبيق قواعد الحوكمة في البنك وخاصة مبدا الشفافية والافصاح يساعد على تعزيز ثقة المتعاملين في البنك لانهم يكونون على دراية بالوضعية المالية له فيكونون اكثر راحة في التعامل معه الامر الذي يساهم في تطوير مؤشرات البنك.

2- منع حدوث الازمات وتحسين سمعة البنك :

تطبيق بعض قواعد الحوكمة كالافصاح والشفافية في تعامل المقترضين يساعد على منع تعرض البنك للازمات اذ يقوم بالافصاح بكل انشطته وخدماته التي يقدمها للعملاء الامر الذي يساعد على تحسين سمعة البنك في :

3- منع سوء استغلال المناصب لمصالح شخصية :

تطبيق قاعدة المساءلة التي تقتضي بمحاسبة كبار المسؤلين عن الاعمال التي يقومون بها مما يمنعهم من استغلال المراكز التي يشغلونها بهدف تحقيق اهداف شخصية وتفضيل المصلحة العامة للبنك عن مصالحهم الشخصية.

4- المساعدة على تحمل المسؤلية :

الالتزام بتطبيق قواعد الحوكمة في البنك يجبر الموظفين على تحمل المسؤلية وحثهم على احترام القانون الداخلي للبنك والتعليمات الموجهة لهم.

5- تحسين ورفع مستوى أداء البنك :

احترام البنك لمعايير اختيار وتعيين الموظفين التي جاءت في اطار الحوكمة كالكفاءة والجدارة والخبرة يساهم بشكل كبير في تحسين اداء البنك ورفع مستواه كما يجنبه التعرض لمخاطر سوء التسيير او سوء استغلال موارد البنك.

6- الكشف عن الاخطاء تطبيق انظمة الرقابة الداخلية والدورية يساهم في كشف الاخطاء قبل تفاقمها كما يساعد على اتخاذ الاجراءات والتدابير لتجنبها.

[1] مقابلة مع مدير بنكBADR– بوسعادة السيد قسيمي الحساني شوقي يوم :2015/05/18

7- تحقيق المساواة : تطبيق قاعدة المسؤلية والمساءلة يساهم في تحقيق المساواة في التعامل مع كل العاملين داخل البنك الامر الذي يحفز العاملين على العمل بجدية ومنه تحسين اداء البنك.

8- كسب ميزة تنافسية : اي كسب عدد اكبر من المتعاملين كونهم ياخذون بهذه الميزة كمعيار مهم لاتخاذ قرار توظيف اموالهم في البنك أم لا.

9- تحسين ادارة البنك : تطبيق الحوكمة فيما يخص ادارة البنك تساعد المديرين واعضاء مجلس الادارة على تطوير استراتيجيات سليمة لتسيير وادارة شؤون البنك ومختلف عملياته.

10- تخفيض درجة المخاطر وتقليل التعثر : التزام البنك بتطبيق قواعد الحوكمة يعمل على تشجيع المتعاملين معه على تبني هذه القواعد مما يؤدي الى تخفيض درجة المخاطر عند التعامل مع البنك والتقليل من التعثر المصرفي.

11- تحسين كفاءة البنك : تساعد الحوكمة على تحسين كفاءة اداء البنك بشكل عام وذلك كونها تعمل على ربط اداء الموظفين والعاملين في البنك بنظام المكافات والحوافز مما يشجع الموظفين على العمل بكفاءة وبطريقة اكثر جدية مما يؤدي لرفع كفاءة البنك.

خلاصة

من خلال دراسة الحالة التي قمنا بها ببنك الفلاحة والتنمية الريفية –وكالة بوسعادة–والتي حاولنا من خلالها اسقاط الضوء على واقع الحوكمة بالبنك فتطرقنا لطرق تطبيقها والذي كان عن طريق الرقابة بمختلف انواعها حيث ان واقع الحوكمة في البنك كان في بداية مراحله وتعرضنا لدورها في علاج الازمات المالية والمصرفية بحيث توصلنا لما يلي :

– الالتزام بالشفافية والافصاح في اعداد القوائم المالية للبنك يساعد على تطبيق الرقابة وذلك كون القوائم تتبنى معلومات صحيحة عن البنك بدون غش اونقصان وذلك لتكون مختلف انواع الرقابة فعالة وهذه الرقابة ثلاث انواع منها الدورية الخارجية ومنها ما يقوم بها البنك المركزي كونه المسؤول عن البنوك والسياسات الائتمانية وتطبيق الحوكمة عليها

– وجود نظام لادارة المخاطر ونظام للانذار المبكر بالازمة المالية في البنك يجنبه التعرض للمخاطر فهي التعرف على المشكلات المستقبلية بواسطة ادوات احصائية وغيرها للتنبؤ بها ومحاولة ايجاد الحلول لها وعلاجها.

– في الاخير توصلنا الى ان بنك الفلاحة والتنمية الريفية –وكالة بوسعادة– يطبق مجموعة من مبادئ وقواعد الحوكمة حتى وهي في مراحلها الاولية تطبيقا في الجزائر ومن هذه المبادئ الشفافية والافصاح في القوائم المالية وتنظيم ومراجعة الحسابات والرقابة بكل انواعها الدورية (الخارجية) والرقابة الداخلية ورقابة البنك المركزي، فمن خلال تطبيق الحوكمة بالبنك تعزز ثقة المتعاملين معه وتمنع حدوث الازمات ومنه تحسين اداء البنك، لذا من المستحسن تبني قواعد الحوكمة في البنوك الجزائرية حتى تستطيع تحسين وتعزيز مكانتها في الاقتصاد العالمي.

خاتـــــمة

بعد التعرف على مفهوم الحوكمة المؤسسية واهم جوانبها نصل الى ان الحوكمة المصرفية نالت اهتماما كبيرا في الفترة التي اعقبت الازمات المالية الدولية التي هزت العديد من اقتصاديات الدول في النصف الثاني من التسعينيات ،وبعد القيام بدراسات والوقوف على على حقيقة تلك الازمات ومسبباتها ،تم التوصل الى نتيجة مفادها افتقار تلك الاقتصاديات وتلك المؤسسات الى انظمة حقيقية وبادئ الادارة المعاصرة التي تتطلب الشفافية في التعامل والاحترام الضروري لحقوق الآخرين واحساس المسؤلين والمديرين بمسؤولياتهم اتجاه المؤسسة ومختلف الاطراف ذوي العلاقة .

وعلى اثر ذلك سارعت الحكومات والمنظمات الدولية والهيئات المحلية الى اصدار مبادئ تعزز من تطبيق معايير الحوكمة الجيدة بالبنوك لتلافي حدوث الازمات والانهيارات الاخرى التي تضر كثير من الاطراف ، وذلك ماقامت به منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية باصدار مبادئ الحوكمة سنة 2004 وهي مبادئ عالمية وملائمة الانماط ونماذج الحوكمة في العالم ،حيث تم الاعتماد عليها عدد من الدول في العالم فالمبادئ التي جاءت بها الحوكمة جد متناسقة وملائمة كعلاج ووقاية من الازمات المالية الاخيرة ،حيث ان من بين مسببات تلك الازمات نجد نقص واضح في الشفافية والافصاح وضعف انظمة الرقابة الداخلية اضافة الى اهمال المسؤولين في الشركات لعنصر المسؤولية وضرورة ضمان وحماية حقوق الاخرين .هذه الاسباب عالجتها مواثيق ومبادئ الحوكمة التي تم اصدارها من طرف الدول والشركات لسد الثغرات السابقة ،حيث ان ذلك يعود بالفائدة والمصلحة على الشركات واصحاب المصالح وعلى الاقتصاد ككل.

تناولنا في هذه الدراسة التي تحمل عنوان "دور حوكمة النظام المصرفي في الحد من الازمات المالية والمصرفية" –دراسة ميدانية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية– وتحدثنا عن طرق تطبيق الحوكمة في البنك بحيث وجدنا بعد اسقاط الدراسة عليه ان الحوكمة في مراحلها الاولية تطبيقا في الجزائر وان البنك يطبق بعض قواعد ومبادئ الحوكمة المصرفية وهي كل من الرقابة بكل انواعها الدورية الخارجية والتي تقوم بها المديرية الجهوية للاستغلال والرقابة الداخلية ورقابة البنك المركزي كونه بنك البنوك والمسؤول عن السياسة النقدية في الدولة وتكون هذه الرقابة فعالة لما يلتزم البنك بمبدا الشفافية والافصاح

في قوائمه المالية والمراجعة الداخلية للحسابات لتكون جاهزة للرقابة ،ويتبع البنك في علاجه وتصديه للازمات المالية والمصرفية نظم للانذار المبكر بالازمات المالية ونظم الادارة المخاطر وتطرقنا ايضا للقوانين والجهود المبذولة لتبني الحوكمة ونتائجها الايجابية على البنك محل الدراسة.

- نتائج اختبار الفرضيات

من خلال الدراسة التي قمنا اقترحنا مجموعة فرضيات في الدراة النظرية والميدانية وتوصلنا الى النتائج التالية :

الفرضية الاولى : انعكاسات الازمات المالية على مختلف المؤسسات كان سبب لتبني مبادئ الحوكمة المؤسسية بحيث خلفت كل من الازمة الاسيوية وازمة 2008 عدة اثار على مختلف المؤسسات كشركة انرون وذلك لتميز الازمة بطابع العدوى من دولة لدولة.

الفرضية الثانية : تطبيق الحوكمة المؤسسية في البنوك يعمل على الرفع من كفاءتها ويجنبها الوقوع في الازمات .وهذا ما تطرقنا اليه في الفصل الثاني من خلال التعرف على اسباب الازمة والتي من اكثرها الفساد الاداري وغياب الشفافي والافصاح والحاجة لتطبيق الحوكمة للتوجيه الجيد اما الفصل الثالث اي الجانب الميداني فتعرفنا فيه عن اهم مزايا الحوكمة على البنوك للتصدي ومواجهة الازمات المالية.

الفرضية الثالثة : يلتزم البنك بتطبيق قواعد الحوكمة للحد من الازمات المالية ،وحسب الدراسة الميدانية التي قمنا بها وجدنا ان البنك محل الدراسة يطبق الحوكمة عن طريق الرقابة بانواعها الثلاث الدورية والداخلية ورقابة البنك المركزي ويطبق ايضا مهنة المراجعة الداخلية للحسابات وتنظيمها لتسهيل التطبيق السليم للحوكمة ،مع الزام البنك بوجود انظمة لادارة المخاطر وانظمة للانذار المبكر بالازمات المالية ومحاولة ايجاد الحلول وتفادي حدوثها بحيث نجد ان للحوكمة مزايا وايجابيات عديدة على البنك نلخصها كما يلي :

- الحد من انتشار الفساد الاداري والمالي
- التقليل من مخاطر سوء التسيير او الاستغلال الغير الكفئ للموارد
- منع حدوث الازمات بفرض وجود انظمة ادارة المخاطر داخل البنك

– تحسين اداء وسمعة البنك.

نتائج الدراسة

–نجاح الحوكمة في البنوك يتطلب تطبيق قواعدها بشكل سليم ،وهذا يعني رقابة البنك المركزي وادارة البنك المعني .

–تعني الحوكمة المؤسسية في القطاع المصرفي مراقبة الاداء من قبل مجلس الادارة العليا للبنك وحماية حقوق حملة الاسهم والمودعين بالاضافة الى الاهتمام بعلاقة هؤلاء بالفاعلين الخارجيين .

–اصبح تطبيق الحوكمة في البنوك ضرورة حتمية حتى تستطيع منافسة باقي البنوك وتحافظ على استمراريتها ومكانتها .

–الالتزام بمبدا الشفافية يساهم في التقليل من الازمات المصرفية وتحسين سمعة البنك .

–بعد تطبيق الحوكمة المؤسسية في البنوك امرا ضروريا لايجاد نظام رقابي محكم وموحد يمكن ان يساهم في تحسين اداء البنك من خلال عملية ادارة المخاطر وبتحديده للجهات وتوزيعه للمسؤوليات والصلاحيات بين مختلف الاطراف المشاركة للحد من هذه المخاطر

التوصيات :

– العمل على نشر مفهوم وثقافة الحوكمة لدى كافة الاطراف ذات العلاقة والجمهور .

–على البنوك الجزائرية توعية الموظفين بمفهوم الحوكمة وذلك بعقد مؤتمرات وندوات حول الموضوع .

–تطوير انظمة الرقابة الداخلية داخل المؤسسات الجزائرية بشكل يسمح بفرض الرقابة المتبادلة بحيث يصبح الكل يراقب وفي نفس الوقت .

–ضرورة اصدار دليل للحوكمة في البنوك الجزائرية.

آفاق الدراسة :

– خوصصة البنوك والحوكمة المؤسسية

– دور البنك المركزي في تعزيز مبادئ الحوكمة في البنوك

– اثر تطبيق الحوكمة على ربحية البنوك

– اهمية تطبيق المعايير الدولية للمراجعة في تعزيز الحوكمة المؤسسية.

ملخص الدراسة

ملخص الدراسة

تهدف هذه الدراسة الى ابراز دور حوكمة النظام المصرفي في الحد من الازمات المالية والمصرفية وتحليل مدى فعاليتها بسبب الانهيارات المالية التي حصلت في اقتصاديات الكثير من الدول الكبرى والفضائح المالية لكبرى الشركات العالمية وكذلك التحول لنظام السوق المفتوح، وقد زاد الاهتمام بالحوكمة المؤسسية خصوصا من قبل السلطات الاشرافية والرقابية والمنظمات الدولية والمصارف كونها المعرضة اكثر للمخاطر، فأصدرت كل من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ولجان الرقابة المصرفية اوراقا دولية تتضمن معايير تبني الحوكمة في كل من المؤسسات المالية والمصرفية لتصبح بعدها بمثابة قواعد دولية تعمل بها معظم الدول للحفاظ على سلامتها، تناولنا بالضبط في الدراسة التي قمنا بها اهم النقاط المتعلقة بالحوكمة بصفة عامة ثم الحوكمة المصرفية بصفة خاصة، وتطرقنا بشيئ من التفصيل فيما يخص الازمات المالية والمصرفية لمعرفة الاسباب والنتائج والسبل لمواجهتها ثم قمنا باسقاط دراستنا على الواقع بحيث قمنا بدراسة ميدانية و أبدت السلطات الاشرافية الجزائرية اهتمامها بمفهوم الحوكمة وتطبيق ظوابطها وقواعدها بحيث وضعت انظمة لادارة المخاطر وانظمة للانذار المبكر بالازمات المالية وتمتين اجهزة الرقابة والزام البنوك بمبدا الشفافية والافصاح كأحد ركائز الحوكمة ايضا والتي يساعد كل منها على توفير بيئة لتبني ظوابط الحوكمة المصرفية وتوصلنا الى ان الحوكمة في بداية مراحلها تطبيقا في الجزائر وليس تطبيق كلي كما ذكرنا سابقا التزام البنوك ببعض القواعد والضوابط فقط.

الكلمات المفتاحية : الحوكمة، النظام المصرفي، البنوك، الازمات المالية والمصرفية.

Abstract

This study aims to highlight the role of the banking system governance in the reduction of the financial and banking crises and analyze their effectiveness due to the financial collapse that occurred in the economies of many of the major financial scandals of major international companies as well as the transformation of the system open market, has increased interest in corporate governance, especially by supervisory authorities and regulatory, international organizations and banks being exposed more of the risks, issuing all of the Organization for Economic Cooperation and Development committees of banking supervision international papers include the adoption of governance in both the financial and banking institutions to become later as international rules operate most countries to maintain their integrity, we had exactly in the study that we have standards the most important points relating to governance in general, and banking governance in particular, and we discussed in some detail with respect to the financial and banking crises to know the causes, consequences and ways to deal with them then we have to drop our study on the ground so that we have a field study and the Algerian supervisory authorities expressed interest in the concept of governance and the application of controls and rules to put risk management systems and early warning systems of financial crises and strengthening control devices and oblige banks to the principle of transparency and disclosure as one of the pillars of governance which also helps each of them to provide for the adoption of controls banking governance environment and concluded that governance in the beginning stages of application in Algeria and not the application of a holistic As previously mentioned banks some commitment rules and regulations only.

Key words: corporate governance, the banking system, banks, financial and banking crises.

أولا :المراجع باللغة العربية

1-الكتب

1-أديب ديمتري، **دكتاتورية رأس المال**، الطبعة 01، سوريا، دار الثقافة و النشر،2002.

2-ابراهيم النجار، **الأزمة المالية وإصلاح النظام المالي العالمي**، الإسكندرية، الدار الجامعية، 2009.

3-بسام الحجار، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، 2003.

4-طارق عبد العال حماد، **حوكمة الشركات) شركات قطاع عام و خاص و مصارف : المفاهيم-المبادئ-التجارب-المتطلبات**، ط 2 الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر،2007.

5-طارق عبد العال حماد، **حوكمة الشركات والازمة المالية العالمية**،الدار الجامعية الاسكندرية ،مصر،2009.

6-يونس أحمد البطريق، **السياسات الدولية في المالية العامة**، الإسكندرية، الدار الجامعية، السنة غير مذكورة.

7-منير إبراهيم الهندي: **الأسواق المالية و أسواق رأس المال**. الإسكندرية، مكتبة دالتا للطباعة.

8-محمد مصطفى سليمان: **دور حوكمة الشركات في معالجة الفساد المالي و الإداري**، ط2، الدار الجامعية، مصر،2009 .

9-مروان عطون : **الأسواق النقدية و المالية (البورصات و مشكلاتها في العالم النقد و المال)**، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزء 2، 2000.

10- عبد النبي إسماعيل الطوخي، **التنبؤ المبكر بالأزمات المالية باستخدام المؤشرات المالية القائدة**، جامعة أسيوط، مصر، بدون تاريخ نشر.

11- عبد الحكيم مصطفى الشرقاوي، **العولمة المالية و إمكانات التحكم في عدوى الأزمات المالية**. الإسكندرية، دار الفكر الجامعي، 2005.

12- عبد القادر محمد عبد القادر عطية، السيدة مصطفى إبراهيم، إيمان محب ذكى ، **قضايا اقتصادية معاصرة**، الإسكندرية، الناشر قسم الاقتصاد ، 2005.

2- المذكرات والاطروحات :

1-ابراهيم اسحاق نسمان، **دور إدارات المراجعة الداخلية في تفعيل مبادئ الحوكمة: دراسة تطبيقية على قطاع المصارف العاملة في فلسطين**، رسالة ماجستير (غير منشورة)، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين ، 2009.

2-بادن عبد القادر، **دور حوكمة النظام المصرفي في الحد من الأزمات المالية و المصرفية بالإشارة إلى حالة الجزائر**، رسالة ماجستير (غير منشورة),جامعة حسيبة بن بوعلي, الشلف، الجزائر، 2007.

3-وليد أحمد صافي : سوق **الأوراق المالية و دورها في التنمية الاقتصادية – حالة تطبيقية سوق عمان المالي**، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 1997.

4-عفاف اسحاق أحمد أبوزر: **استراتيجية مقترحة لتحسين فاعلية الحاكمية المؤسسية في القطاع المصرفي الأردني**، أطروحة دكتوراء (غير منشورة)، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، عمان، الأردن.

5-العقون نادية، **تحرير حركة رؤوس الأموال و آثارها على ميزان المدفوعات- دراسة حالة الجزائر الفترة 1990- 2000**، رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2003- 2004.

6-رايس مبروك، **العولمة المالية و انعكاساتها على الجهاز المصرفي – دراسة حالة الجزائر**، رسالة ماجستير ، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2005.

3- **المجلات والدوريات :**

1-أحمد طلفاح : **الازمات المالية وازمات سعر الصرف واثارهما على التدفقات المالية**، المعهد الوطني للتخطيط ،الكويت،افريل،2005.

2-إدارة البحوث و الدراسات الاقتصادية، مجلس الغرف السعودي، أكتوبر 2008.

3-بن علي بلعزوز: **مداخل مبتكرة لحل مشاكل التعثر المصرفي : نظام حماية الودائع و الحوكمة**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف، الجزائر، العدد 05، جانفي 2008.

4-هيل عجمي جميل: **الأزمات المالية: مفهومها ومؤشرات وإمكانية التنبؤ في بلدان مختارة**، مجلة جامعة دمشق، العدد 1، المجلد 1، 2009.

5-مفتاح صالح : **الأزمة المالية العالمية**، أبحاث اقتصادية وادارية، العدد08، جامعة بسكرة، الجزائر،2010.

6-ج-أجيستن وآخرون، مجلة التمويل والتنمية، العدد سبتمبر 2004.

7-محمد إبراهيم السقا : **جذور الأزمة المالية العالمية**، مجلة المصارف الكويتية ، فيفري 2009.

8-النواس رافد عبيد، **أثر حوكمة المؤسسات على جودة أداء مراقب الحسابات- نموذج مقترح**، "مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، جامعة بغداد، الملجد رقم 14، العدد 50، 2000.

9-سنقرط سامر، **التوريق كأداة تمويل واستثمار**، مجلة المصارف في الأردن، عمان، المجلد21 العدد2، 2002.

10- قدي عبد المجيد : **الأزمة الاقتصادية العالمية وتداعياتها العالمية**، مجلة بحوث اقتصادية عربية تصدر عن الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، العدد 46، القاهرة ،2009.

4- الملتقيات والتظاهرات العلمية :

1-أحمد مخلوف، **الأزمة المالية العالمية واستشراف الحل باستخدام مبادئ الافصاح والشفافية وحوكمة المؤسسات من منظور اسلامي"**، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية العالمية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة سطيف، أكتوبر، 20-2006/21.

2-بتول محمد نوري، علي خلف سلمان، "**حوكمة المؤسسات ودورها في تخفيض مشاكل نظرية الوكالة**"، الملتقى الدولي، لإبداع والتغير التنظيمي في المنظمات الحديثة، جامعة البليدة، 19/18 ماي 2011.

3-بلعزوز بن علي، حبار عبد الرزاق، **الحوكمة في المؤسسات المالية والمصرفية : مدخل للوقاية من الأزمات المالية والمصرفية**، الملتقى الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولة والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف،الجزائر، 20-21 اكتوبر، 2009.

4-الداوي الشيخ، **مؤتمر الازمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور النظام الاقتصادي الغربي والاسلامي**، يومي 13-14 مارس 2009، جامعة الجنان، لبنان.

5-زكرياء بله باسي : **مداخلة تحت عنوان : الأزمة المالية العالمية و كيفية علاجها من منظور النظام الاقتصادي الغربي و الإسلامي**، مؤتمر كلية إدارة الأعمال جامعة الجنان، طرابلس لبنان/13-14 مارس،2009.

6-مصطفى حسن بسيوني السعدني، **الشفافية و الافصاح في إطار حوكمة الشركات،** ندوة حوكمة الشركات العامة و الخاصة من أجل الإصلاح الاقتصادي و الهيكلي، جمهورية مصر العربية سنة 2006.

7- محمد طارق يوسف : **حوكمة الشركات و التشريعات اللازمة لسلامة التطبيق،** ندوة حوكمة الشركات العامة و الخاصة من أجل الإصلاح الاقتصادي و الهيكلي، جمهورية مصر العربية، د س.

8- فريد كورتل و كمال رزيق : مداخلة بعنوان**: الأزمة المالية، مفهومها، أسبابها و انعكاساتها على البلدان العربية،** المؤتمر العلمي الثالث لكلية العلوم الإدارية و المالية جامعة الإسراء، الأردن أفريل 2009.

9- صديقي خضرة، **التأصيل النظري لماهية حوكمة المؤسسات والعوائد المحققة من جراء تبنيها،** المؤتمر الوطني الثاني حول متطلبات ارساء مبادئ الحوكمة في ادارة الميزانية العامة للدولة، جامعة البويرة، يومي 30-31 /2012/10

5- القوانين والنشريات :

1-الامر : 03-11 المؤرخ في: 08/26 /2003 المعدل والمتمم لقانون النقد والقرض وينص: الزام البنوك وضع نظام مراقبة وانشاء لجان خاصة بالمخاطر.

2-المرسوم رقم 106/82 الصادر في الجريدة الرسمية، العدد رقم 11 بتاريخ : 1982/03/16.

3-الأمر: 01-01 لسنة 2001 والأمر 03-11 لسنة 2003 – الجريدة الرسمية.

4-مطويات تعريفية ببنك الفلاحة والتنمية الريفية وجدت على مستوى بنك بدر Badr وكالة بوسعادة، الجزائر،2014.

6- مراجع من الانترنت :

1- عمر مشهور حديثة الحجازي: حوكمة الشركات في الأردن، ص20 ، بحث منشور في الموقع http://www.jcdr.com/pdf/hawkamat_alsherkat.pdf, consulté le 10-03-2015.

2- المعهد المصرفي المصري، **نظام الحوكمة في البنوك**، مفاهيم مالية ,العدد السادس، ص 01 منشور في الموقع :

http://www.ebi.gov.eg/downloads/Corporate%20Governance%20for%20Info%20Arabic%207.pdf,consulté le 25-03-2015.

3- حبار عبد الرزاق، **الالتزام بمتطلبات لجنة بازل كمدخل لإرساء الحوكمة في القطاع المصرفي العربي حالة دول شمال افريقيا**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، جامعة الشلف، الجزائر، العدد السابع، 2009. http://www.univ-chlef.dz/renaf/Articles_Renaf_N_07/Article_04.pdf: consulté le 25-03-2015.

4- عباس حميد التميمي: آليات الحوكمة و دورها في الحد من الفساد المالي و الإداري في الشركات المملوكة للدولة، بحث منشور في الموقع :

www.nazaha.iq/search_web/muhasbe/2.doc, consulté le 27-03-2015

5- ابراهيم اسحاق نسمان، **دور إدارات المراجعة الداخلية في تفعيل مبادئ الحوكمة: دراسة تطبيقية على قطاع المصارف العاملة في فلسطين**، رسالة ماجستير (غير منشورة)، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2009.

6 – http://www.kantakji.com/fiqh/Files/Manage/859.pdf; consulté le 26-03-2015.

ثانياً : المراجع باللغة الأجنبية

1- Cadbury Committee (1992)، **report of the committee on the Financial Aspects of Corporate Governance**، London ،Gee and Co Ltd، 01 December 1992. http://www.ecgi.org/codes/documents/cadbury.pdf, consulté le 10-03-2015.

2- Chapra, Umer, **The global financial crisis: can Islamic finance help?,** 2009. http://www.al-raeed.net/raeedmag/preview.php?id=1283 consulté le 18-03-2015.

3- Frédéric Georgel، **IT Gouvernance(management stratégique d'un système d'information)**، 2eme édition ،DUNOD، Paris ، 2006.

4- Grant Kirkpatrick، **The OECD principles as a reference point for good corporate governance** ،To a Regional Seminar on Corporate.

5- Governance for Banks in Asia, Hong Kong ، 19-20 June 2006. http://www.oecd.org/dataoecd/49/20/37178663.pdf, consulté le 10-03-2015.

6- Houssem rachidi، **la gouvernance bancair : un survey de litterature** ، University of Tunis ElManar، Tunisia.

ثالثاً : مواقع الانترنت

1- www.badr-bank.com

2- http://www.swalif.net/softs/swalif12/softs244276، consulté le 22-04-2015.

3- http://www.bis.org/statistics/dersta، consulté le 22-04-2015.

4- www.ar.wikipiedia.org. consulté le: 22/04/2015.

الملاحـــــق

C- TABLEAU DES COMPTES DE RESULTATS 2013
GROUPE REGIONAL D'EXPLOITATION M'SILA "017"
AGENCE LOCALE D'EXPLOITATION BOUSAADA "905"

TABLEAU DES COMPTES DE RESULTATS
ARRÊTE AU 30/09/2013

U : DA

	Réalisation au 31/12/2012 (a)	Objectif annuel 2013 (b)	Réalisation au 30/09/2013 (c)	Taux de réalisation (c/b)	ECART (c-a)	
					valeur	%
1. Produits d'exploitation Bancaire	18,497,447	41,155,606	16,220,742	39%	- 2,276,705	-6%
2. Charges d'exploitation Bancaire	5,560,708	6,168,162	3,994,432	65%	- 1,566,276	-25%
3. Produit Net abncaire	**12,936,739**	**34,987,444**	**12,226,310**	35%	- 710,429	-2%
4. Autres produits (+)	-	-	186,258	#DIV/0!	186,258	#DIV/0!
5. Charges Fonct de A.L.E (-)	35,070,468	32,860,025	22,085,932	67%	- 12,984,537	-40%
6. Résultat Brut d'exploitation	- **22,133,729**	**2,127,419**	- **9,673,363**	-455%	12,460,366	586%
7. Reprises de provisions (+)	29,805,752	12,800,000	2,558,984	20%	- 27,246,768	-213%
8. Dotations aux Provisions (-)	11,204,134	7,200,000	2,516,388	35%	- 8,687,746	-121%
9. Résultat d'exploitation	- **3,532,111**	**7,727,419**	- **9,630,768**	**-125%**	- **6,098,657**	**-79%**

FAIT A BOUSAADA LE : 02/04/2014

LE DIRECTEUR D'AGENCE

0

الملاحق

C- TABLEAU DES COMPTES DE RESULTATS 2012
GROUPE REGIONAL D'EXPLOITATION M'SILA "028"
AGENCE LOCALE D'EXPLOITATION BOU SAADA "905"

TABLEAU DES COMPTES DE RESULTATS
ARRETEE 31.03.2014

U : Millier de DA

	Réalisation au 31/12/2013 (a)	Objectif annuel 2014 (b)	Réalisation au 31/03/2014(c)	Taux de réalisation (c/b)	ECART (c-a)	
					valeur	%
1. Produits d'exploitation Bancaire	24,600,301	42,239,854	6,229,164	15%	- 18,371,137	-43%
2. Charges d'exploitation Bancaire	5,436,535	6,238,727	1,437,027	23%	- 3,999,508	-64%
3. Produit Net abncaire	**19,163,766**	**36,001,127**	**4,792,137**	13%	- 14,371,629	-40%
4. Autres produits (+)	-	-	21,060	#DIV/0!	21,060	#DIV/0!
5. Charges Fonct de A.L.E (-)	35,424,029	35,534,538	7,540,380	21%	- 27,883,649	-78%
6. Charges Fonct Du G.R.E (-)		-			-	
7. Résultat Brut d'exploitation	**- 16,260,263**	**466,589**	**- 2,727,183**	-584%	13,533,080	2900%
8. Reprises de provisions (+)	2,741,513	3,500,000	67,132	2%	- 2,674,381	-76%
9. Dotations aux Provisions (-)	8,113,169	4,000,000	36,738	1%	- 8,076,431	-202%
10. Résultat d'exploitation	**- 21,631,919**	**7,727,419**	**- 2,696,789**	**-35%**	**18,935,130**	**245%**

0

LE DIRECTEUR D'AGENCE

B- REPORTING SUIVI DES OBJECTIFS DE L'ACTIVITE 2013
GROUPE REGIONAL D'EXPLOITATION M'SILA "017"
AGENCE LOCALE D'EXPLOITATION BOUSAADA "905"

PERIODE 1er TRIMESTRE 2014

CREDIT PAR SIGNATURE

CREDIT PAR SIGNATURE	Montant Engagement au 31/12/2013 (a)	Objectif du Timestre (b)	Montant engagement au 31/03/2014 (c)	Taux de Réalisation de l'objectif (c/b)	ECART (c-a) En valeur	ECART (c-a) En (%)
Crédocs	-	-	-	0%	-	0%
Cautions et Avals	98,021,604	102,579,192	95,591,365	93.19%	- 2,430,239	-2%
TOTAL CREDITS/SIGNATURE	**98,021,604**	**102,579,192**	**95,591,365**	**93.19%**	- **2,430,239**	-2%

COLLECTE DES RESSOURCES/CLIENTELE

RESSOURCES	Réalisation au 31/12/2013 (a)	Objectif du Timestre (b)	Montant engagement au 31/03/2014 (c)	Taux de Réalisation de l'objectif (c/b)	ECART (c-a) En valeur	ECART (c-a) En (%)
Ressources à vue non rémunérées	853,644,353	1,002,433,878	956,911,949	95.46%	103,267,596	10%
Ressources à vue rémunérées (épargne)	232,379,409	230,828,189	232,139,842	100.57%	- 239,567	0%
Provisions pour Crédoc		-	-	#DIV/0!	-	#DIV/0!
Ress Rémunérées (à terme)		12,000,000		0.00%	-	0%
TOTAL RESSOURCES CLIENTEL	1,086,023,762	**1,245,262,067**	**1,189,051,791**	95.49%	**103,028,029**	8%

BANCARISATION

COMPTES ACTIFS	Nombre des comptes actifs au 31/12/2013 (a)	Nombre d'ouverture durant le trimestre (b)	Nombre de cloture durant le trimestre (c)	Objectif annuel (d)	Nombre de comptes actifs au 31/03/2014 (e)	Taux de réalisation (e/d)
Comptes Particuliers (chèque)	860	15	[redacted]		875	#DIV/0!
Comptes courants	1,266	192	88		1,370	#DIV/0!
Compte épargne (251+260)	2,859	13	14		2,858	#DIV/0!
Compte épargne (281)	75				75	#DIV/0!
Compte à Terme						#DIV/0!
TOTAL NOMBRE DE COMPTES	**5,060**	**220**	**102**	-	**5,178**	#DIV/0!

VENTE DE PRODUITS MONETIQUE

	Cartes commandées au 31/12/2013 (a)	Objectif de vente année 2014 (b)	Carte commandées au 31/03/2014 (c)	Taux de réalisation (c/b)
CARTES CIB / CBRI / GOLD	1334	[redacted]	108	#DIV/0!
CARTES TAWFIR	562	[redacted]	51	#DIV/0!
TOTAL CARTES COMMANDEES	1896		159	#DIV/0!

FAIT A BOUSAADA LE [illegible]

LE DIRECTEUR D'AGENCE

A- REPORTING SUIVI DES OBJECTIFS DE L'ACTIVITE 20[illegible]

GROUPE REGIONAL D'EXPLOITATION M'SILA "017"

AGENCE LOCALE D'EXPLOITATION BOUSAADA "905"

PERIODE 1er TRIMESTRE 2014

EMPLOI CLIENTELE

Crédits directs	Réalisation au 31/12/2013 (a)	Objectif du 1er trimestre 2014 (b)	Réalisation au 31/03/2014 (c)	Taux de Réalisation (%) (c/b)	ECART (c-a) En valeur	ECART (c-a) En (%)
I-CREDIT A COURT TERME	15,952,021	17,020,000	14,580,818	86%	- 1,371,203	-8%
DONT :						
Découvert	86,455	-	256,890	#DIV/0!	170,435	#DIV/0!
Crédit exploitation à CT (216)	-		-	#DIV/0!	-	#DIV/0!
Crédit PNDA en attente ASF (306)	-	-	-	#DIV/0!	-	#DIV/0!
CREDIT RFIG (310)	14,777,701	16,020,000	13,277,380	83%	- 1,500,321	-9%
CEAR + Prorog impayés	1,087,865	1,000,000	1,046,548	105%	- 41,317	-4%
II- CREDITS A MOYEN ET LONG TERME	281,437,321	291,880,530	313,124,671	107%	31,687,350	11%
Crédit équipement MT ordinaire (234)	-	3,600,000	-	0%	-	0%
Crédit équipement long terme (237)	-			#DIV/0!	-	
ANSEJ/CNAC MT (244)	4,243,729	3,000,000	3,746,149	125%	- 497,580	-17%
Crédit MT partiellement bonifié (287)	-		-	#DIV/0!	-	
ANGEM (298)	276,730	226,730	254,081	112%	- 22,649	-10%
Rééchelonnement MT capital (332)	74,455,911	74,455,911	74,455,911	100%	- 0	
Crédit bail leasing (190+366)	4,904,475	5,479,283	4,904,475	90%	-	0%
CMT ETTAHADI (379)	18,788,209	13,315,303	18,788,209	141%	-	
ANSEJ/CNAC LT (355)	178,768,267	190,141,269	210,975,846	111%	32,207,579	17%
CLT ETTAHADI BONIFIE (384)	-	1,662,034	-	0%	-	0%

III- IMPAYES SERIES (385/386/387/388/389)	Impayés au 31/12/2013 (a)	Montant à recouvrement 1er T 2014 (b)	Montant impayés restructurés du 1er T 2014 (c)	Objectif du 1er T 2014 (d)	Impayés au 31/03/2014 (e)	Taux de réalisation (%) (e/d)
TOTAL DES IMPAYES (III)	80,405,297	1,197,367	32,299	52,451,232	81,049,006	155%

	Au 31/12/2013	Objectif du 1er T imestre	Réalisation au 31/03/2014	Taux de Réalisation de l'objectif	Ecart En valeur	En (%)
EMPLOI CLIENTELE (I+II+III)	377,794,639	361,351,762	408,754,495	113.12%	30,959,855	8%

FAIT A BOUSAADA LE : 02/04/2014

LE DIRECTEUR D'AGENCE

[redacted]